برنامج الأحرار

ⵜⴰⵙⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵉⵖⵔⵔⴰⵎⵏ

2026-2021

#تستاهل_أحسن

RNI

التجمع الوطني للأحرار

ⵜⴰⵊⵎⵄⵜ ⵏⵜⵜⴰⵏⵜⵉⵜ ⵖ ⵉⵖⵔⵔⴰⵎⵏ

حكـومة
اللي تحميك،
تضمن كرامتك
وتستجب
لأولوياتك:
الصحة والتعليم
والتشغيل.

#تستاهل_أحسن

يؤمن التجمع الوطني للأحرار إيمانا راسخا بمغرب أقوى وأكثر عدلا.

غايتنا منح كل المغاربة فرص بناء مستقبل أفضل لأسرهم، في ظل دولة الحق والقانون.

لقد تمت بلورة عرضنا السياسي بعد لقاء أزيد من 300,000 مواطنة ومواطن والإنصات إليهم على مدى السنوات الخمس الماضية، ويتمحور حول خمسة التزامات كبرى سنسلط عليها الضوء في ثنايا هذا البرنامج. ستوجه هذه الأولويات عملنا وستشكل قاعدة البرنامج الحكومي الذي نبتغيه للفترة 2021 – 2026.

إن برنامجنا معزز بالأرقام، محكم، وقابل للتحقيق. لن نقدم وعودا جوفاء كما فعل بعض المنافسين حين أعلنوا معدلات نمو خيالية خلال الانتخابات السابقة.

وتلبية لانتظارات المواطنين، نعتزم الإجابة عن الضرورات القصوى في المجالات ذات الأولوية والتي رسمنا معالمها أثناء جولات الإنصات التي أجرينا:

1. الحماية من تقلبات الحياة؛
2. نظام صحي يحفظ الكرامة؛
3. مناصب شغل للجميع؛
4. مدارس قائمة على المساواة؛
5. إدارة في الاستماع.

الأزمة: مرآة تعكس نقط القوة والضعف في نموذجنا التنموي

يتطلع الأحرار إلى تحقيق الكثير، لكننا نعلم حجم الانتظارات والتحديات بل وخيبات الأمل. فمنذ عشر سنوات، لم تحرز بلادنا تقدما بوتيرة كافية تتماشى ومؤهلاتها.

لا شك أن أزمة كوفيد-19 أخذتنا جميعا على حين غرة. **وتظل بلادنا في مواجهة أزمة** تتجاوز إلى حدود الساعة الركود التاريخي للعام 2020 والناجم عن التوقف الاضطراري المفاجئ للآلة الإنتاجية شهورا عديدة.

في ذات الآن، سرعان ما اطمأنت قلوب المغاربة **لقدرة الدولة على التأقلم** مع وضع غير مسبوق، والفضل راجع إلى آليات الطوارئ التي أمر بوضعها صاحب الجلالة الملك محمد السادس. وتعزز شعور الفخر الوطني بتفاني العاملين في الصفوف الأمامية لمواجهة الجائحة: مهنيو الصحة، وقوات الأمن، والقوات المسلحة، ورجال السلطة، ورجال التعليم، وغيرهم.

ومنذ 16 مارس 2020، شُكِّلت لجنة يقظة اقتصادية تحمل فيها وزراء التجمع الوطني للأحرار مسؤولياتهم. وأتاح إحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كوفيد-19 توجيه عائدات التضامن العام والخاص نحو الحاجيات العاجلة، لا سيما توزيع المساعدات المباشرة. وقد خففت أولى تدابير الطوارئ من صدمة الحجر الصحي الأول و وحدت المجتمع حول قيم التضامن والتكافل مع **إتاحة أشكال جديدة لتدخل السلطة العمومية.**

لقد برهنت خطة إنعاش الاقتصاد التي أعلنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في شهر يوليوز 2020، وحملة التلقيح المجاني – التي ما تزال جارية إلى حدود كتابة هذا البرنامج – أن **بلادنا تتمتع بقيم أخلاقية وسياسية لا جدال فيها،** وعلينا استثمارها من أجل إعادة تحريك عجلة الاقتصاد والعودة إلى حياة اجتماعية طبيعية.

اختلت التوازنات منذ بداية الأزمة. ولئن لم تركع بلادنا بسبب الوضع الصحي كما حدث في دول أخرى، فإن القيود المفروضة على الأنشطة الجماعية والتنقل والضغوط على مخزونات اللقاحات، كشفت العديد من مواطن الضعف في نموذجنا الاقتصادي والاجتماعي. **وأثرت تداعيات الجائحة على كل الأسر المغربية** بنسب متفاوتة، لكنها لم تستثن أحدا.

وإن كان صحيحا أن فيروس كوفيد-19 لم يكن خلف كل الإشكاليات، فإن انتقاله السريع كشف بجلاء عن عيوبنا. وعَرَّت الأزمة **ضخامة الاقتصاد غير المهيكل وأوجه القصور في القطاعات الاجتماعية وغياب شبكات الأمان الاجتماعي** بالنسبة لثلثي ساكنة البلاد.

فقد كثير من المواطنين وظائفهم ولم يعثروا على فرص جديدة تليق بطموحاتهم. وتوقفت قطاعات بأكملها، فأعلنت مقاولات إفلاسها واضطر موظفوها إلى البحث عن بدائل على عَجَل. إن الحصيلة الاجتماعية لما بعد كوفيد-19 توشك أن توجه بثقلها الخيارات السياسية خلال السنوات القادمة. وأضحى ثالوث الصحة – التشغيل – التعليم، الذي أعلنا عنه سنة 2018، يجسد الانتظارات الكبرى للمغاربة أكثر من أي وقت مضى.

تشكل هذه الالتزامات الخمسة حجر الزاوية في تعاقدنا مع المواطنات والمواطنين المغاربة، ذلك لأننا استغرقنا وقتا كافيا للإنصات إليكم، ورصدنا الإجراءات القابلة للتحقيق والتي تكتسي أولوية في نظركم.

وسنعرف كيف نحققها، لأننا على أهبة الاستعداد ولأنكم تستحقون ذلك.

برنامجنا: الخروج من الأزمة بنجاح، وخلق فرص شغل، وبناء دولة اجتماعية

سيتعين على الأحزاب السياسية أن تبرهن خلال الاستحقاقات المقبلة على أنها قوى اقتراحٍ وتغييرٍ لا محيد عنها لبناء "نموذج تنموي جديد". حيث يجدر بسائر التشكيلات السياسية التعامل إيجابا مع الإيقاع الذي تفرضه شبكات التواصل الاجتماعي وسيادة ثقافة إعلام "صِدامية". فضلا عن التصدي للانتقادات التي تطالها أحيانا من لدن التكنوقراط والخبراء.

إننا، في التجمع الوطني للأحرار، نرى في اقتراح خيار مجتمعي واضح وبرامج تنصب على الأولويات الحقيقية خيرَ ردٍّ على ارتياب المواطنين. وكان التجمع الوطني للأحرار قد مهد الطريق لطموح سياسي جديد من خلال مسار الثقة، إصدار الحزب المنشور سنة 2018.

لقد تجدد بناء حزبنا منذ خمس سنوات على قواعد أوسع. أنصتنا للمواطنين، واستمعنا لشكاواهم، وفتحنا حوارا مباشرا في 100 مدينة. ولدينا اليوم برنامج سياسي منسجم ومحكم ومعزز بالأرقام، نابع من انتظارات المغاربة ويقدم إجابات ملموسة للأزمة الراهنة.

ولكسب رهانات سنة 2021 والخروج من الأزمة بنجاح، يضع البرنامج الذي نقترح، أسس تحول اقتصادي واجتماعي في خدمة المواطنين. ويقوم على ثلاثة مبادئ موجهة:

المبدأ الأول، مأسسة إعادة التوزيع الاجتماعي.

تحقيقا لهذه الغاية، سننفذ بإحكام الورش الملكي القاضي بتعميم الحماية الاجتماعية وتعزيز مسؤولية الدولة ودورها المركزي في الحد من الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية.

المبدأ الثاني، وضع رأس المال البشري في صلب النموذج التنموي.

من أجل ذلك، سنجعل خلق فرص الشغل وتحسين العرض الصحي والتعليمي ضمن أولويات عملنا.

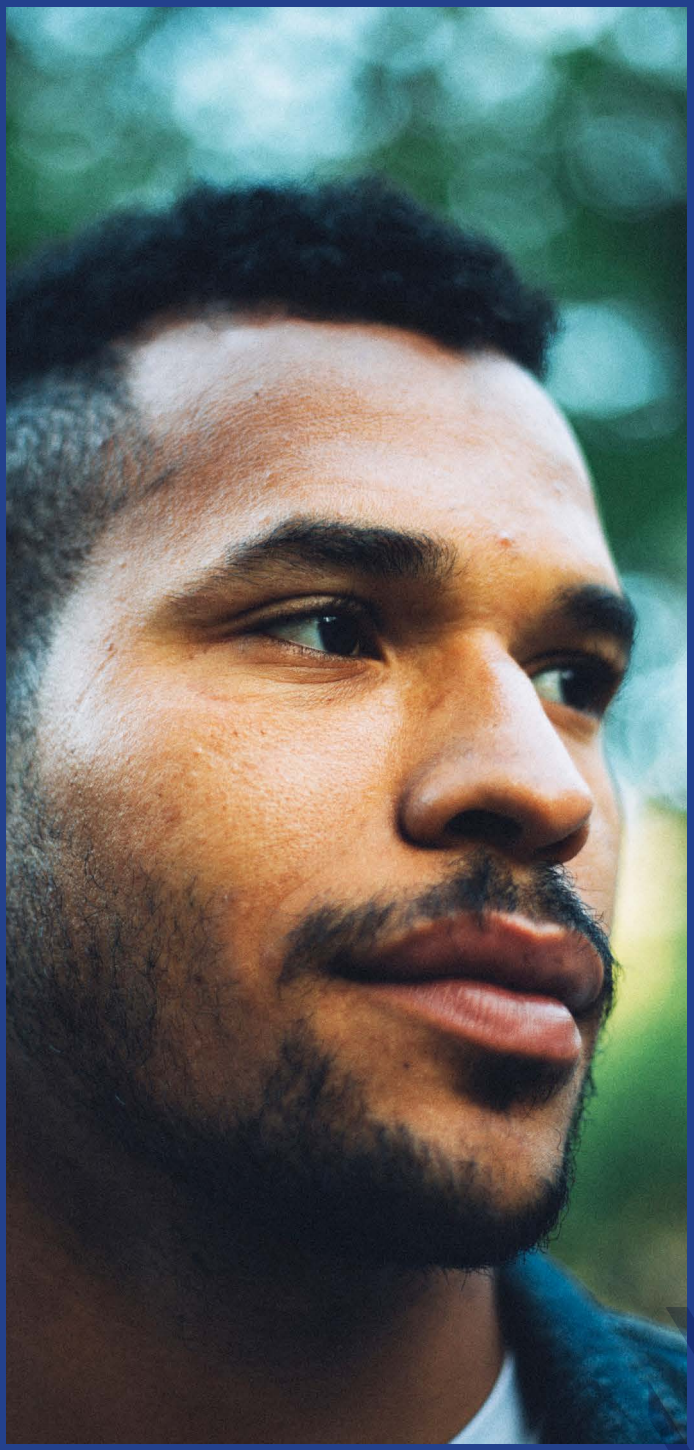

المبدأ الثالث، جعل كرامة كل مواطن مبدأ موجها للفعل العمومي.

لبلوغ هذا الهدف، سنعمل على محاربة الفوارق المجالية واللامساواة في معاملة المواطنين، من خلال توفير خدمات عمومية ذات جودة عالية وتقريبها ما أمكن من المواطنين.

يبلور برنامجنا استجابة شاملة للأزمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية من خلال 25 إجراء، يجسد كل منها المبادئ الثلاثة التي أتينا على ذكرها. **لقد جاء تعميم الحماية الاجتماعية كأول استجابة** من بلادنا في مواجهة تداعيات الجائحة. ويحدد هذا الإصلاح الكبير تعاقدا جديدا بين المواطنين والدولة، ويتطلب إنجاحه ثورة في النظام الصحي الوطني وإعادة النظر في تدبير المساعدات الاجتماعية.

وللتخفيف من وطأة الأزمة على الأسر، سنتخذ إجراءات لضمان مساعدة اجتماعية على نطاق غير مسبوق، بما في ذلك منح "دخل كريم" لمن تزيد أعمارهم عن 65 سنة وإعانات عائلية عن كل طفل اعتبارا من عام 2022.

وفي سبيل إنعاش النشاط الاقتصادي، يقترح برنامجنا **اشتغالا فوريا على كل من العرض والطلب** من أجل خلق مناصب شغل ودعم المقاولات – لا سيما عبر إطلاق برنامج واسع للأشغال العمومية لمدة سنتين وتشجيع المبادرات المقاولاتية.

فضلا عن ذلك، يضع برنامجنا أسس نمو شامل ويقدم إجابات محددة لأوجه قصور النموذج التنموي الحالي. إذ أظهرت الأزمة الحاجة الملحة إلى تأهيل القطاعات الاجتماعية وعلى رأسها قطاع الصحة. ولئن كان المغرب قد أحرز تقدما كبيرا في عدد من البنيات التحتية، فإن العرض العمومي يظل دون مستوى التطلعات الاجتماعية المشروعة للمغاربة.

ومن أجل تقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين النمو الاقتصادي، نقترح **إجراء إصلاح شامل للمرافق العمومية من خلال تجويد العرض الصحي والتعليمي ومواصلة برامج محاربة التفاوتات الاجتماعية والمجالية.** ونقترح على وجه الخصوص تعزيزا أكبر لقدرات وتكوين أطر قطاعي الصحة والتعليم فضلا عن مراجعة أجورهم.

إن برنامجنا كفيل بتقليص نسب الفقر والتفاوتات الاجتماعية وخلق العديد من فرص الشغل. وسينتعش مستوى عيش الأسر وإنتاجية العمال وتنافسية المقاولات بشكل مباشر وقوي من زيادة فعالية المؤهلات الإنتاجية لبلادنا، التي يتيحها الاستثمار المكثف في رأس المال البشري الذي ندعمه.

وستصاحب الاستثمار في القطاعات الاجتماعية سياسةٌ فلاحية طموحة وخطط إنعاش تهم قطاعات الصناعة والسياحة والصناعة التقليدية. وستتيح هذه الخطط المختلفة تحسين مستوى عيش المواطنين بفضل خلق فرص الشغل وزيادة الإنتاجية وتعزيز مكانتنا في سلاسل القيم العالمية.

يرسم إذن البرنامج الذي نقترح، المعالم الكبرى **لسرد وطني تضامني ومسؤول، سيتيح رأب الشرخ الاجتماعي والخروج من دوامة الفوارق** التي تقسم المغاربة إلى فئة قادرة على دفع تكاليف العلاج وفئة لا تستطيع إلى ذلك سبيلا، إلى فئة تجد ما تنفق على تمدرس أبنائها وفئة عاجزة، إلى فئة تحظى بفرصة الحصول على عمل وفئة لا فرصة أمامها. إن برنامجنا يرسم صورة دولة اجتماعية واستراتيجية.

ينبغي أن تلبي هذه **الدولة الاجتماعية** حاجيات الفئات الوسطى والشعبية حتى نتمكن من تجاوز الإقصاء ومن رأب الشرخ الاجتماعي. كما ينبغي أن تتيح الولوج العادل إلى تعليم جيد وخدمات صحية عمومية في المستوى، وأن تضمن للجميع المساواة في الولوج بكل كرامة، في بيئة صحية إيجابية حيث يتوفر الموظفون على الوسائل والتجهيزات اللازمة لأداء عملهم.

وينبغي على هذه **الدولة الاستراتيجية** معرفة طرائق التجدد الذاتي وإظهار روح الابتكار في المجال الاقتصادي، بناء على العبر المستخلصة من الماضي وفي تأقلم مع الحاضر ودواعي الإنعاش على المدى القصير. وعليها ألا تدع الاقتصاد تحت رحمة قوى السوق، بل تعمل على توجيه الخيارات الاستراتيجية وتعزيز الازدهار الاقتصادي من أجل مضاعفة فرص الشغل لفائدة المواطنين.

وإدراكا منهم لهذه التحديات، يقدم الأحرار للمغاربة مشروعا موحِّدا للتحول الاجتماعي والاقتصادي ويدافعون عن قيم التماسك الاجتماعي **(الالتزام 1)**، والكرامة **(الالتزام 2)**، والفعالية **(الالتزام 3)**، وتكافؤ الفرص **(الالتزام 4)**، والشفافية **(الالتزام 5).**

الأحرار، من أجل حكومة موثوقة وطموحة وبرغماتية

مذكرة إضافية:
26 ماي 2021

اطلع التجمع الوطني للأحرار على مضمون تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، والذي تم تقديمه أمام أنظار صاحب الجلالة يوم الثلاثاء 25 ماي 2021، بالقصر الملكي بفاس.

يتقاطع هذا التقرير، المنبثق عن منهجية تشاركية للإنصات وذكاء جماعي، مع جملة من قيم ومقترحات الحزب. ويرسم معالم تحول المجتمع المغربي، بوضع الرفاه والتماسك في صلب السياسات العمومية. ويحق لنا أن نفخر بنقاط التوافق والتكامل بين برنامج الأحرار للفترة 2021-2026 وبين الرؤية الطموحة التي اقترحتها اللجنة في أفق سنة 2035.

ويلتزم التجمع الوطني للأحرار، الذي كان أول حزب قدم مساهمته في النموذج التنموي الجديد منذ مارس 2018، بتفعيل التوصيات الوجيهة الواردة في هذا التقرير، بروح مسؤولية تضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

ووعيا منه بالدور الأساسي للأحزاب السياسية في تأطير المواطنين والمواطنات والتعبير عن إرادة الناخبين، فإن التجمع الوطني للأحرار يتعهد بالمساهمة البناءة في إنجاح "ميثاق وطني من أجل التنمية" الذي دعا جلالة الملك إلى إخراجه في بلاغ الديوان الملكي الصادر في 25 ماي 2021.

على مدى عشر سنوات، ضمت الحكومات الائتلافية بقيادة حزب العدالة والتنمية ما مجموعه سبعة أحزاب تتعارض في كل شيء، بحصيلة تظل دون انتظارات المواطنين. وفي عصر مواقع التواصل الاجتماعي، صارت الديمقراطية التمثيلية تواجه تحديا أكثر من أي وقت مضى.

لم يتم الوفاء بوعود "الربيع العربي". ورغم أن الإصلاح الدستوري لعام 2011، الذي نتج عن مشاورات واسعة أطلقها صاحب الجلالة، مهد الطريق أمام مصالحات هوياتية وديمقراطية ومجتمعية، فإن الحكومات التالية للإصلاح لم تَرْقَ إلى مستوى صلاحياتها الجديدة. في حين تتطلب فيه المؤسسات الديمقراطية رجالا ونساء ذوي إرادة قادرين على إبقائها حية ومتطورة.

إن المغاربة ينتظرون تفعيل المبادئ المعلنة في الوثيقة الدستورية: إذ لم تشهد **المساواة بين الجنسين** أي تقدم، واتضح أن **محاربة الفساد** مجرد شعار أجوف يستغله الديماغوجيون، وحُورِب **الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي في بلادنا،** وعُرقلت **التنمية الاقتصادية** بسبب الخلافات الإيديولوجية العقيمة.

لطالما ربط التجمع الوطني للأحرار ممارسة المسؤوليات السياسية بوجود **وتعزيز مستمر للثقة داخل مجتمعنا: ثقة المغاربة فيما بينهم، وثقتهم في المؤسسات وفي جودة مرافقهم العمومية.** وسيواصل الأحرار التشبث بهذا الأمل مهما كانت نتيجة الانتخابات المقبلة.

وتعزيزا لهذه الثقة، التي تعد دعامة مجتمع أساسية ومحركا للعمل وشرطا لنجاحه، سنواصل تكريس **سيادة القانون وتكافؤ الفرص،** في مواجهة الخطابات الشعبوية ودعوات الفُرقة. وسنجعل من **النهوض بالحريات الفردية،** في إطار الحوار والتفاعل الحميد مع قيم الاعتدال التي تطبع المجتمع المغربي، **ورش وئام وطني وتحرر جماعي.** ومن منطلق الفخر بالجهود التي تبذلها بلادنا في سبيل توسيع وتقوية ممارسة **الحريات العمومية،** نلتزم **بمواصلة بناء دولة الحق والقانون.**

لقد كانت الأزمة التي واجهها المغاربة جميعا **لحظة حقيقة** عَرَّت عن أولئك الذين يكتفون بالقول دون العمل. أولئك الذين يحاولون زرع بذور الفرقة في المجتمع لنشر الكراهية الاجتماعية، والذين يعمقون الشرخ الاجتماعي ويسعون إلى رؤية مجتمع مُتشظٍّ يخدمهم ولا يخدمونه. لقد فقد بعض المسؤولين السياسيين مصداقيتهم بفعل عجزهم وتقلبهم، وفشلوا في الارتقاء إلى مستوى التحديات الراهنة.

إن المغاربة يستحقون أفضل من حزب سياسي يُقوقع إيديولوجيته في الدين **تفاديا لمساءلة حصيلته** ورفضا لمحاسبته على تدبيره. **إن الإسلام دين الجميع** ولا يحق لأحد أن يرهنه. والتدين المغربي المتسم بالاعتدال والملتف حول مؤسسة إمارة المؤمنين يُحصننا ضد كل محاولات التلاعب. من ثم فإن المغاربة لا ينتظرون ممن يديرون شؤونهم خطابات عن التقوى، بل **يتوقون لرؤية أفعال ومنهج ونتائج.**

قبِل الأحرار بالتوافق السياسي، لكنهم لن يقبلوا بالتواطؤ. لقد عملنا، بحكم انتمائنا إلى الأغلبية، على **تطوير جملة من الأوراش الاستراتيجية،** لا سيما في مجالات العدل والفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والصناعة والتجارة والشباب والرياضة والسياحة والصناعة التقليدية.

وفي إطار تدبير الحقائب الوزارية التي نتحمل مسؤوليتها، **ضاعفنا الجهود من أجل حماية مناصب الشغل وخلق أخرى جديدة** في سياق اللحظة. صحيح أن الأزمة أتت على عدد من مناصب الشغل، لكن تخففت وطأتها بفضل الإبداعات السابقة وتعزيز نظام الضمان الاجتماعي والتدابير الاستعجالية المتخذة وتعبئة النسيج الاقتصادي والمالي. ومناصب الشغل التي خُلقت بالأمس شرط لازم لتحقيق الانتعاش مستقبلا.

إن المغاربة يعرفون مسارنا المهني ويعلمون أننا نتحلى بالمصداقية حين التطرق لمسألة التشغيل. **لقد خلقنا آلاف مناصب الشغل في القطاع الخاص** قبل وضع كفاءاتنا في ريادة الأعمال لخدمة تفعيل **استراتيجيات قطاعية طموحة تولد فرص الشغل.**

لم تتح لنا فرصة تدبير حقائب وزارية اجتماعية، لكننا نتمتع بالمهارات للقيام بذلك. إن إدارة التجمع الوطني للأحرار ووزراءه ورؤساء الجهات المنتمين إليه وأطره ومناضلي هيئاته المهنية مشتل كفاءات على أهبة الاستعداد لخدمة بلدهم. وقد أبان الأحرار عن كفاءتهم في إعداد سياسات عمومية تستجيب **للقضايا الاجتماعية من صحة وتعليم وتشغيل.**

تستاهل تأمين على دواير الزمان: التغطية الصحية، والإعانات العائلية، ومدخول الكرامة لكبار السن (**الالتزام 1**)؛

تستاهل نظام صحي يحفظ كرامتك ويضمن ليك الولوج لخدمات صحية جيدة وقريبة (**الالتزام 2**)؛

تستاهل فرص شغل توفر حياة كريمة ليك ولأسرتك، واللي بها نبنيو اقتصاد مغربي قوي (**الالتزام 3**)؛

تستاهل تعليم مجاني جيد ومنفتح على اللغات، يطور قدرات ولادك في سن مبكرة (**الالتزام 4**)؛

تستاهل إصلاح حقيقي للإدارة وتعزيز رقابة السياسات الاجتماعية وخدمات القرب (**الالتزام 5**).

لترجمة التزاماتنا إلى إجراءات عملية، نتعهد إذا **فزنا بالأغلبية البرلمانية في الانتخابات القادمة، بتمرير قانون ضد الإقصاء الاجتماعي خلال الأشهر الستة الموالية للاستحقاقات الانتخابية،** يشمل الإجراءات الكبرى لبرنامجنا.

ستنصب جهودنا على إشراك الجميع، لا سيما **المهمشين** بفعل سياسات اجتماعية غالبا ما توضع بعيدا عن واقع المواطنين. إن المساهمات الأساسية للمرأة المغربية في التعليم والرعاية والتضامن وإنتاج الثروة لا تُقدر حق قدرها على الصعيد السياسي. وبالإضافة لحصيص التمثيلية المطبقة في المجالس المنتخبة، نعتقد أن عمل الدولة ينبغي أن يستهدف **التقليص الإرادي للفوارق المرتبطة بالنوع.** ويلتزم الأحرار بنهج **سياسة شاملة تأخذ بعين الاعتبار نواقص الولوج والفرص والمداخيل** في سائر السياسات العمومية.

فضلا عن ذلك، نسعى إلى مواكبة الشباب، كل الشباب، لمساعدتهم على التموقع داخل المجتمع. إن غايتنا أن نقدم للشباب الطموحين، العاملين بجد والراغبين في تحويل مستقبلهم ومستقبل بلدهم، فرصا جديدة ترقى إلى مستوى جهودهم. ونذكر كافة الشباب أنهم يشكلون **أغلبية تسمح لأقلية بتدبير شؤونها.** إن مستقبلهم ومستقبل المغرب بين أيديهم، وبإمكانهم وحدهم قطع الطريق على الذين يحتكرون نتائج صناديق الاقتراع بسبب تدني نسب المشاركة. **ويتعهد الأحرار، إذا فازوا بالانتخابات، بحجز مكان للشباب داخل الحكومة والهيئات التمثيلية.**

الالـتـــزام
- 1 -

الحماية
من تقلبات
الحياة لجميع
أفراد أسرتك

ⴰⵎⴰⵣ ⵏ ⴰⵣⵜ ⵜⴰⵍⵍⴰ
ⵙⵖ ⵅⴰⵎ ⵄⵣⵎⴰⵣ
ⵏ ⵜⵙⴰⵎⵜ

الإجراء 1:

"دخل الكرامة" لكبار السن

الإجراء 2:

الضمان الاجتماعي لجميع العاملين

الإجراء 3:

التأمين الصحي للجميع

الإجراء 4:

دعم مدى الحياة للأشخاص في وضعية إعاقة

الإجراء 5:

تعويضات عائلية عن كل طفل

في شهر يوليوز 2020، أعطى جلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش انطلاقة مشروع اجتماعي ضخم، يعد ثورة اجتماعية، ويتمثل في **تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة كافة المغاربة.**

وتلا ذلك خطابان، في شهري غشت وأكتوبر من السنة نفسها، أكدا على أولوية هذا الطموح الملكي. وفي أبريل 2021، احتضن القصر الملكي بفاس حفل توقيع 3 اتفاقيات بشأن تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة العمال الفلاحين والتجار والحرفيين والعمال المستقلين. **وُضعت خارطة طريق التغطية الاجتماعية، ويكمن التحدي الآن في تنزيلها على أرض الواقع.** بهذا الصدد، يتمتع التجمع الوطني للأحرار بالرؤية والكفاءات اللازمين لإنجاح هذا الورش الملكي، وذلك بفضل خبرته في تدبير الوزارات المشاركة في تطبيق هذا الإصلاح (المالية، والتجارة والصناعة، والفلاحة، والصناعة التقليدية).

وكان جلالة الملك قد سلط الضوء، سنة 2018، على "التشتت" الذي يطبع برامج الدعم الاجتماعي القائمة و"ضعف التناسق وعدم قدرتها على استهداف الفئات التي تستحقها". وقد جاءت الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وتداعياتها (حجر صحي، وحظر تجول، وتعليق بعض الأنشطة الاقتصادية) لتكشف عن مواطن الضعف في البرامج الاجتماعية القائمة واستمرار وجود الفوارق. وإذا كان هذا التشخيص معلوما لدى الجميع، فإن الوضع لم يعد يطاق سنة 2020.

كما أماطت الأزمة اللثام عن الصعوبات الشديدة التي لقيها فاعلو الاقتصاد المؤقت: الباعة المتجولون، وسائقو سيارات الأجرة، وعاملات النظافة، والعمال في القطاع غير المهيكل، وغيرهم ممن وجدوا أنفسهم، بين عشية أو ضحاها، **دون شبكة أمان.**

تبدو حاجة **كل المغاربة إلى تغطية اجتماعية** اليوم ملحة وبديهية. ملحة، بحكم أنه كان ضروريا تقديم مساعدات فورية لأولئك الذين مستهم الأزمة فوجدوا أنفسهم تحت رحمة الحاجة. وبديهية، لأن الجميع بات يعرف أن المسؤولية الفردية لا تفسر الصعوبات ولا تخفف من وطأتها. **من ثم فإن الأحرار يرون التضامن المؤسسي مطلبا أخلاقيا واقتصاديا في الآن نفسه.**

أعطى جلالة الملك تعليماته إلى الحكومة للعمل على **تنفيذ تدريجي لتعميم الحماية الاجتماعية بين 2021 و2026**. وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، انخرط التجمع الوطني للأحرار في تعميم التغطية الصحية الإجبارية من خلال إجراءات تستهدف العاملين في القطاعات التي يتحمل وزراء الحزب مسؤولية تدبيرها. ونتطلع إلى مواصلة هذا الورش وتعميقه عبر تدابير وقائية حقيقية للجميع، بدءا من الفئات الأكثر هشاشة.

وفي سبيل تقليص الهوة الاجتماعية، نود **تسريع وتيرة تعميم الحماية الاجتماعية** وتعزيز التضامن الأسري والمجتمعي **بتضامن مؤسسي إجباري** لأمة برمتها تجاه **العاملين** وإزاء **كبار السن والأشخاص الأكثر فقرا وهشاشة.**

إن إحداث نظام حماية اجتماعية شاملٍ نابعٌ من الحاجة إلى عدالة اجتماعية وضرورة تحقيق نجاعة اقتصادية. وتشكل الحماية الاجتماعية للجميع **استثمارا مربحا** من الناحيتين الإنسانية والاقتصادية وعلى الصعيدين الفردي والجماعي.

فعلى الصعيد الفردي، تمهد الحماية الاجتماعية الطريق نحو حياة بصحة أفضل، وأمد حياة أطول، وتأمين ضد حوادث الحياة وتقلباتها. كما أن انخفاض إنفاق الأسر المغربية على التطبيب سيكون له أثر إيجابي على قدرتها الشرائية وسيحسن ظروف عيشها.

وعلى صعيد المقاولات، يُعَد تحسين صحة الموظفين عاملا إضافيا لزيادة الإنتاجية والمساهمة في تخفيف الشعور بالتفاوت وعدم المساواة بين العمال من حيث الحقوق والأوضاع، ما سيساعد في تطهير المناخ الاجتماعي.

وعلى الصعيد الجماعي، سيفضي تمديد القطاع المهيكل إلى توسيع الوعاء الضريبي ومن ثم جلب مداخيل إضافية تتيح للدولة تمويل برامج اجتماعية وإنجاز استثمارات عمومية.

وختاما فإن تعميم الحماية الاجتماعية الشاملة يعني **قابلية للصمود أكبر في أوقات الأزمات كالتي نمر بها**. إذ يتعلق الأمر برافعة ملموسة لتقليص الفوارق وتقوية اللُّحمة الاجتماعية.

من أجل ذلك يتجسد أول التزاماتنا في **تعزيز دولة حامية وبناء نظام تغطية اجتماعية للجميع**. وهو التزام يسلط الضوء على إحدى القيم المؤسِّسَة للأحرار: **التماسك الاجتماعي.**

الإجراء 1:
"دخل الكرامة" لكبار السن

يروم إجراؤنا الأول المتعلق بالحماية الاجتماعية دعم كبار السن عبر خلق دخل كريم يستفيد منه المغاربة، رجالا ونساء، ممن تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق، والذين يعيشون ظروف هشاشة. يتعلق الأمر بتحويل نقدي تدريجي **غايته أن يُضمن لجميع كبار السن دخل حده الأدنى 1,000 درهم بحلول سنة 2026.**

اعتبارا من سنة 2022، سيتم تحويل مبلغ شهري قدره 400 درهم لفائدة من تزيد أعمارهم عن 65 سنة، يتيح دعم قدرتهم الشرائية واستقلاليتهم. وسيشهد هذا المبلغ زيادة تدريجية سنة 2023 ثم سنة 2024 قبل أن يصل إلى 1,000 درهم سنة 2026.

سنة 2021، بلغ عدد المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة 2,7 مليون نسمة، وسيفوق هذا العدد 3,5 ملايين سنة 2026. وفي الوقت الراهن، لا يستفيد 68% من المغاربة الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة من نظام تقاعد.

من أجل ذلك، **نلتزم بعدم ترك أي منهم دون دخلٍ في سن تصعب فيها مواصلة النشاط**. فإذا كان إيماننا راسخا بقيمة العمل، فإننا نرى من الضروري أيضا الدفاع عن الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لكبار السن الذين قدموا الكثير لأسرهم ومحيطهم وعملهم ولبلادنا.

وسنعمل على تكميل هذا الحد الأدنى من الدخل الكريم **بتغطية طبية مجانية لفائدة الفئات الهشة،** ذلك أن أواخر سنوات العمر هي التي تشهد إنفاقا أكبر على الرعاية الصحية. وسنحرص في الوقت نفسه على تقليص ما أمكن من إجراءات إدارية مرتبطة بإرجاع مصاريف العلاج، من خلال إحداث نظام التكفل المباشر بالاستشارة الطبية والعلاج والدواء.

إن غاية هذه الإجراءات الكبرى هي الحد المباشر من الفقر، إذ ستساهم في ترسيخ أسس دولة تحمي حقا الفئات الأكثر فقرا. كما ستحسن **القدرة الشرائية للعديد من الأسر** من خلال تخفيف العبء عن تلك التي تعيش صعوبات: فنفقات التضامن التي تتحملها الأسر تحول بينها وبين الادخار والاستثمار في صحة وتعليم الأطفال أو اقتناء سكن.

لقد ساهم كل كبار السن، بغض النظر عن مساراتهم المهنية وخلفياتهم العائلية، في إنماء الثروة الوطنية، إذ أعالوا أسرا ونقلوا قيم تامغرابيت الأصيلة عبر الأجيال. ونحن، الأحرار، ندافع عن فكرة مفادها أن **المجتمع مدين لهم بضمان كرامتهم في أيام شيخوختهم.**

الإجراء 2:
الضمان الاجتماعي لكل العاملين

نلتزم بتطبيق الرؤية الملكية لتعميم الحماية الاجتماعية، من خلال توسيعها لتشمل سائر الفئات النشيطة.

إن نحو نصف السكان النشيطين لا يستفيدون إلى حدود اليوم من تغطية صحية. وفي العديد من القطاعات، يستسلم العاملون للهشاشة والشعور بعدم الأمان إزاء وضعهم القانوني. وحتى يقتنعوا بالانضمام إلى الاقتصاد الميهكل، لا بد لهم أن يلمسوا فوائده. غداة الأزمة الصحية، صار الوعي بضمان الاستفادة من حماية اجتماعية رافعة أساسية لتشجيع هذا الانتقال: **فالتأمين الصحي والتقاعد حقان ينبغي أن يستفيد منهما كل النشيطين.**

يتألف تعميم الحماية الاجتماعية على كافة النشيطين من شقين. الشق الأول، بدأ في يناير 2021، وسيتيح في نهاية المطاف تعميم الولوج إلى التغطية الصحية الإجبارية لفائدة كل النشيطين (ثم التعويضات العائلية). والشق الثاني سيتيح الحق في التقاعد لفائدة كل النشيطين. وستطبق هذه الإصلاحات في أعقاب الحوار الجاري مع فاعلي مختلف القطاعات المعنية.

لكن الشعارات غير كافية، إذ ينبغي إثبات الكرامة المسترجعة في العمل، بتعميم الحماية الاجتماعية، من خلال تدابير ملموسة. لهذا سنحرص على **إشراك الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** منذ البدء في سبيل تحضير إطار يكون فيه ما يجني **النشيطون من فوائد اجتماعية ظاهرا للعيان وواضحا ومكفولا بمساهمات معقولة.**

وينبغي أن يقوم المبدأ على مساهمات نسبية وفقا للمداخيل التي تدرها الأنشطة، مع معادلة تعاضدية لازمة؛ فتعميم الحماية الاجتماعية لسائر النشيطين لن يتحقق إلا بانخراطهم جميعاً.

إن من شأن مقاربة تشاركية إتاحة **ولوج مبسط وفعال** إلى التغطية الصحية وأنظمة التقاعد لفائدة فئات جديدة، لا سيما العاملين في القطاع غير المهيكل وفي العالم القروي. وتسهيلا لتغطية النشيطين في القطاع غير المهيكل، سنضع آلية انخراط في التغطية الصحية (وفي نظام تدبيرها) تتسم بالبساطة والانفتاح على الجميع.

ولن يكون لتوسيع نطاق الاستفادة من الحماية الاجتماعية للعاملين معنًى دون **مراقبة مثلى لإلزامية انخراط الأجراء في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.** أما أرباب العمل الذين لا يساهمون بشكل كامل قبل حلول استحقاقات الأجراء فينبغي مواكبتهم، أو زجرهم عند الاقتضاء، لأن الحقوق المكتسبة للأجراء لا يمكن انتهاكها دون مجازفة. موازاة مع ذلك، يجب أن يصاحب التفاوض الجماعي مع ممثلي الأجراء جهود المراقبة التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الإجراء 3:
التأمين الصحي لجميع المغاربة

سنكرس السنة الأولى للولاية **في المقام الأول لإنجاح ورش تعميم التغطية الصحية الإجبارية**. فكل من مبدأ التضامن والأزمة الصحية الراهنة تذكير لنا أن من غير المقبول ولا المستدام أن تظل فئة عريضة من المواطنين مقصية من الحماية الاجتماعية. وهذه حال كثير من النساء غير العاملات والأشخاص العاطلين وذوي الدخل المحدود الذين تسري عليهم شروط الاستفادة من نظام المساعدة الطبية (راميد) فضلا عن المسنين ممن تزيد أعمارهم عن 65 سنة والمستهدفين **بالإجراء 1** المتعلق ب"دخل الكرامة".

إن التبعات الاجتماعية والاقتصادية لانخفاض معدل التغطية الاجتماعية تُحَمِّلُ بلادَنا كلفة باهظة، ولن يكفي فتح باب الحقوق لسائر الفئات النشيطة في القطاع المهيكل لتعميم الحماية الاجتماعية.

لهذه الغاية، سنقوم بتوسيع نطاق الاستفادة من نظام الحماية الاجتماعية ليضم الأشخاص الذين ظلوا خارج دائرة الاقتصاد، وذلك عبر تغطية صحية شاملة مقابل مبلغ جزافي يُحتسب على أساس إمكانيات كل فرد. وضمانا لتغطية الأسر الفقيرة، ستتم **تعبئة موارد الدولة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** لدعم المساهمات في نظام التغطية الصحية.

ويروم دعم الدولة والتعديلات التعريفية توسيع قاعدة المستفيدين من التأمين الصحي عبر إدماج كافة الأشخاص الذين لا يتمتعون اليوم بتغطية صحية، انتصارا لمبدأ الإنصاف. وإن تعميم التأمين الصحي الإجباري حافز إضافي لإقامة نظام التكفل المباشر في **الالتزام 2** من خلال البطاقة الذكية "رعاية" التي تتيح خصومات مباشرة، كليا أو جزئيا، على مصاريف العلاج **(انظر الإجراء 9).**

الإجراء 4:

دعم مدى الحياة للأشخاص في وضعية إعاقة

في مواجهة التهميش والحاجة، نلتزم بتوطيد أسس **مجتمع تضامن يتلقى فيه كل المواطنين ما يحتاجون من مساعدة.**

وفقا للإحصاء العام للسكان لسنة 2014، فإن ما لا يقل عن 1,7 مليون شخص يوجدون في وضعية إعاقة، أي نحو 5% من ساكنة بلادنا. يعاني أزيد من 680,000 شخص من اضطرابات بصرية شديدة، وأزيد من 400,000 شخص من اضطرابات سمعية شديدة، فيما لا يستطيع نحو 950,000 شخص المشي أو صعود الدرج. فضلا عن ذلك، تتطلب أشكال أخرى من الإعاقة مصاحبة خاصة، ومنها على سبيل المثال عدم القدرة على التذكر أو التركيز، وعدم القدرة على الاعتناء بالذات.

صحيح أن الأشخاص في وضعيات إعاقة ليست لديهم الاحتياجات نفسها، لكنهم جميعا يواجهون العديد من العراقيل التي تَحُول دون اندماجهم الاجتماعي وتحد من حقهم في العيش الكريم. وتواجه الأسر كثيرا من التحديات حتى يتمكن أطفالها من متابعة تعليمهم الابتدائي دون انقطاع. كما أن البالغين – لا سيما كبار السن – من ذوي الإعاقات يعانون من صعوبات استعمال وسائل النقل العمومية والعثور على عمل والعيش بشكل مستقل.

نتطلع إلى نهج سياسة عمومية واضحة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لفائدة الأشخاص في وضعيات إعاقة، مع **دعم الجمعيات** العاملة بالفعل على إدماجهم.

وبحكم أن **الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة** هي الأقرب ترابيا واجتماعيا من المستفيدين، فإننا **نتعهد بمنحها ميزانية سنوية إضافية قدرها 100 مليون درهم، وذلك منذ السنة الأولى من الولاية الحكومية**. وسيتعين على الجمعيات، وفقا لدفتر تحملات تحدده الدولة، تقديم خدمات معينة للأشخاص في وضعيات إعاقة: **مواكبة اجتماعية وطبية، ودُور الحضانة والمدارس، والتكوين والإدماج المهني، والولوج إلى الخدمات العمومية، إلخ.**

كما **ينبغي تقديم الدعم للأسر على نحو ينسجم وحاجياتها طيلة الحياة**. لذلك وفي سبيل تطوير طرق كشف الإعاقة والوقاية منها ومواكبة من يعانيها، تولي خطتنا المتعلقة بالإصلاح الصحي أهمية كبرى **للكشف والوقاية منذ سن مبكرة (انظر الإجراء 8)**. إثر ذلك ستوفر التعويضات العائلية دعما غير مسبوق للأسر المعوزة التي لديها طفل في وضعية إعاقة. وستساهم هذه المواكبة، الهادفة إلى تحسين القدرة الشرائية للأسر المغربية، في دعم الأسر الفقيرة التي يعاني أحد أفرادها من إعاقة **(انظر الإجراء 5).**

علاوة على ذلك، يعد **تدريب الأساتذة** على استقبال الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة جزءا لا يتجزأ من الإصلاح التعليمي الذي نتوخاه، كما نقترح تكوينا جديدا لمربين متخصصين في مواكبتهم، لأن **تكوينا أفضل للأساتذة والمهنيين المتخصصين** شرط لازم للارتقاء بتعليم وتكوين الأطفال في وضعيات إعاقة من كافة الشرائح العمرية.

كما نلتزم بمواكبة البالغين في وضعيات إعاقة وتشجيع اندماجهم المهني، خاصة عبر **التخصيص الفعلي لوظائف عمومية لفائدتهم.** وفي شأن كبار السن، وهم الأكثر عرضة للإعاقة (نحو ثلث من تفوق أعمارهم 60 سنة)، فإن **الحد الأدنى من "دخل الكرامة"** المقترح سيوفر مساعدة مباشرة على النفقات اليومية للمعوزين **(انظر الإجراء 1).** وختاما، نتعهد بتوسيع دائرة الاستفادة من الحماية الاجتماعية **لتشمل كل الأشخاص في وضعيات إعاقة، مع ضمان أولويتهم في الحصول مجانا على التأمين الإجباري على المرض.**

إن السياسة الشاملة التي نقترح تتطلب من الدولة أيضا أن تدمج على نحو منهجي **إشكاليات الولوج إلى المرافق العمومية** أثناء بلورة السياسات العمومية. وسنعمل تحديدا على حث الجماعات الترابية على **إعادة النظر في وسائل النقل العمومية كي تصير مؤهلة لاستقبال الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة**. علاوة على ذلك، يشكل تطوير التقنيات الرقمية محورا أساسيا في برنامجنا، إذ سيخول تحسين اندماج الأشخاص في وضعيات إعاقة، لا سيما **بفضل العمل عن بعد والتعليم الرقمي (التعلم الإلكتروني)**، عبر تشجيع تزويدهم بمعدات رقمية.

تشكل جملة هذه الإجراءات التزاما قويا بتعزيز السياسات الرامية إلى تكريس حقوق الأشخاص في وضعيات إعاقة وتسهيل اندماجهم واستقلاليتهم طوال الحياة.

Age Kids
TEAM SINCE 1899
SKATE

الإجراء 5:
إعانات عائلية عن كل طفل

إن تكافؤ الفرص يمر أيضا عبر تقديم دعم هام للآباء كي يتمكنوا من تلبية الحاجيات الأساسية لأسرهم. لقد أثرت الأزمة الصحية أيما تأثير على القدرة الشرائية لملايين الأسر، ويواجه أطفال الأسر المعوزة خطر **الهدر المدرسي النهائي.**

وفي إطار تعميم الحماية الاجتماعية التي أعلن عنها جلالة الملك في شهر يوليوز 2020، تعد الحكومة مسؤولة عن **توسيع نظام الإعانات العائلية لتشمل كل الأسر المغربية.**

يقوم هذا الطموح على ما حققته مؤخرا سياسة الإعانات المخصصة للأسر الأكثر فقرا في إطار برنامج تيسير. وسيحدد مبلغ الإعانات العائلية **في 300 درهم شهريا عن كل طفل،** في حدود ثلاثة أطفال، أي بنفس مستوى الخدمة التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لأطفال الأجراء. **ونقترح تطبيق هذا الإجراء ابتداء من سنة 2022**، فالأمر يتعلق بإجراء مساواة بين الأسر سيكون له أثر قوي في إعادة التوزيع لفائدة الأسر المعوزة **وسيشجع مواصلة تعليم أطفالها**.

كما سيمكن هذا الإجراء من تكريس إلزامية التعليم من 6 سنوات إلى 15 سنة، كما ينص على ذلك القانون.

فضلا عن ذلك، سنُحدِثُ **منحة قدرها 2,000 درهم** عند ولادة **الطفل الأول**، تشجيعا للحوامل على احترام الفحوصات الموصى بها وتطعيم المولود بلقاح BCG **وكل اللقاحات الموصى بها عند الولادة (اللقاح المضاد لشلل الأطفال والوقاية من التهاب الكبد الفيروسي 'ب') والتشجيع على اللقاحات الموصى بها بعد ستة أسابيع (اللقاحات المضادة للدفتيريا والكزاز والسعال الديكي).** وستبلغ هذه المنحة، المحدثة بهدف وصل المرأة الحامل بالمصالح الصحية وتحسيسها بأهمية التتبع الطبي أثناء الحمل، 1،000 درهم في الحمل الثاني.

OUTSPORT

الالـتــزام
- 2 -

رعاية صحية
جيدة لصون
كرامتك

ⵓⵏⵎⵉⵔ ⵓⵙⵙⵓⵏ
ⴼⵖⵙⵙⵓⵏ ⴼⵜⵜⵓⵕⴼ
ⵙⵙⵙⵕ ⵏⵏⵣ / ⵏⵏⵛ

الإجراء 6:

مضاعفة ميزانية الصحة العمومية على مدى السنوات الخمس القادمة

الإجراء 7:

جعل طبيب الأسرة مبتدأ مسار الرعاية الصحية

الإجراء 8:

فحوصات مجانية لمراقبة الحمل والمواليد الجدد

الإجراء 9:

التكفل المباشر بالاستشارة الطبية والعلاج والدواء

الإجراء 10:

إحداث صندوق زكاة المال وتخصيص نصف مداخيله لتمويل القطاع الصحي

لم ينتظر الأحرار حلول الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19 ليجعلوا الصحة في صلب عرضهم السياسي. ففي شهر مارس 2018، كان "مسار الثقة" قد حدد سبل الإصلاح الكفيلة بالارتقاء بالمنظومة الصحية الوطنية إلى مستوى تطلعات المواطنين. وقد قال السيد الرئيس عزيز أخنوش حينئذ إن "الصحة كنز لا يمكن أن يبقى رهين الصدفة، وحق لا يتمكن على إمكانيات المرضى". إن التشخيص المنجز والإجراءات المقترحة أكثر راهنية من أي وقت مضى.

ومن الأفكار التي ساقها الأحرار منذ 2018 لبناء طب القرب: رفعُ عدد العاملين في الرعاية الصحية من أجل تغطية أفضل للتراب الوطني وتلبية حاجيات المرضى على وجه أمثل، وتعميم طب الأسْرة على نحو تدريجي، وتعزيز المراكز الصحية الأولية، وإنشاء شبكات مستشفيات جهوية. فضلا عن ذلك، فإن إحداث بطاقة صحية ذكية، ومراجعة السياسة الدوائية، ومنح تحفيزات لمهنيي قطاع الصحة للحد من ظاهرة "الصحاري الطبية"، واستهداف النقط السوداء التي تسيء إلى صورة بلادنا (من قبيل النسب المرتفعة لوفيات الرُّضَّع والنساء أثناء الولادة)، كلها اقتراحات ستشكل رافعات لضمان صحة أفضل للمواطنين.

ولقد أتت جائحة كوفيد- 19 لتبين أوجه القصور في منظومتنا الصحية، وأكدت **ما سمعناه من المواطنين على مدى السنوات الخمس الماضية وفي الآونة الأخيرة من خلال مبادرتنا "100 يوم، 100 مدينة"، ما مفاده أن المغاربة يستحقون رعاية صحية أجود من أجل صون كرامتهم.**

وحتى لا تكون الصحة مرادفة *للحگرة* واللامساواة، نتعهد بتعزيز تكوين الأطباء والعاملين في القطاع، مع الحرص على تحسين ظروف اشتغالهم وأجورهم. علاوة على ذلك، فإن تكامل الأنظمة الصحية العمومية والخاصة، خدمة للمواطنين، لن تكون شعارا أجوف، إذ سنسهر على تعميم تأمين صحي شامل **(انظر الالتزام 1)** وإحداث نظام التكفل المباشر بهدف تخفيف العبء المالي عن الأسر.

إن هذه الأفكار والمقترحات نابعة من التشاور مع المواطنين ومن جهود التفكير التي تبذلها هيئة مهنيي الصحة الموازية للأحرار والذين أبانوا طيلة الأزمة الصحية عن التزامهم بخدمة الصالح العام. وتبعا لما أعلنا عنه سنة 2019، فإننا **مستعدون لتحمل مسؤولياتنا، ونعلن رغبتنا التكلف بحقيبة الصحة إذا كنا جزءا من الأغلبية المقبلة.**

وإذا كان توسيع نطاق الحماية الاجتماعية **(انظر الالتزام 1)** يَعِدُ بآفاق غير مسبوقة لتحسين ظروف عيش الملايين من المواطنين، فإنه يظل افتراضيا في غياب تأهيل حقيقي للمنظومة الصحية. **إن تعميم التأمين الصحي سيولد زيادة في الطلب على الرعاية الصحية، ومن ثم وجب الاستعداد منذ اليوم من خلال رفع العديد من التحديات، ابتداء بتأهيل المستشفى العمومي**. لذلك نلتزم بتعزيز خدمة الصحة العمومية بخطة طموحة تروم تلبية الحاجة الماسة على المدى القريب، مع توفير الوسائل الكفيلة بتطوير العرض الصحي على المدى البعيد.

الإجراء 6:
مضاعفة ميزانية الصحة العمومية على مدى السنوات الخمس القادمة

حسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية لعام 2019، يوفر المغرب 1,65 عامل طبي لكل 1,000 نسمة، علما أن المعيار الذي توصي به المنظمة المذكورة هو 2,3 من الأطباء والممرضين والقابلات لكل 1,000 نسمة لضمان تغطية لقاحية بنسبة 80% ومساعدة 80% من النساء الحوامل على الولادة وإتاحة تحسين مستدام لمؤشرات الصحة لمجموع السكان.

وفي سياق سِمَتُه تنامي هجرة الأطباء المغاربة وعدم تعويض المحالين على التقاعد بأطر جديدة وضعف جاذبية مباريات التوظيف في القطاع العام وتركز الأطر الطبية في بعض المناطق على حساب أخرى وعدم تحقيق هدف تكوين 3,300 طبيب سنويا في أفق 2020، نواجه خطر انخفاض عدد الأطباء بثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر القادمة. ويهدد هذا الوضع بقوة قدرتنا على تعزيز الولوج إلى الرعاية الصحية، في وقت يحتاج فيه تعميم الحماية الاجتماعية إلى مضاعفة عدد الأطباء وتحسين تغطية سائر التراب الوطني.

وقف النزيف، والاعتناء بالأطر الطبية

لقد ذكرتنا أزمة كوفيد- 19 ألا موارد ولا كفاءة ولا طاقة يمكنها أن تحل محل الأطر الطبية، إن هي عجزت عن المواجهة؛ وأن أي إصلاح لقطاع الصحة يمر لزوما بتحسين ظروف العاملين فيه. علينا إذن الاعتناء بهم ووقف نزيف الهجرة من خلال تحسين ظروف عملهم وبالتالي ظروف الولوج إلى الرعاية الصحية.

إن طبيبا مؤهلا لا يتمتع بدرجة دكتوراه الدولة بعد ما لا يقل عن سبع سنوات من الدراسة، ويتقاضى أجرا يقل بمعدل 4,000 درهم عن نظرائه الدكاترة الموظفين. يمكن إيجاز هذا الوضع في كلمة واحدة، وهي الحيف. ومن أجل رفع هذا الحيف، **نلتزم خلال السنة الأولى من الولاية الحكومية بمراجعة وضع الطبيب وفقا لكفاءاته وتضحياته** لأن طبيعة مهمته وساعات عمله وظروف اشتغاله لا يمكن تسويتها بالوظيفة العمومية. وسنحرص على رفع أجرته وحمايته الاجتماعية وتحسين شروط تعويضه عن الحراسة والمداومة.

ونتعهد **بتدارك التأخر الحاصل واستئناف طموح تكوين 3,300 طبيب سنويا، مقابل 2,200 في الوقت الراهن.** وفي سبيل رفع عدد أطر القطاع الصحي، نلتزم في المقام الأول بتعزيز قدرة التكوين في كليات الطب. وبما أن هذه الأخيرة مرتبطة بإنشاء مراكز استشفائية جامعية جديدة، فإننا نعتزم **استكمال الأوراش الحالية** للمراكز الاستشفائية الجامعية في كل من طنجة وأكادير والعيون **وإحداث مركز استشفائي جامعي إضافي**. ومن أجل سد الثغرة الناجمة عن مغادرة خريجي كليات الطب في بلادنا نحو الدول الأوروبية، سنعمل مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي على **إحداث كلية طب أورومتوسطية** على غرار الجامعة الأورومتوسطية في فاس.

فضلا عن ذلك، سنضع حدا للتعيينات طويلة الأمد للأخصائيين المتعاقدين التي تنتهي أحيانا بترك الخدمة العمومية أو الهجرة إلى الخارج، ومن ثم تكبيد بلادنا خسارة فادحة. وسنستعيض عن ذلك **بتناوب يُنظَّم على المستوى الجهوي ويحث الأطر الطبية في المستشفيات الجهوية المتخصصة على الخدمة في مناطق نائية وفقا لوتيرة محددة مسبقا**. وسيكون الحكم على هؤلاء الأخصائيين في المقام الأول بناء على أدائهم من حيث عدد ونوعية التدخلات والعمليات المنجزة فعليا في تلك المناطق، ذلك أن زمن حضورهم وحده ليس معيارا كافيا ومُرضيا. وسيوكل الأمر إلى التمثيلية الجهوية لوزارة الصحة لتوفير الوسائل والتجهيزات الضرورية لهذه الرعاية من أجل مواكبة نظام التناوب المذكور.

وفي إطار طب الأسرة، سنعمل بشراكة مع المجالس الإقليمية على **تخصيص منحة بُعْدٍ تتراوح بين 500 و3,000 درهم للأطر الطبية العاملة في المناطق النائية**.

تُحَدَّدُ قيمة المنحة بناء على المسافة الفاصلة بين مقر التعيين وأقرب مدينة، والغاية منها اجتذاب المريض إلى خدمات القرب. سنعتمد في ذلك على **نتائج ملموسة لتجربة رائدة خاضها المجلس الإقليمي لتيزنيت منذ 2019** ولن تتجاوز فترة التعيين سنتين إلا إذا رغب الطبيب أو الممرض في تمديدها عن طيب خاطر.

وفي سبيل مكافحة فعلية لظاهرة "الصحاري الطبية" ووضع حد لنظام التعيينات العشوائي المعمول به حاليا، سنسهر على تبني **نظام تمييز إيجابي يخول الولوج إلى كليات الطب** للمستحقين من حملة البكالوريا من الأقاليم ذات الأولوية، لا سيما الواقعة داخل تراب جهات ليست فيها كليات طب ولا مراكز استشفائية جامعية. **ستحجز حصص قبول في كليات الطب لهؤلاء الطلبة ويُخَوَّلون منحا دراسية** بناء على معايير اجتماعية شريطة التزامهم بالخدمة في مناطقهم الأصلية حال التخرج.

تأهيل التجهيزات في المؤسسات الصحية العمومية

لقد فاقت إضرابات الأطر الطبية العَدَّ بسبب نقص الموارد في المؤسسات الصحية العمومية، ما ينعكس سلبا على رعاية المرضى في ظروف جيدة: نفاد مخزونات الأدوية، وغياب المواد المستهلكة، وتكرر أعطاب المعدات وقلة استخدامها، ما يعطل المستشفى العمومي ويذكي تردد كثير من الأطر في قبول التعيين في مناطق نائية.

في نفس الوقت، **يُبَيِّنُ تحليل نفقات قطاع الصحة أن الخلل لا ينجم دائما عن نقص في الموارد، بل أيضا عن ضعف تدبير المنظومة الصحية**. لا شك أن ميزانية الاستثمار المخصصة لوزارة الصحة ينبغي أن تُصرف على نحو أفضل، لكن تعزيزها مطلب لا يقل أهمية.

ينبغي أن يتيح رفع الميزانية في المقام الأول تأهيل المراكز الصحية الأولية التي سيُعاد تنظيمها لتحتضن طب الأسرة. يبلغ عدد تلك المراكز اليوم 2,112 مركزا، تتباين معدلات تغطية كل منها حسب المناطق، وتتراوح بين 5,000 و20,000 نسمة لكل مركز. ولقد اخترنا تركيز الجهود على تحسين تهيئة وتجهيز وإدارة المراكز الحالية، مع تطوير خدمات الرعاية الصحية المنزلية والطب عن بعد.

كما يجب أن تتيح الميزانية الإضافية تعزيز الطاقة السريرية في بلادنا التي تتوفر حاليا على 34,500 سرير، نحو 30% منها في عيادات خاصة، أي أقل من سرير لكل 1,000 نسمة. فخلال الأزمة الصحية، وضع نقص تجهيزات الإنعاش والأسِرَّة وغيرها ضغطا كبيرا على الأطر الصحية وصناع القرار السياسي على حد سواء. ورغم غياب معايير مرجعية دولية، **يبدو لنا ضروريا مضاعفة القدرات الاستيعابية وتجاوز عتبة سريرين لكل 1,000 مواطن على مدى السنوات الخمس القادمة**.

وإن رفع الموارد المالية سيتيح أيضا **سد الثغرات من حيث التجهيزات العمومية الثقيلة** (تصفية الكلي، التصوير المقطعي، التصوير الإشعاعي للثدي، التصوير بالرنين المغناطيسي، إلخ). وسنحرص في الآن نفسه على **تدبير أمثل للاستثمار واستعمال مشترك للأجهزة**، كلما تبينت الجدوى من ذلك. وهذا حال الخدمات المتصلة بالرعاية الطبية، من قبيل التحليلات الطبية والتصوير بالأشعة، التي تتطلب استثمارات هامة في المعدات وصيانتها سنويا، في حين أن المرافق المتعلقة بهذه التخصصات تظل غير مستغلة على أكمل وجه.

علاوة على ذلك، يكتسي إصلاح خدمة الإسعافات الطبية (رقم 150) أهمية خاصة. فالمرضى يواجهون سلسلة من الصعوبات حتى قبل الولوج إلى الرعاية، ويعربون عن أسفهم على وجه الخصوص لنقص سيارات الإسعاف وتكلفة النقل إلى المستشفيات. لذلك سنعمل، بشراكة مع المجالس الجهوية والإقليمية، **على أن توفر كل جهة عددا كافيا من سيارات الإسعاف المجهزة وخدمة مساعدة طبية استعجالية** تكون في استماع دائم وتستجيب لطلبات المساعدة الطبية، حتى تتمكن المستشفيات من التفاعل بنجاعة أكبر مع المستعجلات.

مستشفى عمومي يجتذب الجميع

إن المساواة في تلقي العلاج تعني تقويم أوجه اللامساواة لا إتاحة مجانيته للجميع، وإلا تحول المستشفى – كما نرى اليوم – إلى مكان تعمه الفوضى وغير قادر على تلبية الحاجيات بشكل ملائم.

من الواضح أن تحمل عبء نظام المساعدة الطبية (راميد)، الذي لا ترتبط ميزانيته بالطلب على العلاج، زاد عجزَ المستشفى العمومي وقلل من جاذبيته بحكم أن موارده المالية لا تفي بتقديم خدمة جيدة وتجديد تجهيزاته أو تحفيز العاملين فيه. إزاء هذا التدهور العام، هجر كثير من المواطنين المتوفرين على الحماية الاجتماعية المستشفيات العمومية. إلا أنه من غير العدل أن يؤدي المغاربة، لا سيما من الطبقة الوسطى، ضرائبهم ولا يتمكنوا في المقابل من الاستفادة من خدمة لائقة، فلا يكون أمامهم من خيار سوى اللجوء إلى القطاع الخاص.

لذلك نطمح إلى جعل المستشفى بنية مستقلة من حيث تدبيرها، جذابة لكافة المغاربة، ملزمة باحترام دفتر تحملات يحدد الأهداف، ومطالبة بتقديم تقارير إلى التمثيلية الجهوية لوزارة الصحة. كما ينبغي مراجعة تعريفات الخدمات في المستشفى بناء على سعر التكلفة، بعدما ظلت جامدة منذ 15 سنة.

إن مجموع الإجراءات المذكورة آنفا ستفضي إلى مصالحة المستشفى العمومي مع المرضى من خلال تعزيز جاذبيته. ومن ناحية أخرى، فإن تقديم خدمات جيدة سيخول للمستشفى العمومي الرفع من موارده بفضل زيادة عدد مرتاديه الذين سيعبؤون مؤسسات الحماية الاجتماعية التي ينخرطون فيها، باعتبارها متكفلا مباشرا جزئيا أو كليا بمصاريف علاجهم. وإن من شأن هذه الحلقة تمكين المستشفى العمومي من الحفاظ على جودة خدماته.

إلى ذلك، تمر زيادة الجاذبية أيضا بإضفاء صبغة مهنية على بعض الخدمات التي تعد ثانوية بالنسبة لفعل الرعاية لكنها تسيء اليوم إلى صورة المستشفى العمومي. وإن من شأن شراكات بين القطاعين العام والخاص لمناولة **أنشطة الاستقبال والحراسة والنظافة والأمن** الارتقاء بجودة هذه الخدمات الملحقة ووضع حد لكثير من الانتهاكات.

الاستثمار في الطب عن بعد

إن هشاشة العرض الصحي ناجمة عن ضعف كثافة الأطر الطبية وزحف "الصحاري الطبية" في مناطق جغرافية بعينها، لا سيما في العالم القروي. وهذا ما يدعو إلى مراجعة عميقة لبنية منظومة الرعاية الصحية، من التنظيم إلى الممارسة الطبية.

وإن الطب عن بعد كفيل بتنسيق عروض الرعاية بين المؤسسات الصحية العمومية المتقاربة جغرافيا وتشجيع تكاملها، ومن ثم تحقيق المساواة في الولوج إلى الرعاية في كافة المناطق. كما يتيح ترشيد عروض الرعاية وتنظيم المستشفيات، مع التوفيق بين مبدأين أساسين: تحقيق أكبر قدر من المساواة في الولوج إلى الرعاية من جهة، وترشيد النفقات الصحية من جهة ثانية.

لذلك نتطلع إلى تثبيت أجهزة رقمية في بيئات رعاية مختلفة (مستشفيات، ومراكز صحية، وعيادات طبية، إلخ.)، حتى **يتمكن مهنيو الصحة من القيام بتدخلات طبية رغم البعد الجغرافي عن المريض**. هكذا سيكون الطبيب قادرا على إجراء تشخيص وتتبع المرضى في إطار الوقاية أو المراقبة بعد العلاج، وإبداء رأي متخصص، واتخاذ قرار علاجي، ووصف أدوية.

ونأمل الاستثمار في **الاستشارة عن بعد، والخبرة عن بعد**، والمراقبة عن بعد، والمساعدة الطبية عن بعد من أجل تمكين مهنيي الصحة من التدخل أو استشارة الزملاء أو مراقبة وضعية المرضى عن بعد.

استراتيجية لتدبير الأزمات والطوارئ الصحية

تفرض الأوبئة الفيروسية الناشئة على منظومتنا متطلبات استثنائية ودائمة. ومكنت التدابير المتخذة السنة الفارطة للحد من تفشي فيروس كوفيد-19 (الحجر الصحي، والتباعد الاجتماعي، وإجبارية ارتداء الكمامة، وإجراءات النظافة) من مواجهة حاجيات متزايدة في ظل ضعف العرض الصحي.

لكن وفي سبيل مواجهة المخاطر الصحية مستقبلا، أصبح من الضروري مأسسة النهج الذي ينبغي اتباعه لتدبير الأزمة **من خلال تعزيز الوظائف المنوط بها تدبير المخاطر الصحية** على مستوى وزارة الصحة ومن خلال الحرص مسبقا على وفرة الحاجيات الأساسية من الأدوية والتجهيزات والاختبارات، إلخ.

الإجراء 7:
جعل طبيب الأسْرة مبتدأ مسار الرعاية الصحية

لقد اخترنا وضع **طب الأسرة في صلب الإصلاح لأنه المدخل من أجل تكفل أفضل بالمواطنين**. فالغاية من هذا النظام تجويد الخدمات وتدبير أمثل للموارد البشرية وتخفيف الازدحام في المستشفيات من أجل التركيز على الحالات المستعجلة.

يتوفر المغرب اليوم على 26 طبيبا عاما لكل 100,000 نسمة، ونهدف إلى تعزيز شبكة الرعاية الصحية الأولية حتى **نبلغ كثافة تمكن كل طبيب أسرة من التكفل في نهاية المطاف برعاية 300 إلى 400 أسرة**، وذلك استجابة لتوصيات منظمة الصحة العالمية.

وسيشكل الثنائي المؤلف من الطبيب والممرض في مركز القرب **حلقة إلزامية في كل استشارة متخصصة في المستشفى الإقليمي أو الجهوي أو المركز الاستشفائي الجامعي، حيث ستُجرى كل الاستشارات – من مركز القرب إلى المستشفى الجامعي – بناء على موعد لا تستثنى منه سوى الحالات المستعجلة، ما سيتيح التحكم في سلاسة سلسلة العلاجات** وتخصيص وقت أطول للمرضى وتجاوز الخلافات التي تسود في قاعات الانتظار. وسيكون طبيب الأسرة مسؤولا عن توجيه المرضى، عند الاقتضاء، نحو البنيات القادرة على توفير علاج غير متاح في مركز القرب. **وتوكل مهمة حجز مختلف المواعيد إلى مركز القرب**، من أجل تقليص زمن الانتظار ومحاربة مظاهر الزبونية والمحسوبية.

وتعاني الحلقات الأخرى في سلسلة الرعاية الصحية من اختلالات مماثلة، ما يستوجب مراجعة عميقة للخريطة الصحية. وفي سبيل تنظيم أفضل للرعاية الصحية، **سنحدث شبكات مستشفيات متخصصة على مستوى الجهات بدلا من المستشفيات الحالية متعددة التخصصات**. ومن شأن هذا التخصص أن يفضي إلى تدبير أحكم للموارد النادرة متمثلة في الأطباء الأخصائيين وممرضي غرف العمليات، كما سيسهل ذلك إحداث نظام حراسة مقيمة والرفع من عدد العمليات الجراحية.

إن بلوغ هدف إعادة تنظيم قطاع الصحة يستلزم حل إشكالية مزدوجة: **تشجيع مهنيي القطاع على العمل في المناطق النائية من جهة، وتعزيز عدد الأطباء والممرضين على المديين القريب والمتوسط، من جهة أخرى**. ويتطلب الأمر الإقرار بفشل حلول الماضي القائمة على الإكراه القانوني مصحوبا بعقوبات غير ذات جدوى. كما يتطلب وجود إرادة سياسية لتغيير النمط السائد وتعبئة سائر الفاعلين من أجل رأب الشروخ الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تعرقل الولوج العادل إلى الرعاية الصحية.

وقد برهنت التجربة الرائدة التي خضنا بنجاح في إقليم تيزنيت منذ 2019 أن تحفيز مهنيي الصحة، لا سيما من الناحية المالية، شرط لازم لمحاربة ظاهرة "الصحاري الطبية". والحق أن منح مكافآت متغيرة للأطباء العامين والممرضين، وفقا لبُعدهم عن مدينة تيزنيت، أفضى إلى تحسن ملحوظ في استعدادهم للعمل بمناطق نائية. لذلك نعتزم تعميم هذه التجربة بتخصيص **منح متغيرة لمهنيي الصحة العاملين، تتراوح بين 500 و3,000 درهم، وفقا للمسافة التي تفصلهم عن أقرب مدينة**.

الإجراء 8:
فحوصات مجانية لمراقبة الحمل وحديثي الولادة

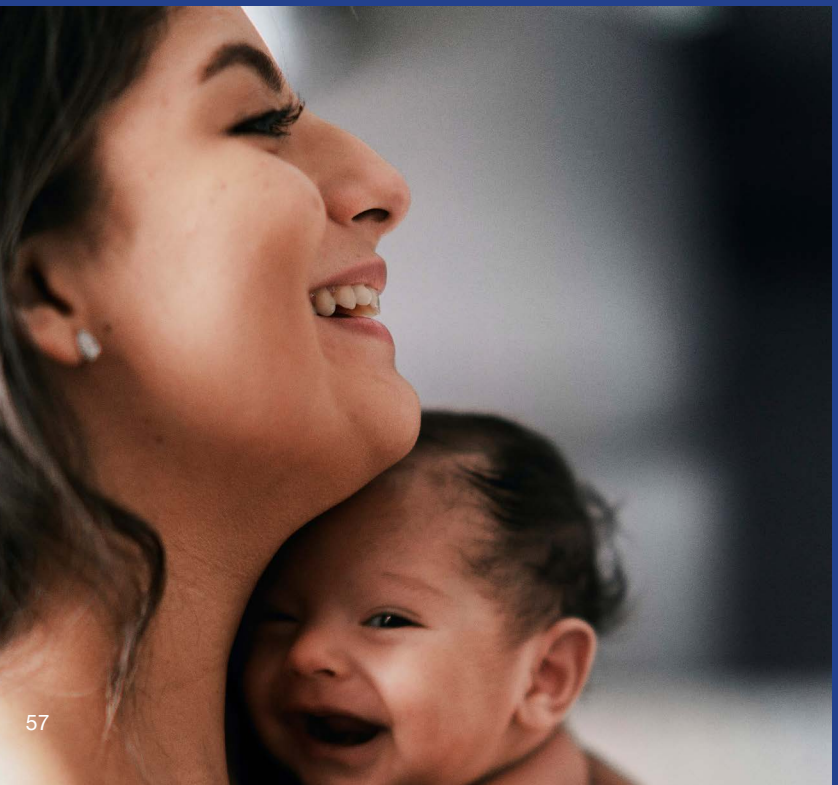

نجح المغرب في خفض وفيات الرُّضَّع والأمهات أثناء الولادة بمقدار الثلث بين عامي 2010 و2018. وهو إنجاز ملحوظ يشجع على بذل مزيد من الجهود **لتقليص العدد إلى ما دون 50 وفاة أثناء الولادة لكل 100,000 مولود حي**. مع ذلك، فإن نصف النساء لا تخضعن لمراقبة طبية أثناء فترة الحمل، أما في الوسط القروي، فلا تتعدى نسبة من يتلقين مساعدة طبية أثناء الولادة 43%.

يُعزى هذا **الشرخ الصحي** أساسا إلى تضافر جملة عوامل منها محدودية الولوج إلى الخدمات الصحية وتفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتدني المستوى التعليمي بشكل عام لدى النساء. ولرأب هذا الشرخ، لا بد من تحسين الولوج إلى الرعاية الصحية أثناء فترة الحمل وعند الولادة وبعدها.

ستساهم العديد من الإجراءات التي نقترح لتحسين المنظومة الصحية في تقديم رعاية أفضل للنساء والمواليد الجدد. كما سيسهل تأهيل مراكز القرب، لا سيما في العالم القروي، **ورفع عدد العاملين في القطاع شبه الطبي، خاصة القابلات المؤهلات**، ولوج النساء الحوامل إلى رعاية صحية منتظمة. علاوة على ذلك، فإن **تطوير الطب المجتمعي** وخدمات الرعاية الصحية في البيوت **وتخفيف الاكتظاظ في أقسام طب النساء والتوليد** بفضل إعادة تنظيم القطاع وتوفير الأدوية المدعمة، عوامل حاسمة لتقديم رعاية أفضل للنساء والمواليد الجدد.

وفي أفق تحسين الوقاية والكشف عن حالات الحمل الخطيرة، **سنُفَعِّلُ المراقبة الطبية المجانية لجميع النساء الحوامل، مع إجراء فحوصات أمراض النساء عند الأشهر 3 و6 و9 من الحمل**. سيكون هذا الإجراء الوقائي مكملا لمنحة الولادة **(انظر الإجراء 5)** لحث النساء الحوامل على **احترام الفحوصات الموصى بها** أثناء فترة الحمل **وتطعيم المواليد الجدد بلقاح BCG واللقاحات الأخرى الموصى بها عند الولادة**. كما ستكتمل هذه الإجراءات **بحملات توعية** من قبيل بعث رسائل نصية تذكر بمواعيد إجراء الفحوصات.

إن لمراقبة النساء أثناء فترة الحمل منافع لهن ولمواليدهن. **ذلك أن ولادة صحية تعني نموا جيدا للفرد على المستويين الجسدي والعقلي طوال حياته**. لا بد إذن من تعزيز هذه المكاسب عبر الكشف المبكر عن أية اضطرابات قد تكون مكلفة للمولود و المجتمع ككل إن لم تُقَوَّم في حينها.

وللحد من تلك الاضطرابات، يمثل الكشف عن الصمم وتصحيحه عند الولادة استثمارا جد إيجابي، حيث **يصيب الصمم عند الولادة، بكافة أشكاله، واحدا إلى ثلاثة من بين كل 1,000 طفل مغربي**. وسيكون هذا الطفل طيلة حياته مدعوا لمواجهة عراقيل جمة يصعب أحيانا تجاوزها. فالأطفال الصم عند الولادة يبدأون حياتهم بإعاقة تعرقل نموهم العقلي وتمدرسهم وتقلص على نحو كبير فرص اندماجهم في المجتمع. ويشكل الصمم العميق على وجه الخصوص عبئا ثقيلا على كاهل الأسرة والمجتمع، إذ يتطلب رعاية مكلفة من جهة وحرمان المجتمع من مواطن نشيط ومنتج من جهة ثانية.

لقد ثبت اليوم، لحسن الحظ، أن تشخيصا مبكرا وتدخلا طبيا كفيلان بعلاج أشد حالات الصمم عند الولادة. تُجري العديد من المستشفيات المغربية عمليات زرع قوقعة الأذن التي تعالج الصمم العميق لدى الأطفال في سن مبكرة. وإذا أجريت العملية قبل العام الثاني من عمر الطفل، في أقرب وقت ممكن، فإنها تمنحه حياة ونموا لا يختلفان عن حياة ونمو طفل لا يعاني من الصمم.

ومنه، نقترح أن تشمل الحماية الاجتماعية الأساسية، المذكورة في **الالتزام 1، الكشف المنهجي عن الصمم عند الولادة وإجراء عملية زرع قوقعة** الأذن لكافة الأطفال المغاربة الذين يعانون من الصمم العميق ويحتاجون هذا التدخل الطبي، أي نحو واحد من كل 100,000 طفل. قد تصل كلفة العملية إلى 400,000 درهم، لكنها في الواقع أقل بكثير من المنافع التي يجنيها المجتمع من فرد لا يعاني من الصمم العميق، على المديين القريب والبعيد.

وعلى غرار الاضطرابات السمعية، يؤثر ضعف البصر على نمو الطفل وقد يفضي إلى الفشل الدراسي. هنا أيضا تكون كلفة الكشف المبكر والمنهجي أقل بكثير من الآثار المتراكمة لإعاقة البصر. لذلك نقترح **تنظيم الكشف المبكر عن الاضطرابات البصرية** عبر تضمين فحصين طبيين للعيون في الحماية الاجتماعية الأساسية، **أحدهما قبل السنة الأولى من عمر الطفل، والآخر قبل السنة الثالثة**. فضلا عن ذلك، سيمَكن اللقاء مع طبيب العيون من تحسيس الآباء بضرورة متابعة طبية لتطور بصر الطفل.

من أجل ذلك، نلتزم برفع تحدي كشف وعلاج الاضطرابات السمعية والبصرية عند الأطفال في سن مبكرة. ومن شأن هذا الاستثمار الحد من التكاليف المتراكمة لهذه الاضطرابات، وزيادة مساهمة المستفيدين اقتصاديا واجتماعيا. كما يشكل هذا الاستثمار بُعدا هاما في سياستنا الطموحة لفائدة **الطفولة المبكرة (انظر الإجراء 19)**.

NIDEK
RT-5100
REFRACTOR

الإجراء 9:

التكفل المباشر بالاستشارة الطبية والعلاج والدواء

لن يكتمل أي إصلاح للمنظومة الصحية إذا ظل مرتكزا على المستشفى وموارده ورجاله ونسائه. لذلك نعتزم، إضافة إلى كافة الجهود المذكورة آنفا، تحسين المعيش اليومي للمغاربة عبر **الحد من إنفاقهم المباشر على الخدمات الصحية**، والذي يكبح ولوجهم إلى العلاج.

وموازاة مع تعميم الحماية الاجتماعية، نعتقد أن رقمنة المنظومة الصحية ستتيح تحسين المعيش الصحي لمهنيي القطاع والمرضى على حد سواء. فكثر هم المواطنون العازفون، إلى حدود اليوم، عن استشارة الطبيب أو اقتناء الأدوية بسبب قصر ذات اليد. وكثيرة هي المؤسسات الصحية التي تستلزم إيداع شيك ضمان قبل الولوج إلى خدماتها. وعديدة هي الحالات المستعجلة التي ترد على المستشفيات دون أن تُعرف فصيلة دم المريض أو تاريخه الطبي أو العلاجات التي يتلقاها، ما يؤدي إلى رعاية صحية غير مكتملة.

لكل هذه الأسباب، **سنوفر لكل مغربي بطاقة "رعاية" الطبية من أجل خفض إنفاقه المباشر على الخدمات الصحية وإتاحة تتبع فعال وشخصي لحالته على امتداد سلسلة الرعاية الصحية**. يتعلق الأمر بوثيقة هوية طبية حقيقية تُعرف بالمريض في أي مؤسسة صحية، عمومية كانت أو خاصة. **وستسهل البطاقة التكفل المباشر بجزء هام من مصاريف الرعاية الصحية**. كما ستشمل معلومات المريض وتاريخه الطبي والعلاجات التي يتلقاها والوصفات الطبية التي سبق له الحصول عليها، ما من شأنه تقليل مخاطر وصف علاج غير مناسب.

علاوة على ذلك، ستمكن بطاقة "رعاية" من **محاربة بعض الممارسات الفاسدة**، وستمكن من ضمان سلاسة الولوج إلى الخدمات من خلال توظيفها كأداة معلوماتية لحجز المواعيد. وستتيح الرقمنة أيضا توزيعا أمثل للأدوية المدعمة، القائمة حاليا على مبدأي المجانية غير المشروطة و"خدمة من يحضر أولا"، ما يؤدي إلى تكرر نفاد المخزونات. وستضمن بلورة نموذج رقمي للتوزيع، يشرك الصيدليات، ولوجا أكثر إنصافا إلى الدواء.

الإجراء 10:

إحداث صندوق زكاة المال وتخصيص نصف مداخيله لتمويل القطاع الصحي

إن الرعاية الصحية، لا سيما المتصلة **بالأمراض غير المعدية**، تُشَكل مصدر قلق لملايين المغاربة. ويُظهر تحليل التحول الوبائي في بلادنا أن حالات كالسكري وأمراض القلب والشرايين وضيق التنفس المزمن والقصور الكلوي تتخذ منحى تصاعديا، ما يلقي بالعديد من المواطنين بين أحضان الفقر، بل الفقر المدقع أحيانا.

لكن موارد الدولة ليست بغير حدود، وإعطاء وعد طموح بتقديم رعاية أفضل، لا سيما لأولئك الذين يعانون طيلة حياتهم من أمراض مزمنة، قد يكلل بالنجاح إذا أسندته **جهود تضامن وطني، خاصة من الأسر الميسورة**.

من أجل ذلك نعتقد أنه من المفيد تنظيم **زكاة المال وتخصيص نصف المداخيل، على مدى خمس سنوات، لتمويل القطاع الصحي ولا سيما للتكفل بالأمراض المزمنة**.

إن مأسسة زكاة المال **ستوفر إطارا لترشيد وتجميع الجهد الإرادي والطوعي للمحسنين الخواص** من خلال طمأنة المساهمين – الذين يجهلون أحيانا من يأتمنون على هباتهم – أنها ستصل إلى محتاجيها بالفعل، وفق تدبير واضح وشفاف. لهذه الغاية، سيكون السجل الاجتماعي الموحد ذا فائدة جمة، بحكم أنه سيتيح زيادة أثر ونجاعة منح وتوزيع زكاة المال لمحاربة الفقر وتقليص الفوارق.

ومن أجل تطبيق هذا الإجراء، **نقترح** إسناد جمع زكاة المال إلى **مؤسسة مستقلة عن كل تأثير حزبي**. يتعين على المؤسسة بلورة استراتيجية تجميع على الصعيد الوطني، مع وجود فروع في سائر أنحاء البلاد. كما ينبغي إحداث آلية تواصلية دائمة ضمانا للشفافية في جمع الأموال ووجوه صرفها.

وبنفس روح التضامن الوطني الكامنة وراء إحداثها، يمكن للمؤسسة المذكورة الاستعانة **بالاحتياطي الصحي للبلاد**، أي مهنيي الصحة المتقاعدين أو المتطوعين الراغبين في المساهمة، **للتكفل بمن يعانون من أمراض مزمنة** في مختلف مناطق المملكة.

الالـتـــزام
- 3 -

مليــون
منصب شغل
لبنــاء مستقبلك

ⵍⵏⵙⵜⵉ ⵏ ⵜⵙⵓⵏⵎ
ⵏ ⵜⵍⵓⵙⵄ ⵜ ⵜⵜⵙⵙⵔⴰ
ⵏ ⵙⵜⵎⴰⵏ ⵏⵔ/ ⵏⵎ

الإجراء 11:

خلق مليون منصب شغل مباشر لإنعاش الاقتصاد في أعقاب أزمة كوفيد-19

الإجراء 12:

تشجيع الإنتاج الوطني ودعم تنافسية الوسم "صنع في المغرب"

الإجراء 13:

دعم العالم القروي وإدخال 400,000 أسرة قروية إلى الطبقة الوسطى

الإجراء 14:

الإدماج عن طريق التشغيل: التأسيس لصناعة الغد وتسريع تحولها الطاقي

الإجراء 15:

تحرير النشاط الاقتصادي للمرأة

شكلت الجائحة صدمة خارجية هائلة لاقتصادنا، فاختل الواقع اليومي للمغاربة وانهارت أنشطة العديد من المقاولات. لم تتردد الدولة في القيام بدورها والتدخل للحد من تشظي نسيج الإنتاج الوطني، لكن وقف النشاط الاقتصادي جفف موارد دخل هامة. وتضاعف انخفاض الطلب العالمي، لا سيما الأوروبي، على مختلف القطاعات والمنتوجات بسبب تأثير القيود الصحية المفروضة على الاقتصاد المحلي.

وامتثالا لتوجيهات صاحب الجلالة، **مكنت التدابير التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية من التخفيف بشكل كبير من آثار الأزمة الصحية على المقاولات والأسر**. وشملت تلك التدابير غير المسبوقة، التي حظيت بتنويه دولي واسع النطاق، تقديم مساعدات مباشرة لملايين الأسر التي فقدت دخلها بسبب الحجر الصحي، وتفعيل آليات مالية مبتكرة لحماية المقاولات والمقاولين الذاتيين كبرنامج "ضمان أكسجين" و"ضمان المقاولين الذاتيين كوفيد-19". وإن كان صحيحا أن هاته التدابير سمحت بالحد من آثار الصدمة، فإن الضحايا الاقتصاديين للأزمة كثر.

لا شك أن أول **ضحايا هذه الأزمة غير المسبوقة هم من الشباب والنساء**، الذين يعانون أصلا إقصاء من الاقتصاد المهيكل. وهاتان الشريحتان **ضحيتان، على وجه الخصوص، لظاهرتي البطالة وعدم النشاط**، فأزيد من ثُلث شباب المدن دون عمل، وأقل من امرأتين من كل عشرة نساء فقط يمارسن نشاطا خارج البيت. والأسوأ من ذلك أن أزيد من 4 ملايين شاب غادروا مقاعد الدراسة دون مؤهل خلال العقدين الأخيرين. وإن العديد من هؤلاء الشباب جزء من ملايين المواطنين الذين يعملون عملا غير قار، قليل المردودية وقليل الدخل.

وبشكل أعم، يظل التشغيل والحد من تفشي البطالة من القضايا الكبرى التي تشغل بال جميع المغاربة. إذ بلغ معدل البطالة قبل الأزمة الصحية 9,4%، ولم يتجاوز النمو الاقتصادي الضعيف الذي حققته بلادنا خلال العقد الماضي نسبة 2,3% في المتوسط. وبعد التسبب في فقدان نحو 600,000 منصب شغل، أكدت الأزمة الصحية الحاجة الماسة إلى تطبيق سياسة اقتصادية تلائم حقا النمو والتشغيل.

وفي مواجهة هذه الصعوبات، لا تبدو الوصفات المتبعة إلى حدود اليوم كافية لتجاوز تحديات التشغيل والنمو. وبوجه خاص، فإن السنوات الماضية شهدت تبني سياسة تشغيل يعوزها الطموح والشمولية، فلم تتح امتصاص البطالة ولا رفع نسبة نشاط النساء ولا تسهيل إدماج الشباب في سوق الشغل. لهذا **نقترح سياسة تشغيل طموحة تخدم تحول الآلة الإنتاجية**، من خلال بلورة إجراءات ملموسة تروم تهيئة ظروف **اقتصاد مبتكر وشامل يخلق مناصب شغل لائقة.**

وفي سبيل تخفيف آثار الأزمة، **سنعمل على اتخاذ تدابير طارئة لإنعاش التشغيل، تشمل على وجه الخصوص برنامجا مهما للأشغال العمومية.** وسيكون هذا الإجراء الدقيق والواسع النطاق مصحوبا بتدابير محددة لدعم أولويات عملنا من أجل التشغيل والمتمثلة في الرفع من إدماج الشباب والنساء في سوق الشغل. وإذا كانت أسباب الإقصاء من سوق الشغل عديدة، فإن الإجراءات التي نقترحها ستتيح تقديم إجابات محددة للفئات الأكثر هشاشة من خلال تحفيز سوق الشغل.

وابتغاء لنمو شامل وغني بفرص الشغل، سنعمل على تعزيز وتحديث **القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني. فيما يتعلق بالفلاحة**، سنستثمر في الاستدامة لتشجيع بروز طبقة وسطى فلاحية واسعة. **فيما يتعلق بالصناعة**، سنُفعل خطة إنعاش تروم تطوير صناعة مولدة لمناصب شغل، منزوعة الكربون وقادرة على المنافسة. وسنواصل سياستنا الطموحة القاضية باستبدال الواردات تشجيعا للإنتاج والخبرة الوطنيين في إطار وسم "صنع في المغرب" الذي تم مؤخرا الترويج له تقديرا لقيمته. وفيما يتعلق بالسياحة والصناعة التقليدية، سنعمل على تنفيذ خطة إنعاش غايتها دعم مرونة الفاعلين وتثمين المنتوج المغربي والارتقاء بالتكوين، وذلك بتنسيق مع فاعلي هذين القطاعين اللذين تضررا كثيرا بفعل الأزمة الصحية.

وستتيح هذه الإصلاحات **مجتمعة** خلق ما لا يقل عن مليون منصب شغل جديد، حيث يستفيد كل مواطن ومواطنة في كل جهات المملكة من قدر **أكبر من العدالة الاجتماعية والمجالية، باعتبارها قيمة محددة في برنامج الأحرار.**

الإجراء 11:

خلق مليون منصب شغل مباشر لإنعاش الاقتصاد في أعقاب أزمة كوفيد-19

1. بشكل ظرفي، ينبغي أن يتواصل الإنعاش الإرادي للاقتصاد من أجل **وقف نزيف البطالة وتخفيف آثار الأزمة الصحية على التشغيل**. لذلك نقترح إجراءات فورية وملموسة تمنح فرصا للجميع، وخاصة **الشباب**.

وإن لا شك في أهمية **الإجراءات الهيكلية** التي تُحَسِّنُ القدرة التنافسية للاقتصاد، كالاستثمار في رأس المال البشري، فلن تقدم إجابات كافية على المدى القريب.

أشغال عمومية صغرى وكبرى لخلق ما لا يقل عن 250,000 منصب شغل مباشر

ينبغي على الدولة تقديم إجابات فورية للبطالة الحالية **للذين يظلون دون مؤهل وعانوا من تأثير الأزمة**.

لذا نقترح **تقديم برنامج أشغال عمومية صغرى وكبرى** في إطار عقود مؤقتة، على مستوى الجماعات والجهات ودون اشتراط مؤهلات. وسيمكن هذا البرنامج من **خلق ما لا يقل عن 250,000 منصب شغل مباشر في غضون سنتين.**

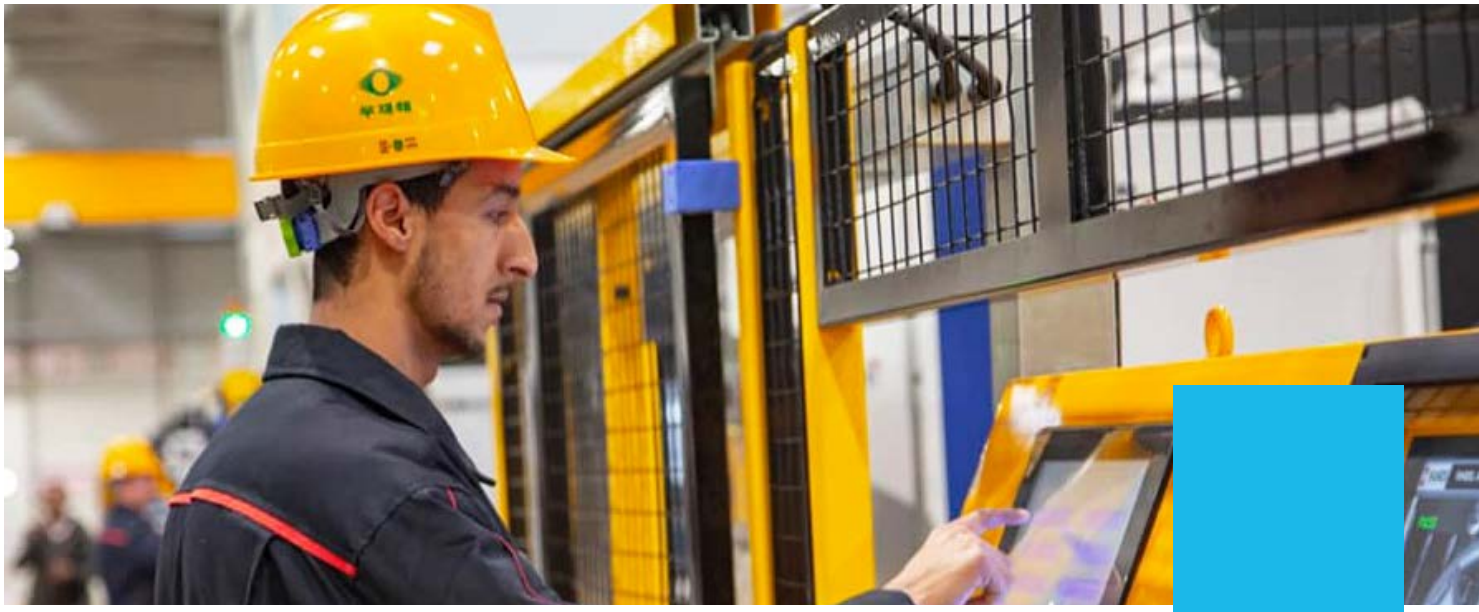

سيتم خلق هذه المناصب في إطار أوراش مفيدة للمجتمع، في الوسطين القروي والحضري على حد سواء، وستتيح لمن فقدوا موارد رزقهم أن يظلوا نشيطين ومندمجين اجتماعيا مع منحهم حدا أدنى من الدخل الذي يحفظ كرامتهم. وفي المجال القروي، ستكون هذه المناصب امتدادا لبرنامج تقليص الفوارق المجالية **(انظر الإجراء13)** وستشمل أعمالا من قبيل تنظيف المواقع الطبيعية وصيانة المسارات والمرافق الاجتماعية، إلخ.

250,000 مقاولة في إطار برنامج "الفرصة"

قضت الأزمة الصحية على مئات آلاف مناصب الشغل، وقلصت على نحو كبير فرص تشغيل الشباب الذين كان بإمكان العديد منهم النجاح في المقاولة لو تلقوا دفعة في البداية، لكن الافتقار إلى الموارد أو غياب دعم المحيط يشكلان اليوم اثنين من العراقيل التي لا يمكن تجاوزها. وبالنسبة للشباب الذين لديهم فكرة مشروع، فإن مسألة التشغيل هي في المقام الأول مسألة **حصول على الكفاءات ورأس المال اللازم للانطلاق.**

ودعما للشباب، نقترح برنامج "الفرصة" لتمويل المشاريع الرائدة والجمعوية والبيئية والثقافية والرياضية، إلخ. لن يتطلب البرنامج شروطا مسبقة، ولن يأخذ في الحسبان سوى أهمية المشروع والتزام حامله.

وسيتخذ شكل مواكبة (تدريب، توجيه، إلخ) من أجل هيكلة المشروع في كل أطواره، منذ تصور الفكرة إلى تحقيقها، وبقرض شرف قد يصل إلى 100,000 درهم ويُسَدد على مدى 10 سنوات.

سيستهدف هذا البرنامج أنماطا عديدة من المشاريع التي قد تكون مربحة لكنها لا تدخل في نطاق التمويلات الحالية الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الناشئة. ومن باب الإيضاح، قد تكون تقدمة في رأس مال من أجل اقتناء معدات وبدء نشاط تقليدي، أو الحصول على رخصة سياقة، فرصة هامة لتحسين حياة فرد ما. فضلا عن ذلك، فإن الشراكات المنبثقة عن التقارب بين حاجيات المجتمع ومبادرات الأفراد قد تكون مدرة للدخل، كما هو الحال فيما يخص تثمين التراث المحلي.

وبذلك، **ينطوي هذا البرنامج على فوائد جمة للشباب**، من قبيل رفع الحواجز التي تعيق تكريس الذات وتحسين الإنتاجية والاطمئنان في العمل. **كما يندرج في إطار طموح أكبر للتثمين والمساعدة على هيكلة المقاولات الذاتية،** وذلك بفضل إحداث سجل وطني رقمي لمختلف أنواع الأنشطة الممولة، مع تشجيع التواصل بين المستفيدين من البرنامج وبين فاعلين محليين آخرين، أو من خلال إتاحة إحداث تعاونيات للصناعة التقليدية أو الخدمات.

دعم المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال برنامج "انطلاقة" وتيسير الولوج إلى الطلبات العمومية

إن الآثار السلبية للأزمة على النشاط الاقتصادي تجعل من دعم المقاولات إحدى أولويات عملنا، حيث شهدت جل المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة (84% وفقا للمندوبية السامية للتخطيط) انخفاضا في نشاطها خلال النصف الثاني من سنة 2020، بينما توقف نشاط مقاولات أخرى. لذلك فإن مواكبة إنعاش الاقتصاد الوطني يمر على وجه الخصوص عبر تمديد وتحسين الإجراءات الحالية من أجل تمويلها. هكذا، سنحرص على **ضمان استدامة وتعزيز الدعم المقدم إلى المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة** من خلال تفعيل خطة الإنعاش التي أعلن عنها صاحب الجلالة في خطاب العرش.

وينبغي على وجه الخصوص الاحتفاظ ببرنامج "انطلاقة" وإنعاشه وضمان استدامته بعدما أربكت الأزمة الصحية إطلاقه. وإذ يهدف هذا البرنامج إلى تقديم تمويلات بنسب فوائد منخفضة (2% في المجال الحضري، و1,75% في المجال القروي) لتشجيع حصول المقاولات الصغرى على التمويلات البنكية، **فلابد من الحفاظ على هذه الشروط وتجديد الاعتمادات التي سبق تخصيصها أو زيادتها إذا لزم الأمر. وستولى عناية خاصة لآليات المتابعة والمواكبة والتأطير**، قصد تجاوز صعوبات إنشاء المقاولات. وفي ذلك، تلعب المراكز الجهوية للاستثمار دورا محوريا لضمان مواكبة منتظمة للمقاولات الناشئة.

وتشجيعا للخروج من القطاع غير المهيكل، وكجهد لهيكلة الطلب على صغار الفاعلين الاقتصاديين، **ينبغي تفعيل الأفضلية الممنوحة للبنيات الصغرى والمتوسطة في إطار الصفقات العمومية**، حيث ينص التعديل الأخير للمرسوم المتعلق بالصفقات العمومية على تخصيص 30% من تلك الصفقات للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة، والتعاونيات والمقاولين الذاتيين، عندما تكون عروضهم مساوية لعروض منافسين آخرين. مع ذلك، تواجه البنيات الصغرى صعوبات في التجاوب مع الصفقات التي تتجاوز طاقتها. لذا، **سنشجع على الاتحادات بين المقاولات الكبرى وبين المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وعقود المناولة واللجوء إلى أذينات طلبات أكثر مواءمة لحجم الفاعلين الصغار**.

2. سيهدف البعد الهيكلي لسياستنا إلى تعزيز وتحديث ركائز الاقتصاد الوطني، متمثلة في الفلاحة والصيد البحري، والصناعة، والسياحة والصناعة التقليدية، فضلا عن الاستثمار في رأس المال البشري وتشجيع الإدماج المهني للشباب.

الركيزة الأولى هي الفلاحة والصيد البحري وستتيح الاستراتيجيات المتعلقة بالفلاحة والصيد البحري خلق 450,000 منصب شغل جديد

إن حجم موجة الصدمة التي ضربت العديد من الأنشطة الاقتصادية يُذَكر **بالمكانة المحورية التي تحتلها قطاعات الفلاحة والصيد البحري والأغذية، والأهمية الاستراتيجية لصلابتها، فضلا عن مساهمتها في استدامة جزء من مداخيل الدولة.**

لطالما أدرك المغرب أن توفير بعض السلع الاستراتيجية **لا يحتمل التفويض أو الاعتماد على الخارج**، لأنها **ثمينة** وينبغي أن **تُقاوِم** الرياح العاصفة التي تضرب الأسواق العالمية بين الفينة والأخرى. وفي مواجهة محنة الأزمة الصحية، تبين أن خيار المغرب – **الذي ما فتئ يؤكده منذ الاستقلال والذي يولي للفلاحة موقعا مركزيا** في تنمية البلاد – ظل خيارا **مثمرا.**

لقد أتاح مخطط المغرب الأخضر خفض اعتماد المغرب على الأسواق الخارجية للتزود بالمنتوجات الغذائية. **وخلال عشر سنوات، نجحت بلادنا في إنتاج كميات أكبر بطرق أفضل وبوتيرة مستقرة، مقلصة بذلك الاعتماد على التساقطات المطرية. ولقد مكن التقدم المحرز من تعزيز الأمن الغذائي وخلق ما يعادل 300,000 منصب شغل فلاحي ومضاعفة القيمة المضافة الفلاحية.**

ومن خلال استراتيجية "الجيل الأخضر" الفلاحية، كما أرادها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، **سنضاعف الجهود من أجل إدخال ما بين 350,000 و400,000 أسرة فلاحية إلى الطبقة الوسطى، وسنعمل على مواكبة جيل جديد من المقاولين الفلاحيين الشباب** بفضل تعبئة **مليون هكتار من الأراضي الجماعية.** ولمواكبة هذا الجيل الجديد من المقاولين الفلاحيين الشباب، ستتم تعبئة **أربع روافع**. تتمثل **الرافعة الأولى** في توفير الحوافز لإحداث المقاولات وتشغيلها، مع ضمان الولوج إلى الحماية الاجتماعية والتأمين الفلاحي. وتجعل **الرافعة الثانية** التعاقب بين الأجيال رهانا كبيرا لضمان تنمية القطاع الفلاحي مستقبلا.

وتتجلى **الرافعة الثالثة** في منح مساعدات للمقاولات العاملة في مهن الخدمات الفلاحية ومواكبة خلق مقاولات فلاحية ناشئة. وتهدف **الرافعة الرابعة** إلى تكوين 150,000 شاب وشابة في أفق 2030.
وستمكن هذه العروض المتنوعة إجمالا من خلق **350,000 منصب شغل جديد في العالم القروي**، مع ظروف تشغيل وحماية اجتماعية تكفل كرامة الشباب القروي وتعزز ارتباطهم بالقرى المغربية **(انظر الإجراء 13).**

وفيما يخص **قطاع الصيد البحري**، سنضاعف الجهود في سبيل **تعزيز ما تحقق في العقد الأخير من مكتسبات، وذلك من خلال تطوير قدرات مهنيي القطاع وتحسين ظروف عيشهم وعملهم**. كما سنحرص على تعزيز مكانة المغرب بوصفه مركزا دوليا للسلاسل البحرية، مع الحفاظ على الثروة السمكية للأجيال القادمة.
وستتيح الإجراءات التي نعتزم تطبيقها لهذه الغاية **خلق أزيد من 100,000 منصب شغل مباشر وغير مباشر في قطاعي الصيد وتربية الأسماك.**

الركيزة الثانية هي استدامة وتحويل صناعتنا. وسيتيح تغيير النموذج خلق ما لا يقل عن 400,000 منصب شغل

لطالما راودنا منذ سنوات حلم **تبوأ مكانة لا رجعة فيها بين الدول الصناعية** من خلال الرفع من تنافسية المنتوج المغربي واجتياز سائر أنواع الاختبارات، بما في ذلك الحواجز غير الجمركية المتعددة.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، أتاح مخطط التسريع الاقتصادي، الذي نفذ خلال الفترة 2014 - 2020 خلق **603 055 منصب شغل في القطاع الصناعي (وفقا لإحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، أي 121% من الهدف المحدد**. ونجح هذا المخطط في **تكثيف القاعدة الصناعية المغربية**، لا سيما في قطاعات السيارات والطيران والنسيج وترحيل الخدمات والصناعات الغذائية.

لذا نقترح خطة لإنعاش الصناعة غداة الأزمة الصحية، غايتها **الاستفادة من حركة نقل سلاسل الإنتاج العالمية من الصين إلى مناطق تنافسية جديدة**، فالمغرب قادر على التموقع كمنصة استقبال للاستثمار الصناعي إذا **توفرت آليات قوية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**.

إن خطة الإنعاش الصناعي التي نعتزم تطبيقها طموحة لكنها واقعية، وتهدف إلى **تعزيز مكتسبات الصناعة** من جهة، **وتكثيف الاندماج المحلي ونزع الكربون الصناعي** من جهة ثانية. وستتيح هاتان الرافعتان تحسين تنافسية الصناعة الوطنية والرفع من صادراتنا وخلق أزيد من **400,000 منصب شغل صناعي إضافي**. وإن تعزيز الإدماج المحلي لسلاسل الإنتاج في قطاعي السيارات والطيران، سيتيح خلق فرص جديدة لنظم صناعية أخرى ذات تواجد محلي قوي، لا سيما صناعة البلاستيك والصناعة الكيماوية والصناعات المعدنية **(انظر الإجراء 14).**

الركيزة الثالثة تتجلى في الإنعاش الإرادي لقطاعي السياحة والصناعة التقليدية، وهما قطاعان أساسيان لبلادنا من حيث خلق مناصب الشغل وجلب العملة الصعبة

ترتكز خطة عملنا على ثلاثة محاور موجهة للنهوض بقطاع السياحة على مدى السنوات الخمس المقبلة، تتمثل في **تحسين جودة الخدمات** من خلال توفير تكوين أفضل للموارد البشرية يستجيب للمعايير الدولية، **وتحسين جودة المنتوج المغربي**، وأخيرا **دعم الاستثمار** من أجل تعزيز المتانة المالية للفاعلين وتطوير أنشطة الترفيه ومنتوجات السياحة القروية وتشجيع المقاولين الشباب والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وستعطى الأولوية لإنقاذ النسيج السياحي من خلال **تمديد التدابير الاستعجالية المتخذة حاليا** ثم تمكين الفاعلين، في مرحلة ثانية، من استئناف نشاطهم بفضل **تدابير إنعاش العرض والطلب**. فيما يتعلق بإنعاش العرض، سيتيح **إحداث صندوق قطاعي للسياحة من جهة الارتقاء بالمنتوج السياحي المغربي** عبر مواكبة الفاعلين، ومن جهة ثانية إنعاش الاستثمار في فرص جديدة تتيح مناصب شغل جديدة من قبيل **أنشطة الترفيه والسياحة القروية والمستدامة، ثم تسهيل الولوج إلى التمويل بالنسبة للمقاولين الشباب والمقاولات الصغيرة جدا** والمقاولات **الصغرى والمتوسطة.**

أما فيما يتعلق بإنعاش الطلب، فإن السياق الدولي المتسم بتنافسية شديدة في أعقاب الأزمة يستلزم **ترويجا قويا** غايته استرجاع حصص السوق الطبيعية لبلادنا وكسب أخرى جديدة. كما تتطلب **السياحة الداخلية،** التي أثبتت قدرتها على الصمود في زمن الأزمة، **هيكلة وتطويرا عبر خلق منتوجات جديدة تلبي حاجيات المغاربة.**

وبالنظر إلى كون السياحة نشاط خدمات في المقام الأول، ينبغي إيلاء عناية خاصة لرأس المال البشري بهدف تطوير مهارات جديدة ذات جودة عالية تلبي **انتظارات السياح وحاجيات القطاع**. وبهذا الصدد، سنركز على **تحديث طرق التكوين حتى ترقى للمعايير الدولية**.

ولقد تأثر **قطاع الصناعة التقليدية** كثيرا بالأزمة بحكم اعتماده على السياحة وسيادة نشاط يطغى عليه طابع ضعف التنظيم. لذلك، ينبغي إعادة هيكلة هذا القطاع جذريا بغاية إدماجه في الاقتصاد المهيكل، بما يضمن أمان الحرفيين ويفتح آفاقا وفرصا جديدة لخلق مناصب الشغل، لاسيما لدى التعاونيات، ولتشجيع صادرات الصناعة التقليدية. وإن **دعم التسويق وتوحيد جهود الفاعلين وتسريع التكوين بالتدرج** أفكار رائدة لمواكبة هذا القطاع الذي يكتسي أهمية كبيرة اجتماعيا واقتصاديا.

خلق فرص شغل من خلال الاستثمار في رأس المال البشري

إن الاستثمار الذي دعا إليه الأحرار في إطار **اقتصاد الصالح العام (قطاعا الصحة والتعليم)** سيكون له أثر كبير على التشغيل والنمو. وغالبا ما تكون مردودية هذه الاستثمارات أعلى من نظيراتها "التقليدية". من ذلك، مثلا، أظهرت أعمال جيمس هيكمان، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، أن عائدات الاستثمار في الطفولة المبكرة تبلغ نسبة 7% في السنة.

فضلا عن ذلك، **يساهم اقتصاد الصالح العام بقوة في خلق مناصب الشغل**. وإجراءاتنا المتعلقة بمضاعفة ميزانية الصحة وتطوير دور الحضانة وتعميمها والارتقاء بمهنة التدريس كفيلة بخلق **ما لا يقل عن 50,000 منصب شغل في السنة (الالتزامان 2 و4)**. كما سيمكن هذا الاستثمار في الرأس مال البشري من تحسين جاذبية بلادنا وسيتيح إجمالا تطوير اقتصاد يشجع الاستثمارات المنتجة ويخلق مناصب شغل لائقة. وفي سبيل تعبئة مزيد من الموارد لصالح رأس المال البشري، **نقترح إدراج الاستثمار في اقتصاد الصالح العام ضمن الأهداف ذات الأولوية لصندوق الاستثمار الاستراتيجي** المحدث في إطار مخطط الإنعاش الذي أطلقه صاحب الجلالة.

فضاءات تشغيل الشباب

تعزيزا لإدماج الشباب في سوق الشغل، **نقترح أيضا خلق "فضاءات تشغيل شباب" جديدة تُكرَّسُ للإدماج المهني**. ستوضع هذه الهياكل الجهوية الجديدة تحت رعاية الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، **ويُناط بها تقليص الكلفة المرتبطة بالبحث عن تكوين أو منصب شغل أو تمويل مشروع، من خلال تركيز ونشر المعلومات المتاحة**. حيث تشكل هذه الكلفة عائقا كبيرا في طريق الشباب، ونعتقد أن توفير مواكبة إدارية وبشرية لتيسير الولوج إلى مجمل التكوينات ومناصب الشغل وبرامج تمويل المشاريع المتاحة سيلعب دورا هاما في تحفيز نشاط الشباب. وسيتم تيسير هذا الإجراء عبر تطبيق **الإجراء 24** الرامي إلى خفض كلفة التنقل التي ترهق كواهل الشباب على وجه الخصوص.

كما سيتم تطوير هذه الهياكل الخاصة بتشجيع الإدماج المهني للشباب بشراكة مع الجهات والقطاع الخاص والفاعلين في قطاع التكوين المهني من قبيل مدن المهن والكفاءات الجديدة **(انظر الإجراء 22)**. ومن خلال الاندماج داخل نظم منتجة وصناعية محلية، ستتيح هذه المراكز ملاءمة أفضل لحاجيات المقاولات مع عروض التكوين والموارد البشرية المتاحة على الصعيد المحلي. وحيث يُرتقب إحداث مركز أول في جهة مراكش- آسفي في إطار مشروع مع البنك الدولي، سيشكل هذا الأخير نموذجا تنسج على منواله مراكز جديدة في جهات أخرى.

3. إجمالا، سيتم خلق ما لا يقل عن مليون منصب شغل لائق على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وستقدم هذه الإجراءات **مجتمعة** حلولا ملموسة للعاطلين عن العمل. باقتراح إجراءات ظرفية واسعة النطاق، ستمكن مساهمتنا في مخطط الإنعاش الذي أطلقه صاحب الجلالة من تخفيف وطأة الأزمة الصحية على التشغيل ومواكبة استئناف النشاط الاقتصادي. وباقتراح إجراءات هيكلية طموحة، ستتيح السياسات القطاعية إحياء الأمل في نفوس الشباب والرفع من معدل نشاط النساء ودعم المبادرة الفردية وتطوير النظم المحلية في سبيل إطلاق ديناميات تحفز التشغيل.

الإجراء 12:

تشجيع الإنتاج الوطني ودعم تنافسية الوسم "صنع في المغرب"

لم تقتصر أزمة كوفيد-19 على تداعيات صحية فحسب، إذ توقفت سلاسل الإنتاج واللوجستيك والتوزيع جراء إغلاق الحدود، وكان لزاما تكييف عادات الاستهلاك وأثير الاهتمام من جديد بأفضلية المنتوج الوطني الذي ظل إلى ذلك الحين نقاشا يغلب عليه الطابع النظري.

ولتثبيت مكتسبات تدبير الأزمة، **يعتزم الأحرار تعزيز "الوطنية الاقتصادية" من خلال تبني حمائية تنظيمية واستراتيجية**. فالوطنية الاقتصادية هي في المقام الأول، حماية للإمكانيات الإنتاجية لبلادنا وجهاتنا ومدننا، وتعني بالمحصلة الحفاظ على مناصب الشغل وخلق المزيد منها. كما تنطوي أيضا على **تشجيع مبادرات الاستثمار وتبسيط الإجراءات القانونية والإدارية ودعم تنافسية المقاولات الوطنية**. ولقد أبان المغرب أثناء الأزمة عن قدرته على التكيف، لا سيما من خلال الزيادة السريعة في إنتاج الكمامات وأجهزة التنفس وغيرها. وينبغي تطوير جاهزية المقاولات الوطنية، في قدرتها على التأقلم، **عبر منح حوافز على الابتكار والبحث والتطوير والتصدير** وفقا لتطور الحاجيات الوطنية والدولية ومن أجل الانتقال من ثقافة استهلاك إلى ثقافة إنتاج.

ومن أجل تقليص اعتمادنا على الاستيراد، سنتبع سياسة طموحة تستعيض عن الواردات بالمنتوجات المحلية. وتروم هذه السياسة إنتاجا محليا لما قيمته 34 مليار درهم من الواردات، مع إمكانية خلق ما يزيد عن 100,000 منصب شغل. ويندرج هذا الإجراء في إطار مواصلة مخطط التسريع الصناعي وما حققته بلادنا في الآونة الأخيرة من نجاحات صناعية، كما هو الحال بالنسبة لقطاع السيارات الذي

بات أول قطاع مُصَدِّر، وصارت بلادنا رائدة قارية فيه. هكذا، **سندعم المزيد من المشاريع المندرجة في إطار استراتيجية تعويض الواردات. وسيعزز هذا الجهد قدرتنا على مراجعة اتفاقيات التبادل الحر غير المتوازنة** التي قد تفرط في استغلال الدعم العمومي أو قد تمارس تخفيضات لقيمة العملة من أجل الزيادة في قدرتها التنافسية. كما **لن نتردد في الدفاع عن القطاعات المستهدفة بالمنافسة الدولية حين تكون غير عادلة**، بما فيها تدابير مكافحة الإغراق والمعايير البيئية والمراقبة الصحية وغيرها، مع مراعاة التزامات المغرب الثنائية والإقليمية والدولية.

وسيكون تشجيع وسم "صنع في المغرب" محرك سياستنا فيما يتصل بالمشتريات العمومية، **إذ سنلجأ إلى إلزامية تفضيل المنتوج الوطني كلما كان ذلك ممكنا، كما سنشجع ولوج المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة إلى الطلبات العمومية**. وسنجعل من ذلك هدفا على المدى البعيد فيما يتعلق بالتعليم والبحث والتحفيز الاقتصادي. وسنواكب جهود البحث والابتكار والاستثمار التي تبذلها المقاولات الوطنية، كما سنواصل سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المشفوعة باتفاقيات نقل الخبرة.

في نفس الوقت، لا تتماشى فكرة تشجيع علامة "صنع في المغرب" مع منطق اللامبالاة الذي يدعو إليه البعض لتأخير القضاء على ظواهر كالتهريب من الثغرين المحتلين سبتة ومليلية. لا شك أن الأشخاص الذين يقتاتون بهذا المورد سيتأثرون بإنهائه، لكن الواقع يؤكد أن ظروف عملهم غير إنسانية ولا نرضاها لأي مغربي. فضلا عن ذلك، فإن كل "منصب شغل" خطير وغير لائق يسبب خسارة ما يعادل خمسة مناصب شغل في القطاع المهيكل. وتسعى جملة الإجراءات المذكورة أعلاه (انظر الإجراء 11) إلى خلق مناصب شغل لائقة وتحسين الحماية الاجتماعية لإخراج هؤلاء العمال من الحلقة المفرغة للهشاشة ومنحهم ظروف عيش كريم. **وبذلك، يؤمن الأحرار بأن تشجيع ومواكبة المنتوجات الوطنية الحاملة لوسم "صنع في المغرب" سيشكل رافعة قوية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف عمل المواطنين.**

الإجراء 13:

دعم العالم القروي وإدخال 400,000 أسرة إلى الطبقة الوسطى

سنواصل تنفيذ مخطط "الجيل الأخضر"، الاستراتيجية الفلاحية الجديدة التي أرادها صاحب الجلالة الملك محمد السادس بهدف إدخال ما بين **350,000 و400,000 أسرة فلاحية إلى الطبقة الوسطى. وستتيح هذه الاستراتيجية تثبيت مداخيل 690,000 أسرة** إضافة إلى إبراز **جيل جديد من المقاولين الفلاحيين الشباب**، وذلك بفضل تعبئة **مليون هكتار من الأراضي الجماعية**.

وتحقيقا لهذه الأهداف، سنكمل **تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة 3 ملايين فلاح وأسرهم بإجراءات أخرى تهم تقليص الفجوة بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي وتغطية التأمين الفلاحي لمساحة 2,5 مليون هكتار.**

وستتم تعبئة **أربع روافع** لإبراز جيل جديد من المقاولين الفلاحيين الشباب. تتمثل **الرافعة الأولى** في منح تحفيزات على إحداث المقاولات واستغلالها، مع ضمان الولوج إلى الحماية الاجتماعية والتأمين الفلاحي لصالح **200,000 مستفيد** في طليعتهم **45,000 شاب** لتثمين **مليون هكتار من الأراضي الجماعية.**

وتتخذ **الرافعة الثانية** التعاقب بين الأجيال رهانا كبيرا لضمان مواصلة تطوير القطاع الفلاحي، إذ يمثل الشباب أزيد من ثلث الساكنة القروية، ومع ذلك فإن 360,000 فلاح تفوق أعمارهم 65 سنة. ويرتقب أن تُمَكن آليات نقل استغلال الأراضي الفلاحية، **180,000 شاب** من أن يصيروا فلاحين ممارسين وأن تساعد الفلاحين المسنين للحصول على تقاعد إذا هم رغبوا

في تفويت أراضيهم أو تأجيرها. وتكمل هذه الإجراءات الحد الأدنى من الدخل الكريم **(انظر الإجراء 1)** بالنسبة لمسني القرى المعوزين، ما يساهم بالتالي في الحد من الفقر في العالم القروي.

وتمنح **الرافعة الثالثة** مساعدات لإنشاء مقاولات في مجال مهن الخدمات الفلاحية ومواكبة خلق المقاولات الفلاحية الناشئة. فيما تروم **الرافعة الرابعة تكوين 150,000 شاب** في أفق سنة 2030.

وسيتيح تحويلُ المنتوجات الفلاحية وتطويرُ سلاسل ذات قيمة مضافة عالية كالفلاحة العضوية وإدماج الاقتصاد الأخضر إبرازَ مقاولين جدد في القطاع الفلاحي.

وإجمالا، تهدف هذه العروض إلى **خلق 350,000 منصب شغل جديد مباشرة في العالم القروي**، مع ظروف تشغيل وحماية اجتماعية تكفل كرامة الشباب وتحد من هجرة وشيخوخة العالم القروي.

فضلا عن ذلك، يعطي مخطط "الجيل الأخضر" مكانة خاصة لتنمية سافلة سلاسل الإنتاج بهدف **تعزيز أمننا الغذائي** ومن خلال تثمين أفضل للمنتوجات الفلاحية. وستركز استدامة النموذج التنموي الفلاحي أيضا على **إحداث سلاسل صناعة غذائية وتحديث سلاسل التوزيع**، عبر إعادة هيكلة أسواق الجملة والمجازر وتأهيل **الأسواق المحلية والابتكار في خدمة الجودة** (ترقيم الماشية، إلخ.).

إلا أن تحقيق معظم الأهداف المسطرة في استراتيجية "الجيل الأخضر" الفلاحية يعتمد على توفر مورد أساسي: **الماء**. لقد شهد المغرب في السنوات الأخيرة تقلبات مناخية وشحا في الأمطار، ما زاد الضغط على الموارد المائية الهشة وأدى إلى انخفاض حقينة السدود وتراجع تغذية الفرشة الباطنية. وفي مواجهة آثار التغيرات المناخية، سيكون تأمين الماء **رهانا كبيرا في العقد المقبل**.

ويقدم البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027)، كما أراده صاحب الجلالة، جوابا ملموسا لهذه التحديات بحكم أنه يرتكز من جهة على **تعزيز الاستثمارات في العرض المائي، بفضل تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية**، ومن جهة أخرى على مواصلة الجهود المبذولة في سبيل تحقيق تدبير **ناجع للطلب على مياه السقي.**

وسيمكن تشييد **20 سدا كبيرا جديدا**، وإنشاء **3 محطات جديدة لتحلية مياه البحر** وإتمام **5 محطات أخرى**، وإحداث **150 سدا صغيرا** وما بين **20 و30 سدا تليا سنويا، بغلاف مالي إجمالي قدره 61 مليار درهم**، من تعزيز العرض من الماء الشروب ومياه السقي.

وموازاة مع هذه المشاريع الهيكلية الهادفة إلى تعزيز العرض المائي، سنواصل البرامج الرامية إلى الحفاظ على صمود الفلاحة في مواجهة العجز المائي، بكلفة استثمارية تقارب 18 مليار درهم.

تقليص التفاوتات، وتجديد برنامج محاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية

إن ارتباط ساكنة العالم القروي، خاصة الشباب منهم، بأرضهم رهين بجاذبية هذه الأخيرة. ولا تتحقق الجاذبية بتوفير المزيد من فرص الشغل فحسب، ولكن أيضا بضمان قرب الخدمات الأساسية للحياة.

لقد هدف البرنامج الوطني لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية، لما أطلق في نسخته الأولى تنفيذا للتوجيهات الملكية الواردة في خطاب العرش لسنة 2015، إلى **تقليص العجز على مستوى الخدمات الاجتماعية في العالم القروي**، أي الحصول على المياه الشروب والكهرباء والمراكز الصحية والمدارس وتعزيز شبكة المسالك والطرق القروية.

ويعد هذا البرنامج غير مسبوق كسياسة عمومية لأنه، من جهة، يقوم على تنسيق جهود وزارات مختلفة وفاعلين مركزيين طالما عملوا في غياب للالتقائية الزمنية والمجالية، ومن جهة أخرى، لأنه يضع المسؤولية على عاتق الفاعل الترابي (الجهة والمصالح الخارجية للإدارة المركزية) من أجل تقليص العجز من حيث الولوج إلى الخدمات الأساسية.

أطلق البرنامج سنة 2017، وأتاح **إنجاز 6,982 مشروعا ونشاطا في 1,093 جماعة قروية و73 مركزا قرويا وجماعة شبه حضرية**. وتشمل تلك المشاريع والأنشطة شق وتهيئة طرق ومسالك مكتملة على مسافة 9,461 كيلومترا وأخرى في طور الإنجاز على مسافة 3,074 كيلومترا، واستكمال 2,179 عملية تأهيل للبنيات التحتية التعليمية و519 عملية تأهيل للبنيات التحتية الصحية، وكهربة 738 دوار وإحداث 378 نظاما للتزويد بالماء الشروب وإنجاز 15,143 عملية توصيل الماء للمساكن فرديا، جماعيا وعبر صنابير عمومية.

وإن نجاح هذا البرنامج، الذي مكن من ترشيد العمل العمومي لفائدة العالم القروي، مع إحداث أثر حقيقي على الساكنة المحلية، **يغذي طموحنا في تجديده من أجل سد الثغرات على مستوى الخدمات الاجتماعية وإظهار مؤهلات التنمية المحلية والجهوية**. وسيتيح هذا الجهد المالي الكبير توفير دعم للعالم القروي والمناطق الجبلية في مستوى التحديات التي تطرحها تنمية الجهات، والتي تعد غاية لا محيد عنها من أجل ازدهارنا الجماعي.

ويندرج هذا الإجراء في إطار تقليص التفاوتات المجالية، شأنه شأن الإجراءات المقترحة في مجال الصحة **(انظر الإجراء 6)**. إن التدخل متعدد الأبعاد للبرنامج والخبرة المكتسبة في تنفيذ مشاريع التنمية القروية سيتيحان مساهمة أكبر في الحد من الفقر والتنمية المحلية للمناطق القروية والجبلية. وسيواصل البرنامج لعب دور رافعة قوية كفيلة بتوجيه دفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات ذات الطابع القروي.

الإجراء 14:

الإدماج عن طريق التشغيل: التأسيس لصناعة الغد وتسريع تحولها الطاقي

أمام اقتصادنا الوطني فرصة تاريخية. ففي سائر أنحاء العالم، أذكت الأزمة الوعي والمخاوف من الاعتماد المفرط على الصين. وطفا على السطح مجددا النقاش الدائر حول وزن ذلك البلد في المبادلات التجارية الدولية، لا سيما بعد التوقف المفاجئ لإمدادات كبريات المجموعات الصناعية أثناء فترة الحجر الصحي في الصين القارية (فبراير- مارس 2020)، وما تلا ذلك من ضجة صاحبت تسليم مواد قادمة من الصين في الوقت الذي وجدت الدول الغربية نفسها مفتقرة إلى كمامات واختبارات وأجهزة تنفس ومعدات طبية أخرى.

لسنا بمنأى عن جدل إعادة توطين الأنشطة، الدائر في أوروبا على وجه الخصوص. إلا أن فرضية عودة تبادل السلع ورؤوس الأموال إلى حقبة ما قبل العولمة تبدو مستبعدة. وفي أحسن الأحوال، قد تلجأ بعض الدول الأوروبية، خاصة تلك التي تتمتع بيد عاملة وفيرة، إلى استئناف إنتاج بعض المواد الاستراتيجية على أرضها (الأدوية، والتجهيزات الضرورية، إلخ).

ويظل أحد السيناريوهات المحتملة إعادة توزيع تدفقات الاستثمارات نحو بلدان أخرى في المستقبل على نحو يخفف الاعتماد على الصين. **وفي هذا السياق، ينبغي على المغرب التموقع كي يحصل على جزء من تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا**. ولا بد لبلادنا من اغتنام هذه الفرصة السانحة بالمراهنة على مؤهلاتها ومكتسبات سياسات الجذب التي تتبعها: القرب الجغرافي، والاستقرار السياسي، ومناخ الأعمال، والبنيات التحتية للنقل واللوجستيك، والحوافز

الضريبية، والاستراتيجيات القطاعية، واتفاقيات التبادل الحر، إلخ.

وفي سبيل خلق مزيد من مناصب الشغل الصناعية الجيدة، علينا أن نكون مستعدين لاحتضان الانتعاش الاقتصادي في أسواق شركائنا الاقتصاديين والاندماج أكثر في سلاسل القيم العالمية. وعلى وجه الخصوص، يستوجب منا **ارتباط اقتصاد المغرب بنظيره الأوروبي** اغتنام وعي المقاولات، لا سيما الأوروبية، بضرورة إعادة التوطين الإقليمي لجزء من إنتاجها. ولهذه الغاية، علينا تجديد عرضنا وتقوية صناعتنا المحلية وتحسين معدلات الاندماج المحلي لصناعاتنا ورفع مستوى تنافسيتنا حتى نصير شريكا لا غنى عنه.

ستوجه خطةَ الإنعاش المقترحة **أولويتان**. تتمثل **الأولوية الأولى** في استدامة نسيجنا الصناعي المنتج بفضل خطة إنعاش اقتصادي ونهج سياسة لتعويض الواردات بإنتاج محلي. وتروم **الأولوية الثانية** مواكبة الانتقال نحو صناعة منزوعة الكربون. وسيتيح هذا التموقع استقطاب جزء من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا واندماج الاقتصاد الوطني أكثر في سلاسل القيم العالمية.

تعزيز الاندماج المحلي

إذا كان تطوير الصناعة المغربية قد تمحور أساسا حول صناعات ثقيلة تتطلب استثمارا مهما في اليد العاملة، فإننا نعتزم على مدى السنوات الخمس المقبلة، **تغيير النموذج** بفضل **تعزيز الاندماج المحلي** لصناعات قائمة على استثمار مهم في رؤوس الأموال.

وستتيح خطة الإنعاش المقترحة خلق **أكثر من 400,000 منصب شغل خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2026**، وذلك بفضل بروز **مهن صناعية قائمة على الاستثمار في رأس المال** والتي تتطلب مزيدا من الكفاءات التقنية وتفتح في نفس الوقت بطريقة غير مباشرة، **فرصا صناعية جديدة للصناعات الثقيلة القائمة على الاستثمار في اليد العاملة**.

سيتم خلق حصة كبيرة من تلك المناصب بفضل **صناعة السيارات أساسا وما يرتبط بها من قطاعات كالمعادن والإلكترونيات والبلاستيك**. وإذا نظرنا إلى قطاع السيارات، كأول قطاع مصدر في المغرب، نتوقع إمكان رفع معدل الاندماج من نسبة 60% حاليا إلى 80% بفضل **الإنتاج المحلي لعشرات المنتوجات الصناعية** عوض استيرادها على شاكلة منتوجات جاهزة أو شبه جاهزة. ومن باب التوضيح، نضرب مثال الرمال باعتبارها سلعة نادرة على الصعيد العالمي ينبغي تنظيم استخراجها على نحو أفضل في بلادنا، إذ ستتيح إنتاج السيليكا اللازمة لتطوير صناعة زجاج محلية توفر زجاج النوافذ والزجاج الأمامي للسيارات. كما أن شراكة اقتصادية إفريقية ستتيح، انطلاقا من البوكسيت الغيني، مثلا، تعويض الإنتاج المحلي من الألومنيوم لواردات المنتوجات الجاهزة وشبه الجاهزة. وينسحب الأمر نفسه على الهياكل التي نستطيع إنتاجها من الفولاذ المنتج محليا، ما يتيح **استهلاكا إضافيا لصناعة الصلب المحلية** والتي تعاني من تزايد الواردات من منتوجات صلب جاهزة. وإذا كان رفع الاندماج المحلي سيخول تحسين تنافسية صناعة السيارات الوطنية (المبنية على كثافة رأس المال)، فإنه في نفس الوقت سيعزز من تنافسية قطاعات أخرى كالصلب والمعادن والإنعاش العقاري (المبنية على كثافة اليد العاملة).

كما سيكون قطاع **الصناعة الطبية والصيدلية** مصدرا رئيسيا للتشغيل خلال نفس الفترة. وكذلك شأن

قطاع الإلكترونيات، من خلال هيكلة منظومة تحوم حول قاطرة دولية.

وإن دعما مهما لنظم ذات وجود محلي قوي، مثل مواد البناء والبلاستيك والمواد الكيماوية، يعد مسألة أساسية من أجل تكثيف الاندماج المحلي. **لهذه الغاية، ترتئي خطتنا للإنعاش الاقتصادي ضخ مبلغ 21 مليار درهم على مدى السنوات الخمس القادمة** يوجَّه إلى دعم نمو المقاولات الصغرى والمتوسطة والاستثمارات المهيكلة وإحداث مناطق صناعية بما في ذلك داخل المدن متوسطة الحجم، فضلا عن دعم الابتكار الصناعي.

نزع الكربون من الصناعة وحماية الصادرات الصناعية

يسعى المغرب إلى تحقيق هدف رفع مساهمة الطاقات المتجددة إلى 52% من استهلاكه الوطني بحلول سنة 2030. وإن توجيه الإنتاج الوطني من الطاقات المتجددة صوب الصناعة، من خلال ربط النُظم الصناعية بمجمعات طاقة نظيفة، لن يلبي **المتطلبات الأوروبية** من حيث إنتاج خالٍ من الكربون فحسب بل **سيقلص كلفتنا الطاقية بأزيد من الثلث** مقارنة بالطاقات الأحفورية.

وسنحرص على دمج المكون المتعلق بنزع الكربون في تطوير المناطق الصناعية، في سبيل المواءمة مع انتظارات أسواقنا الخارجية، حيث تستهدف ضرائب الكربون على الحدود مع الاتحاد الأوروبي 65% من صادراتنا الصناعية. واستجابة لانتظارات الفاعلين الوطنيين والمستثمرين الدوليين، سنطور **عرضا لوجستيا لعقارٍ خالٍ من الكربون وجاهز للتسليم**. ستخصص لهذا الغرض ميزانية قدرها 2 مليار درهم على مدى السنوات الثلاثة المقبلة من أجل مواصلة تطوير عرض إيجار تنافسي وتمويل إحداث حقول للطاقة الشمسية أو الريحية توجه لتزويد المناطق الصناعية بالطاقات النظيفة.

إن جعل المغرب دولة رائدة في إنتاج ذي بصمة كربونية منخفضة سيزيد من استدامة ميزتنا التنافسية. وبفضل مواردنا الطبيعية الوفيرة ومناخ الأعمال الجيد وقربنا الجغرافي ومزايانا اللوجستية ورأس مالنا البشري على الخصوص، سنتمكن من ترجمة حلم الانضمام إلى أسرة الدول الصناعية على أرض الواقع.

ESAB
WARRIOR Tech

الإجراء 15:
تحرير النشاط الاقتصادي للمرأة

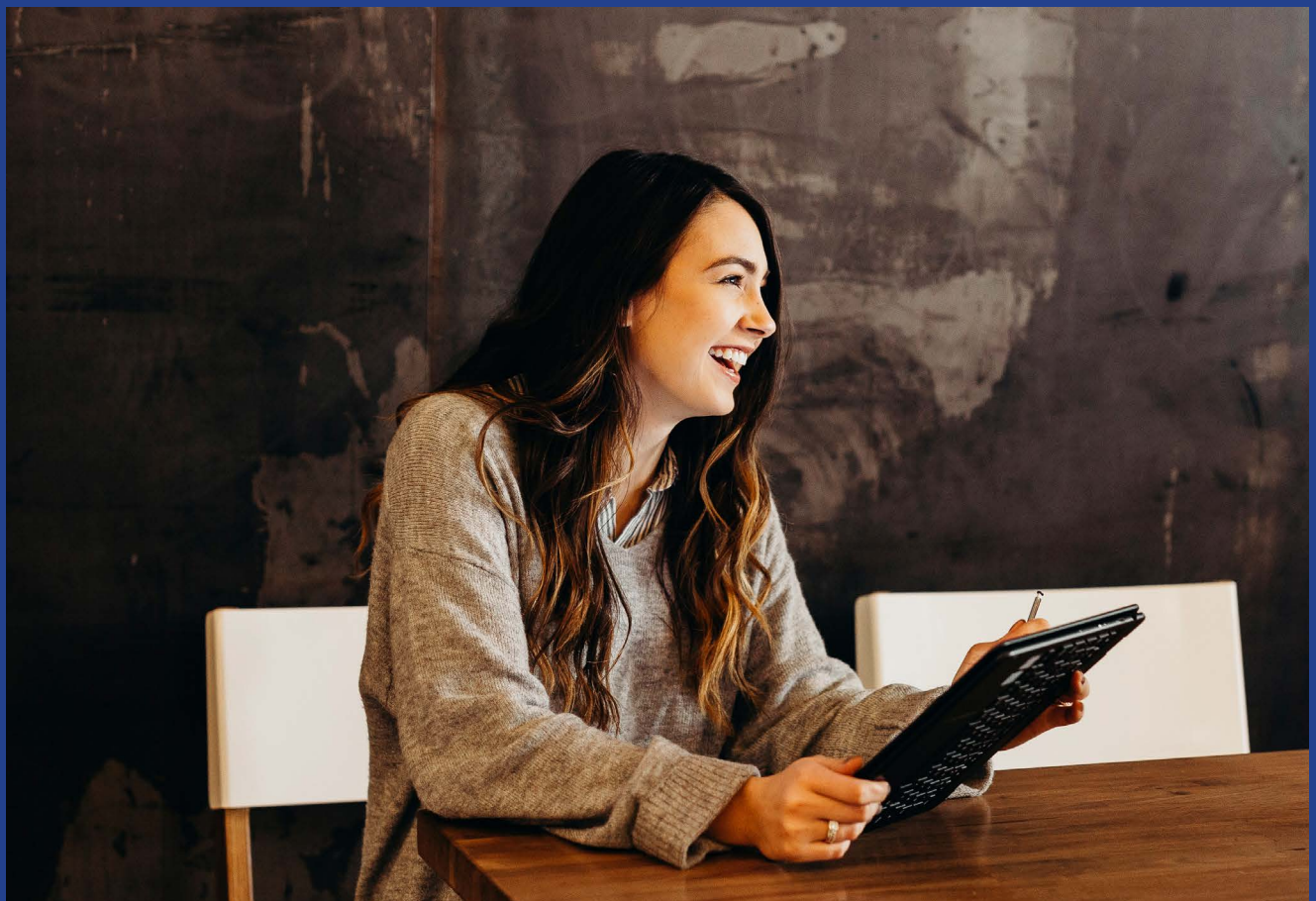

إبان الأزمة، كانت النساء في طليعة من واجهوا التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لإجراءات الحجر الصحي. وأثبتن مرة أخرى أن المجتمع لا يمكن أن يتطور إذا أهمل مساهمة نصف ساكنته. لذلك سيكون **معدل نشاط النساء أحد انشغالاتنا الكبرى إذا كنا طرفا في الحكومة المقبلة**.

يُستنتج أن اثنتين فقط من كل 10 نساء في سن العمل هن اليوم في سوق الشغل (عاملات أو قيد بحث عن عمل)، ويعزى ذلك إلى أسباب عديدة، منها: إحجام أرباب العمل، والأعراف الاجتماعية التي قد لا تشجع كثيرا عمل النساء خارج نطاق الأسرة، ومستويات الأجور المتدنية وغياب سياسة عمومية تخص الطفولة المبكرة، وانخفاض نسب توظيف النساء وارتقائهن المهني بسبب تقطع المسار، إلخ.

إن كلفة تراجع النشاط الاقتصادي باهظة بالنسبة للنساء. ففي الوقت الذي تثقل كواهلَهن صعوبات الحياة اليومية، لا يجدن في غالب الأحيان موارد مالية إضافية تساعدهن عند ولادة طفل جديد أو على تحمل مصاريف دراسة الأطفال أو لتغطية نفقات إعاقة طفل. لذلك تقدم العديد من النساء المغربيات تضحيات جساما بغية تجاوز الصعوبات.

وأخذا في الحسبان هذا الواقع، الذي يؤثر على عمل النساء ومستوى عيشهن، نقترح **خطة محددة لدعم نشاطهن الاقتصادي ومحاربة الهشاشة**، تأخذ بعين الاعتبار تنوع الوضعيات الفردية والأسرية في سائر المراحل العمرية.

إننا نلتزم بدعم النساء في بحثهن عن التكوين والشغل وتطوير المشاريع. ونقترح وضع خطة مخصصة لدعم التكوين المهني للنساء، تمنح إعانات قد تصل إلى 5,000 درهم عن كل تكوين متبع. **وبالنسبة للنساء اللائي وقفن مسارهن المهني أو الراغبات في تغييره**، ستتيح مقترحاتنا المشجعة للنشاط الاقتصادي **(انظر الإجراء 11)** لآلاف النساء الاستفادة من دعم مالي وبشري لتطوير مشاريع جمعوية أو مهنية، ويتخذ الدعم شكل مواكبة في إطار برنامج "الفرصة". وسيتضمن ذلك، على سبيل المثال، مواكبة تسويقية ورقمية للمساعدة في الترويج للمنتوجات (المطعمة، الصناعة التقليدية، إلخ.).

وبالنسبة للشابات الراغبات في الالتحاق بسوق العمل، ستتيح فضاءات تشغيل الشباب على الخصوص نشرا أوسع للمعلومات المتعلقة بالفرص المهنية المتاحة، ومن ثم خفض كلفة البحث عن الشغل أو التكوين، التي تشكل حاجزا غالبا ما يصعب على الشابات تجاوزه.

وبالنسبة للنساء العاملات أو الراغبات في العمل، نلتزم بإحداث وتمويل دور حضانة جيدة فضلا عن حلول أخرى لرعاية الأطفال بكلفة منخفضة، وذلك من أجل استقبال الأطفال دون سن الرابعة. وبشأن دور الحضانة، سنقوم بتعبئة وتكييف الأقسام غير المستعملة تشجيعا لفتح حضانات جديدة يشرف عليها مُرَبُّون مؤهلون وتلتزم بدفتر تحملات. **كما سنشجع استقبال الأطفال لدى الخواص شريطة الترخيص**، مع إتاحة تكوين قصير ومؤهِّل للنساء الراغبات في اكتساب مؤهلات مربيات في البيوت، ما يسمح لهن برعاية الأطفال في بيوتهن. **وبخصوص كل هذه الأنشطة المتعلقة برعاية الأطفال، سنضع دفتر تحملات** محدَّدا وسننظم عمليات تفتيش منتظمة لدور الحضانة ضمانا لجودة الخدمات المقدمة.

كما يمكن استنساخ هذه الآليات لتقديم خدمات أخرى تتيح، مثلا، تسهيل الحياة بالنسبة للمسنين في البيوت (الرعاية، إعداد وجبات الطعام، المرافقة لتلقي العلاج، إلخ.). **ومن شأن هذه الإجراءات خلق آلاف مناصب الشغل في غضون السنوات المقبلة**.

بالإضافة إلى ما سبق، نقترح منحة عند **ولادة أول طفلين،** تتيح تغطية المصاريف المترتبة. كما سيتيح تعميم التعويضات العائلية مساعدة من لديهن أطفال في سن التمدرس **(انظر الإجراء 5).**

وأخيرا، نلتزم بدعم النساء اللائي يعجزن عن العمل ويعشن وضع هشاشة. **فبالنسبة لذوات المسيرات المهنية المتقطعة** فجأة أو بسبب مسؤولياتهن الأسرية، نتعهد بفتح مفاوضات مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل **التعويض عن فترات المساهمة ونقاط التقاعد** وفق سلم يراعي خصوصيات عمل النساء. **وبخصوص النساء اللائي تفوق أعمارهن 65 سنة** ولا يستفدن من معاش تقاعد، سيشكل "دخل الكرامة" وتعميم التأمين الصحي تقدما اجتماعيا كبيرا **(انظر الإجراء 1)**.

الالـتـــزام
- 4 -

مدرسة عمومية
منصفة لأطفالك

ⵜⴰⵎⵓⵔⵉ ⵜⴰⵣⴰⵙⵙⴰⵜ
ⵜⴰⵙⵙⵓⵎⵙⵜ ⴷ ⵜⴰⵙⵍⴰ
ⵏⵔ/ ⵏⵛ

الإجراء 16:

رد الاعتبار لمهنة التدريس

الإجراء 17:

تقوية المهارات الأساسية منذ المرحلة الابتدائية: القراءة والكتابة والعد والبرمجة

الإجراء 18:

تعميم المدارس الجماعية والنقل والمطعم المدرسيين

الإجراء 19:

التعليم الأولي لجميع الأطفال في سن الرابعة

الإجراء 20:

تجديد البنيات التحتية الجامعية، والارتقاء بالتكوين المهني، وتيسير الولوج للمنح والقروض الطلابية

يقع التعليم في صلب الصعوبات التي تواجهها بلادنا. ويمكن إيجاز وضع المدرسة في مفارقة: فمن ناحية، ثمة إرادة سياسية معلنة – والدليل عليها حجم الميزانية المخصصة للتربية الوطنية. ومن ناحية ثانية، يبين الواقع أن المدرسة العمومية ما زالت عاجزة إلى حد كبير عن لعب دورها المزدوج المتمثل في نقل المعرفة والارتقاء الاجتماعي.

ويعزى جزء كبير من الفشل النسبي لسياسات تعميم التمدرس الابتدائي – التي أطلقت في تسعينيات القرن الماضي – إلى الضغط الذي شهدته منظومة تعليمية لم تكن مستعدة لاستقبال طموح التعميم المدرسي. وهكذا تمت التضحية بجودة التعليم باسم تعميم التعليم على كافة الأطفال البالغين 6 سنوات. **وكان من عواقب التعميم دون إعداد كافٍ للمنظومة التعليمية تدني مستوى تلاميذ الابتدائي بشكل حاد**، وتشير إلى ذلك العديد من الدراسات فضلا عن كثرة أطفال الطبقات الوسطى والعليا في التعليم الخاص المغربي والأجنبي على حد سواء. وإن الوضع الراهن يولد شعورا عاما بالإحباط، لا سيما في ضوء نفقات الدراسة التي تطوق الأسر المغربية بعدما فقدت الثقة في المدرسة العمومية.

نتج عن هذا النظام التعليمي الذي يسير بسرعتين متفاوتتين، تراجع مكانة المدرسة العمومية. ويعد الوضع الاجتماعي للأساتذة أحد أعراض الظاهرة، حيث صار موظفون محنكون من قطاع التربية الوطنية يبحثون عن ظروف عمل أفضل وتعويضات أعلى في القطاع الخاص. وأفضت الحلول القاضية بتعويض المغادرين للمدرسة العمومية (متقاعدين كانوا أم متجهين نحو القطاع الخاص) عبر توظيف طارئ، إلى تفاقم الوضع والدخول في **المأزق السياسي الذي توجد فيه اليوم إشكالية الأساتذة الملحقين بالأكاديميات الجهوية**. ويظل الأطفال أول ضحايا هذا الوضع. من المُلِحِّ إذن الخروج من هذا المأزق كي تتمكن المدرسة من استعادة دورها الأول المتمثل في نقل المعرفة.

وتفاعلا مع استياء الأساتذة والتقدم نحو تكافؤ فرص حقيقي، لا بد من استخلاص كافة الدروس من إخفاقاتنا الجماعية. وقد تم، على وجه الخصوص، تحديد مستوى جودة تكوين الأساتذة كسبب رئيس لفشل المدرسة العمومية. وسنة 2018، أفضى هذا التشخيص الواضح إلى اللجوء للجامعات ومطالبتها باقتراح إجازة في التربية من أجل تعزيز تكوين الأساتذة. لكن الدولة لم تواكب المقترح بدعم يرقى إلى مستوى الرهان ولا برد الاعتبار لمهنة التدريس. فكيف نأمل أن يختار أفضل الطلبة، ممن نسعى إلى استقطابهم نحو التعليم، التوجه إلى تكوينات غير متسقة أو مهنة

غير ذات قيمة وجاذبية؟ لا مجال لنجاح منهجية تطمح لاستقطاب أفضل الطلبة لمهنة التدريس، ما دامت تلقي مسؤولية هذا الرهان الوطني كاملةً في ساحة جامعات ذات وسائل محدودة.

في مواجهة هذا الوضع، نقترح تغييرا جذريا في الأسلوب ونصوغ **مقترحات** هادفة وقوية، قد تكون مكلفة لكنها واقعية، **تُكَرَّسُ بالكامل لتحسين جودة المنظومة التعليمية** ومن ثم للتقدم نحو تكافؤ فرص حقيقي.

إن مدرسة ذات جودة استثمار سيعود على بلادنا بالنفع العميم. فمن خلال الارتقاء برأس المال البشري، يهيئ التعليم الجيد ظروف مجتمع يبتكر على كافة المستويات واقتصاد أكثر إنتاجية. ويعد إتقان الأطفال المغاربة لمكتسبات المرحلتين الابتدائية والثانوية شرطا لازما كي تتمكن الجامعات من لعب دورها المتمثل في نقل المعرفة وتعميقها، وهو ما تحتاجه بلادنا بإلحاح.

ويقوم إنجاح تحدي مدرسة ذات جودة على **اهتمام متجدد بفاعلي المدرسة العمومية وطموح تربوي معزز**. ويتطلب التقدم نحو تكافؤ الفرص **دعم سياسة طموحة للطفولة المبكرة** وتشريب الأطفال المعارفَ الضرورية حتى يصبحوا **مواطنين مستقلين**. وختاما، يستوجب بناء المستقبل بثقة **منح المؤسسات الجامعية قدرا أكبر من الاستقلالية والموارد المالية**.

وسيتيح برنامجنا في شقه التعليمي تحقيق **تكافؤ**

الفرص من خلال إدماج كل طفل مغربي في منظومة تعليمية جيدة، وتلك قيمة أساسية ما فتئ الأحرار يدافعون عنها.

الإجراء 16:
رد الاعتبار لمهنة التدريس

إن الارتقاء بالمدرسة ممكن شريطة الاستثمار في الشخص الواقع في صلب المنظومة: الأستاذ. فهذا الأخير مُيَسِّرٌ للمحتوى وليس مديرا له، ويمسك بين يديه مستقبل الأجيال القادمة. وعليه، بصفته مربيا، نقل المعرفة وكذا طرائق التعلم. كما ينبغي أن يكون الأستاذ قادرا على تحبيب المحتوى التربوي للتلميذ ورصد الإشارات الدالة على فقدان الاهتمام بالدراسة. وإن تزويده بالأدوات الضرورية لإنجاز مهمته تحد لا بد من التغلب عليه.

لتحقيق طموحنا من أجل مدرسة جيدة، نقترح سياسة إرادية للارتقاء بمهنة التدريس من خلال تحسين ظروف تكوين الأساتذة والرفع من أجورهم.

الاستثمار في تكوين الأساتذة

تعزيزا لكفاءات الأساتذة، نقترح خطة وطنية للرفع من القدرات التكوينية المخصصة للتعليم.

الركيزة الأولى لهذه الخطة هي خلق تكوين انتقائي ومتجدد للأساتذة. من أجل ذلك، نقترح إحداث **كلية التربية لتكوين الأساتذة، يكون الولوج إليها على أساس انتقائي**. يناط بهذه الكلية **منح تكوين على مدى ثلاث سنوات لفائدة الحاصلين على الباكلوريا بعد اختيارهم بدقة** وذلك بهدف استعادة ألق صورة مهنة التدريس التي تظل أولا وأخيرا مهنة مواطنة.

يتضمن إصلاح تكوين الأساتذة، الذي أطلق سنة 2018، سلك تكوين من ثلاث سنوات في إطار إجازة في التربية. نقترح اختيار أحد البرامج الموجودة بناء على معايير أكاديمية وتمويل إحداث كلية تربية داخل الجامعة المضيفة. وتخصص لهذه الكلية الموارد المالية الكافية لرفع تحدي الجودة.

سيُعهد إلى كلية التربية بمهام متعددة. أولا، **تعزيز برنامج إجازة التربية الحالي وإدراجه ضمن عرض تكوين أكبر يشمل التكوين المستمر للأساتذة** (لا سيما عن بعد)، **وتكوين مربين متخصصين في الطفولة المبكرة**

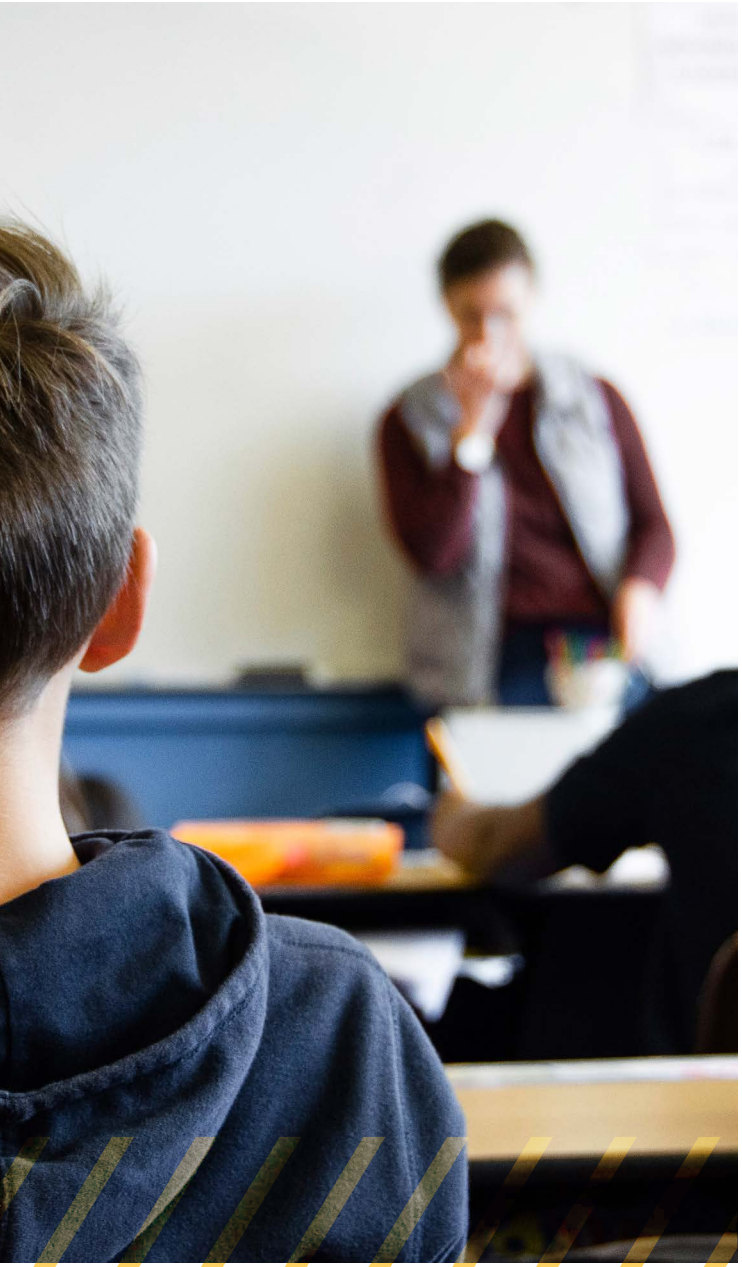

فضلا عن تكوين مختصين لمواكبة **الأشخاص في وضعية إعاقة المقترح في الالتزام 1.**

بعد ذلك، **ستلعب كلية التربية دورا رائدا في تطوير حزمة من التكوينات المؤهِلة**، الأولية والمستمرة، تتعلق بتطوير محتويات تربوية وبالبحث التربوي، وذلك في سبيل تنسيق عرض التكوين اللامركزي في الجهات، لا سيما في المدارس العليا الحالية للتربية والتكوين.

وأخيرا، ستكون كلية التربية مسؤولة أيضا عن **دعم الأساتذة في أنشطتهم التربوية** من خلال المساهمة بمقترحات محتويات مكيفة وتكوين متخصصين في المواكبة التربوية (مساعدين تربويين، ومربين متخصصين، إلخ.). وستتيح كلية التربية، بتوفيرها لتكوينات مختلفة ومتنوعة في مهن التربية، نشر ثقافة التكامل في الوسط المدرسي بين مختلف الفاعلين (أساتذة، ومستشارين تربويين، ومربين متخصصين، إلخ.).

والركيزة الثانية لخطتنا هي تعزيز القدرات التكوينية للبنيات الحالية. على مستوى الإجازة، تتطلب كل من ضرورة توظيف نحو 15,000 أستاذ سنويا، ورغبتنا في الرفع من جودة التكوين المقدم، تعزيزا كبيرا للموارد

وطاقة الاستقبال في البنيات الحالية. وتضم هذه البنيات المدارس العليا للتربية والتكوين، وكلية علوم التربية في الرباط، فضلا عن المدارس العليا للأساتذة.

كما سنعزز موارد المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين. تشكل هذه المراكز حاليا المستوى الثاني من تكوين الأساتذة، وسيتم في نهاية المطاف إدماجها في النظام الجامعي. وستحرص كلية التربية على تيسير هذا الاندماج من خلال المساهمة في التنسيق بين التكوين المتبع في سلك الإجازة والتكوين الممنوح في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

وأخيرا، **سنعمل على تعزيز قدرات تكوين المؤطرين المدرسيين**، سواء كانوا أطرا تربوية أو موظفين اجتماعيين داخل المؤسسة التعليمية. وسنعزز بشكل خاص موارد المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة، وسنقترح إحداث معهد ثان يكرس لتطوير تخصصات في المواكبة الاجتماعية في الأوساط التعليمية.

إعادة الاعتبار لمهنة التدريس

إذا لم يعد الاعتبار لمهنة التدريس فلن تكون جودة التكوين المقترح كافية لاستقطاب التلاميذ المتميزين من الحاصلين على شهادة الباكلوريا. يتقاضى أستاذ التعليم الابتدائي عند الالتحاق بعمله أجرة صافية شهرية تناهز 5,000 درهم. إضافة إلى ذلك، فإن نظام تطور الأجور يقوم اليوم أساسا على معيار وحيد هو الأقدمية، ما لا يكفي كحافز على بذل المزيد من الجهود. وترتفع أجرة أستاذ في المغرب في المتوسط بنسبة 170% طيلة مساره المهني مقابل 14% فقط في تركيا و41% في إسبانيا. لذلك، فإن إعادة الاعتبار لمهنة التدريس تمر بالضرورة عبر **أجرة مغرية أكثر**

في بداية المسار، ومواكبة طيلة هذا الأخير، وتقييم منتظم للكفاءات.

نقترح كحد أدنى للأجرة الصافية الشهرية 7,500 درهم بالنسبة لحملة شهادة التأهيل التربوي من المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين. وإن هذه الزيادة البالغة 2,500 درهم في أجرة بداية مسار الأستاذ ستتيح الرفع من جاذبية مهنة التدريس. وبالنسبة للأساتذة المعينين الذين يتقاضون أقل من 7,500 درهم، **سيكون بإمكانهم الولوج إلى التعويضات الجديدة شريطة الحصول على شهادة تأهيل تربوي** بعد اجتياز اختبار كفاءات تضعه كلية التربية والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وستدعم هذه المؤسسات الأساتذة المعينين الراغبين في الإعداد لهذا الاختبار. وسيخول هذا الإجراء ربط منحى تطور الأجور من بداية المسار إلى نهايته بالأداء أكثر من الأقدمية.

وختاما، تمر إعادة الاعتبار لمهنة التدريس بمواكبة طيلة المسار وتقييم منتظم للكفاءات، حيث ثبت غياب مواكبة الأساتذة خلال مسيرتهم المهنية. وسيتيح تعزيز المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ودعم كلية التربية بلورة **تكوين مستمر جيد ودعما تربويا للأساتذة**.

وفي أفق توسيع نطاق آلية التأطير التربوي للأساتذة لتشمل كل جهات المغرب، سنشجع على الابتكار التقني **لدعم الأساتذة عن بعد**. وسيهم الأمر توظيف موارد كلية التربية والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين من أجل مساعدة الأساتذة محليا في عملهم اليومي، ودعمهم في تطوير أساليب تشاركية للاشتغال. وإن الإنصات إلى كافة الأساتذة هدف ممكن التحقق إذا تم الجمع بين الأدوات الرقمية وتعزيز موارد المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وتكوين الموظفين المتخصصين في المواكبة التربوية داخل كلية التربية.

الإجراء 17:
تقوية المهارات الأساسية منذ المرحلة الابتدائية: القراءة والكتابة والعد والبرمجة

يشكل إتقان جميع التلاميذ للمعارف الأساسية دعامة طموحنا التربوي للسنوات الخمس القادمة.

القراءة والكتابة: يقع إتقان القراءة والكتابة في صلب مشروعنا التربوي. نريد أن نجعل من قراءة النصوص وتحليلها مكونا رئيسيا في التعليم، مع تنظيم حصص قراءة جماعية والأخذ في الحسبان، في تقييم المسار الدراسي، المجهود الذي يبذل التلميذ في قراءة الكتب وتلخيصها.

العد: الحساب أداة هامة لتعلم الأطفال لأنه يشحذ حسهم النقدي وقدرتهم على التفكير المنطقي، ويحثهم على الفهم بدل الاستظهار. فعلى سبيل المثال، يتطلب تعلم الحساب استخدام أدوات ملموسة يمكن للأطفال لمسها ومقارنتها لاستيعاب اختلافاتها وأحجامها. من أجل ذلك نقترح استلهام النموذج السنغافوري القائم على ثلاثية "المعرفة – التصور – التجريد".

البرمجة: إن اكتساب لغة الحاسوب وقواعد البرمجة يمنح فرصا جمة للجيل الجديد من أجل المشاركة في الثورة الرقمية. سندعم تعليما معلوماتيا منذ المرحلة الابتدائية من خلال تشجيع المبادرات الحالية القائمة على برمجيات من قبيل سكراتش (Scratch) المستعمل في برنامج جيني (GENIE). إن دور المدرسة أن تشجع الاكتساب المبكر للغة الحاسوب باستعمال الأدوات الحالية التي تتيح استئناس الأطفال الصغار بالمجال دون حاجة إلى معدات باهظة الثمن.

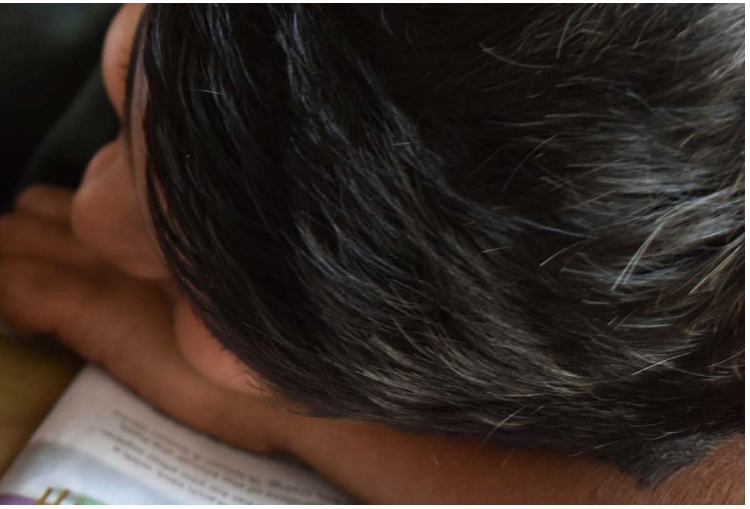

لضمان الاكتساب الفعلي لهذه المعارف الأساسية، سيكون التقييم المنتظم لمهارات التلاميذ أولويتنا. ويستلزم هدف بناء مدرسة جيدة تعزيز موارد العمل والقدرات التحليلية للهيئة الوطنية للتقييم من أجل وضع آلية تقييم صارم لمستويات التلاميذ. **وستكلّف هذه الهيئة في كل سنة بإجراء وتحليل اختبارات وطنية للكفاءات في القراءة واللغات والحساب، على مراحل مختلفة من المسار الدراسي** (على سبيل المثال: 10 سنوات، 14 سنة، 16 سنة).

سيتيح إجراء التقييم سبر التقدم المحرز داخل المؤسسات التعليمية ومقارنة نجاعة الابتكارات التربوية وتوجيها أفضل للموارد المخصصة للاستثمار في منظومتنا التعليمية. وستكون نتائج اختبارات المعارف مرآة تعكس أداء المدرسة وهيئة التدريس. ويعد هذا الإجراء تعميما للبرنامج الوطني لتقييم مكتسبات تلامذة الجذع المشترك، الذي ينبغي أن يصير تطبيقه سنويا.

خطة التعليم الرقمي

من أجل تحسين اكتساب هذه المعارف الأساسية، **ينبغي تيسير تجديد الممارسة التربوية عبر سياسة إرادية للارتقاء بالتعلم الإلكتروني**. ونعتقد أن الوقت قد حان لجعل الثورة الرقمية رافعة حقيقية للإدماج في سبيل معالجة إشكاليات الولوج إلى تعليم جيد للجميع، **خاصة بالنسبة لتلاميذ العالم القروي وفي الآن نفسه، تسهيل المواكبة المنتظمة للأساتذة**.

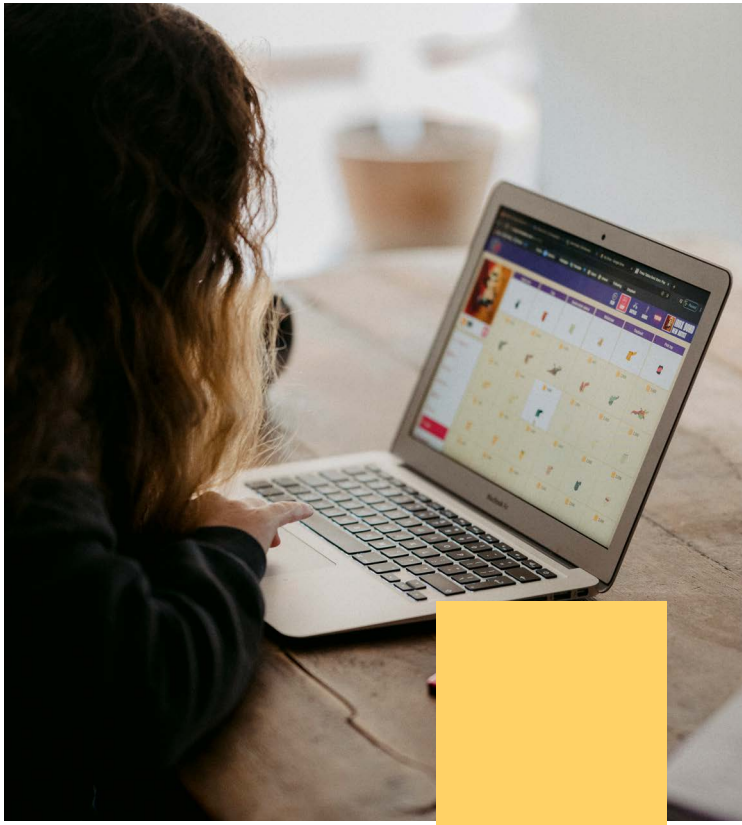

لقد سرعت الأزمة الصحية لعام 2020 الوعي الجماعي بما يسجله النظام التعليمي من تأخر على مستوى الرقمنة، وأكدت أن رقمنة التعليم ليست ترفا أو نسج خيال، بل رهان ديمقراطي آني. لقد تم الانتقال القسري إلى المدرسة عن بعد والتعلم الإلكتروني في نوع من الفوضى، ما زاد من حدة إشكاليات تعليمية أقدم: عدم ملاءمة و/ أو قدم المحتوى، الهدر المدرسي، التفاوتات المجالية، تدني مستوى تكوين الأساتذة. وفي حين لا يعتقد أحد أن التعليم عن بعد ترياق لكل الشرور، **فإن التحديات التي يطرحها تعد رافعات للتحول الفعال للمنظومة التعليمية،** بجعلها تشجع الابتكار والنجاعة وتتيح استهدافا أدق للمناطق التي تعاني قلة الاستثمار التعليمي، خاصة في العالم القروي.

لقد أتاحت الجهود المبذولة في التعلم الإلكتروني إبان أزمة كوفيد-19 تحسين عرض الأدوات (مثل "مسار"/ Teams) والموارد التربوية (TelmideTICE)، ومضاعفة قنوات البث، عبر باقة قنوات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، وتوسيع نطاق عرض التكوين لفائدة أطر الأكاديميات الجهوية من خلال بوابة التكوين "e-takwine". إضافة إلى ذلك، اتخذت كثير من المبادرات، بعضها بتشجيع من الدولة وبعضها من القطاع الخاص أو الجمعيات، قدمت حلولا مؤقتة للحاجات المتزايدة للأسر التي شهدت ارتفاعا غير متوقع في مصاريف الإنترنت.

إن هذا التأقلم الملحوظ لم يمنع ظهور أوجه القصور المشار إليها والتي تتطلب أجوبة قوية. فقد ثار آباء التلاميذ، بعدما تُركوا لتدبير أمورهم بأيديهم في غياب عرض تعليم عن بعد، خاصة في سياق إصرار القطاع الخاص على إبقاء الرسوم الدراسية. مع ذلك، يتيح التعلم الإلكتروني فرصة لتعبئة وطنية، في كل من القطاعين العمومي والخاص، من أجل تغيير المدرسة المغربية.

إن تفعيل أدوات التعليم عن بعد ينبغي أن **يؤطَّرَ بدفتر تحملات رقمي** يكفل حدا أدنى من الخدمة في حال تعذر التعليم الحضوري وينص على إعادة توجيه الخدمات التعليمية وإجراءات الوساطة بين الأساتذة والتلاميذ وأوليائهم من أجل البناء المشترك لسبل الانتقال نحو التعلم الإلكتروني. وينبغي على وزارة التربية الوطنية تشجيع مبادرات القطاع الخاص الذي يتوفر على إمكانيات لمواكبة المدارس في المناطق الأكثر تضررا.

إن هذا التحول نحو الرقمنة وتعميمها يتطلبان رَجَّة مزدوجة تستهدف العرض والطلب فيما يتعلق بالمحتويات التربوية الرقمية ذات القيمة المضافة العالية بحيث يمكن تحويل الإكراه الناشئ عن البعد إلى فرصة لتغيير المعارف والأساليب التربوية ولضمان انتشار أكبر للممارسات الفضلى في كل أرجاء البلاد. من جهة، رجة تستهدف العرض التعليمي عبر الإنترنت، غايتها تحسين العرض التربوي كما وكيفا من خلال مضاعفة وحدات التدريس والتمارين وتشجع التعلم شبه المستقل والتقييم الذاتي، فضلا عن تقديم أنشطة موازية ذات حمولة تربوية قوية بالنسبة للتلاميذ: ألعاب تربوية، ومحتويات سمعية بصرية معدلة.

ومن جهة أخرى، رجة تستهدف الطلب، عبر تطبيق آليتين:

جواز تعليمي رقمي، يتيح للأسر المعوزة تمويل جزء من حاجيات أطفالها من المعدات (حاسوب لوحي، حاسوب شخصي) والمحتويات (كتب إلكترونية، اشتراكات تربوية).

شهادة الأستاذ الإلكتروني، تكون إجبارية بالنسبة لكافة أطر الأكاديميات الجهوية وتعمم على الأساتذة الممارسين، وذلك من أجل ضمان تأهيل المعارف الرقمية للفاعلين الأساسين في قطاع التعليم.

إن رفع هذين التحديين يستلزم أيضا تسهيل شراكات مختلفة بين القطاعين العام والخاص قد تلعب فيها الطلبات العمومية دورا محركا، لا سيما عبر تشجيع خلق نظم منتجة منفتحة على المقاولات الناشئة والمبتكرين. وستعطى الأولوية للمبادرات الجهوية التي تأخذ في الحسبان الخصوصيات اللغوية والمجالية، على مستوى الأكاديميات الجهوية. ومن أجل دعم وتقييم الانتقال التربوي نحو التعلم الإلكتروني، ستضطلع كلية التربية والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بدور أساسي في تطوير الأدوات والمحتويات، فيما ستتكفل الهيئة الوطنية للتقييم بالحكم على نجاعة وجودة التطبيق.

الإجراء 18:

تعميم المدارس الجماعية والنقل والمطعم المدرسيين

يجب أن يكون الدعم المالي للأسر المعوزة **(انظر الإجراء 5)** مصحوبا **بإجراءات ملموسة تسهل الولوج إلى المدرسة**، خاصة في الوسط القروي ولا سيما لفائدة الفتيات القرويات. إن البعد الجغرافي، وتدني جودة معظم بنيات الاستقبال، وغياب الموارد المالية كلها عوامل تزيد من حدة الهدر المدرسي. لذلك سنحرص على **توسيع شبكة المدارس الجماعية والنقل والمطاعم المدرسية لفائدة التلاميذ القرويين، من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية.**

المدارس الجماعية

لقد أظهرت تجربة المدارس الجماعية أهميتها في مناطق مختلفة، مع معدلات نجاح تتحسن بشكل ملحوظ وتقليص جذري لنسبة الهدر المدرسي. في هذا الإطار التربوي، **يُستقبل التلميذ في مدرسة جيدة بدل الذهاب إلى فصل دراسي معزول.**

يتمثل اقتراحنا في لَمِّ تلاميذ جماعة واحدة أو جماعات عدة في المدرسة نفسها تركيزا للجهود التي ظلت مشتتة على مستوى كثير من المدارس والأقسام التابعة لها. **وإن تحديد الموقع الجغرافي للمدرسة الجماعية مسألة استراتيجية وشرط لنجاحها**. من أجل ذلك سنزود الوزارة الوصية **بالأدوات الفعالة لوضع الخريطة التعليمية الوطنية**. وينبغي ربط المدرسة الجماعية بالبنيات التحتية والمرافق الأساسية لمواجهة إشكالية البعد الجغرافي للأطر التربوية والإدارية، كما ينبغي النظر بعين الاعتبار إلى التركيز الجغرافي للساكنة المحلية.

النقل المدرسي

إن توسيع شبكة النقل المدرسي، كبديل لبنيات الاستقبال (الداخليات، دار الطالب(ة))، **خيار أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية وأكثر مردودية من الناحية الاجتماعية**. ذلك أنه يتيح الحفاظ على توازن الطفل الذي يتابع دراسته وهو موقن من لقاء أسرته كل مساء. سيتم تمويل وتدبير خدمات النقل **بشراكة مع المجالس الإقليمية والمحلية** تطبيقا لمقتضيات القوانين التنظيمية المحددة لاختصاصاتها. ومن خلال تعبئة تكنولوجيا المعلومات، ستسهر وزارة التربية الوطنية، بتنسيق مع المجالس الإقليمية، على **أن تتيح مسارات وسائل النقل المدرسي خدمة مجموع التلاميذ القرويين الذين هم في حاجة إليه.**

وحين تكون المسافات اليومية التي ينبغي قطعها طويلة، لا سيما في المناطق الجبلية، يمكن الاستعاضة عن النقل المدرسي بالداخليات. وفي هذه الحالات، **سندعم تدبير الداخليات من طرف أمهات التلاميذ، اللائي ينتظمن في جمعيات أو مجموعات ذات نفع اقتصادي**. وسيساعد انخراط الأمهات في الحد من الهدر المدرسي وطمأنة الأسر على سلامة أطفالها مع تزويد هؤلاء النساء النشيطات بموارد دخل لأسرهن.

المطاعم المدرسية

موازاة مع تطوير النقل المدرسي بهدف تحسين ظروف استقبال التلاميذ، ومن أجل محاربة الهدر المدرسي، سندافع عن **سياسة طموحة بشأن المطاعم المدرسية مع توسيع شبكتها**، وهي التي يستفيد منها حاليا 1,450,000 تلميذ. ستزوَّدُ المطاعم المدرسية بموارد إضافية في سبيل **الرفع من معايير الجودة الغذائية وتسريع وتيرة تأهيل البنيات التحتية المدرسية** (توفير الماء على وجه الخصوص). كما سيتم تحسين جودة المطاعم عبر ملاءمتها مع التوجيهات الغذائية التي توصي بها وزارة الصحة لإعداد وجبات على مستوى المطاعم المدرسية والجامعية.

ونقترح أيضا **وضع برنامج "فواكه وحليب كل يوم" لكل طفل**، والذي سيشكل محورا آخر من محاور التعاون بين الوزارات، يهم في المقام الأول وزارة الفلاحة التي ستعمل على إشراك المنتجين المحليين من أجل توفير المنتوجات الطرية في جميع المدارس وتحسين تغذية أطفال الأسر المعوزة.

في الأخير، يمكن الجزم بأن حجم هذه الخطة المتعلقة بالمساعدة الاجتماعية كفيل بتقويم الوضع غير المنصف الذي تعانيه **ملايين الأسر التي تواجه صعوبات لتمويل تمدرس أبنائها**.

الإجراء 19:

التعليم الأولي لجميع الأطفال في سن الرابعة

لبناء مستقبل يتمتع فيه كل مغربي بنفس فرص النجاح، نتعهد بدعم وتطوير سياسة طموحة لتنمية الطفولة المبكرة. قبل الأزمة الصحية، كرست المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الاعتناء بالطفولة المبكرة كأولوية قصوى للمغرب. **ولا شك أن تنمية الطفولة المبكرة تعد أحد الاستثمارات الأكثر مردودية لمستقبل بلادنا.**

إن تشجيع مرحلة التعليم الأولي وإحداث بنيات استقبال لرعاية الأطفال الصغار يساهم في سد الفجوة بين الأطفال من خلفيات اجتماعية متباينة، سواء من حيث اكتساب اللغة والكفاءات المعرفية، أو من حيث تطوير المهارات الاجتماعية. وفي غياب تدخل مبكر، تترسخ هذه الفوراق المبكرة وتنمو مع مرور الوقت دون أن تمكن إزالتها بعد ذلك. كما يساهم تعميم التعليم الأولي في **رفع معدل نشاط النساء (انظر الإجراء 15)**، من خلال خفض الكلفة التي تتحملها الأسر لرعاية الأطفال.

هكذا فإن الاستثمار في برامج تنمية الطفولة المبكرة يزيد بشكل كبير من فرص النجاح المدرسي والمهني مع تقليص هام للمخاطر الاجتماعية الناجمة عن

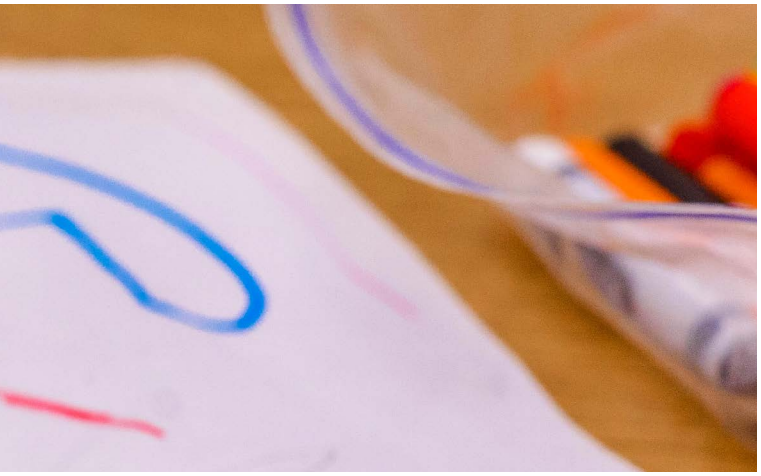

السلوكات المنحرفة. ولاستكمال تطوير الشبكة الوطنية للحضانات للأطفال المتراوحة أعمارهم بين 0 سنة و4 سنوات **(انظر الإجراء 15)**، سنحرص على **مواكبة تطوير رياض الأطفال** منذ سن الرابعة حتى يتمكن الأطفال الصغار من الانفتاح والاستعداد للتعلم في المدرسة الابتدائية. ومن خلال تزويد الهيئة الوطنية للتقييم بوسائل عمل إضافية، سنتيح ظروف تقييم صارم ومتواصل للتقدم المحرز فيما يتعلق بالطفولة المبكرة.

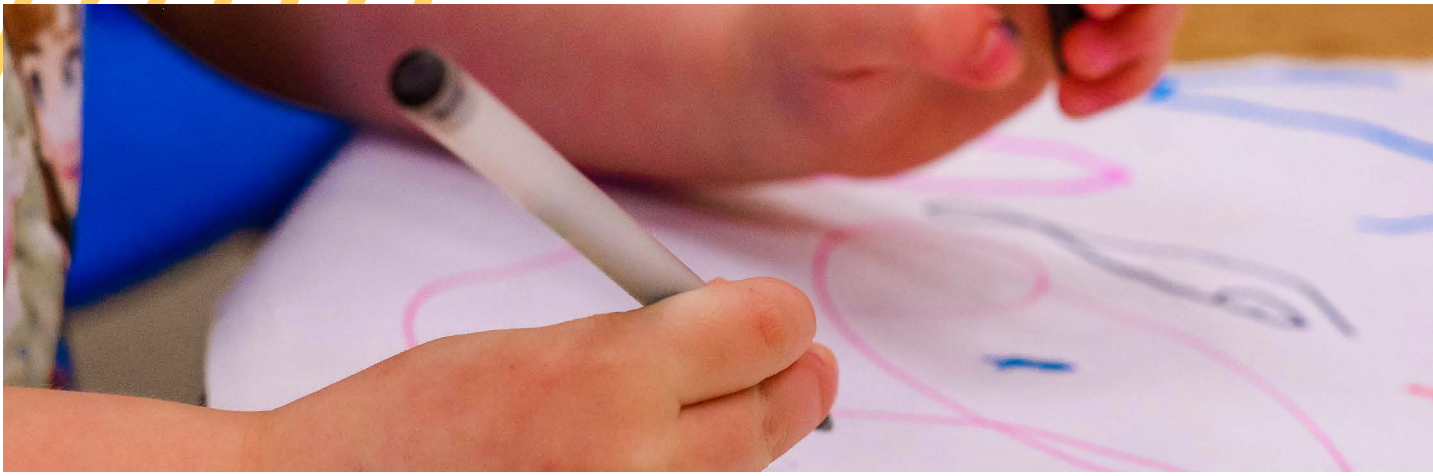

سنحرص على جودة الأنشطة داخل مؤسسات التعليم الأولي. لذا نقترح **تكوين مربين متخصصين في تنمية الطفولة المبكرة** في كلية التربية، بالإضافة إلى دعم **صياغة الأنشطة التربوية.** تكملة للتكوينات الحالية، سيتيح إدخال تكوين محدد في كلية التربية تجاوز نواقص تعميم التعليم الابتدائي الذي لم يقترن بهاجس جودة التكوين. كما سنشجع تجريب برامج تدخل مبتكرة لفائدة الطفولة المبكرة.

فضلا عن ذلك، سنساهم في الجهد الوطني لفائدة الطفولة المبكرة بوضع سياسات كشف ووقاية تهم الإعاقة عند الأطفال الصغار. إن الحد من انتشار الإعاقة سيتيح خفض الكلفة الفردية والاجتماعية الناتجة عن الإقصاء وصعوبات التعلم بفعل الإعاقة. وبهذا الصدد، يشكل **الإجراءان 5 و8** الراميان إلى مواكبة الأمهات أثناء الحمل وعند الولادة وتعميم الكشف المبكر للاضطرابات البصرية والسمعية التزاما هاما لصالح تنمية الطفولة المبكرة.

الإجراء 20:

تجديد البنيات التحتية الجامعية، والارتقاء بالتكوين المهني، وتيسير الولوج للمنح والقروض الطلابية

يحمل التعليم العالي في المغرب بين طياته الأمل في مستقبل أفضل. وينبغي أن يكون قادرا على مواكبة الطلبة في تطوير روح عقلانية ونقدية وإعدادهم ليصيروا مواطنين مسؤولين. كما تتيح الجامعة تعميق المعارف وتطوير أدوات مواجهة التحديات المستقبلية من قبيل التغيرات المناخية والقضايا البيئية والتقنيات الجديدة والابتكار.

وحتى تتمكن الجامعة من أداء دورها وتستجيب لتطلعات الشباب، سنواكب تطبيق برنامج البكالوريوس الرامي إلى ترسيخ مكتسبات التعليم الثانوي، خاصة فيما يتعلق بإتقان اللغات الأجنبية، عبر تجديد البنيات التحتية الجامعية.

وتعزيزا لاندماج الشباب في سوق الشغل، سنعمل أيضا على تطوير التكوين المستمر والمهني عبر تشجيع المسالك بين التعليم التقني والجامعي، وتحفيز الموظفين على ممارسة حقوقهم في التكوين المستمر من خلال وضع نظام وطني للمصادقة على المكتسبات المهنية ومواكبة فتح 12 مدينة مهن وكفاءات في الجهات.

الاستثمار في الجامعات

تعزيزا لجاذبية مؤسسات التعليم العالي في بلادنا، **نقترح خطة استثمارية تهدف إلى تجديد البنيات التحتية الجامعية**. ونأمل خلق ثقافة مركبات جامعية حقيقية من خلال **تزويد كل الجامعات ببنيات تحتية رياضية ومكتبية ومطعمية وإقامات لائقة وقاعات مطالعة حديثة**. وسيعود هذا الإجراء بالنفع على الطلبة والأساتذة والباحثين في مؤسسات التعليم العالي.

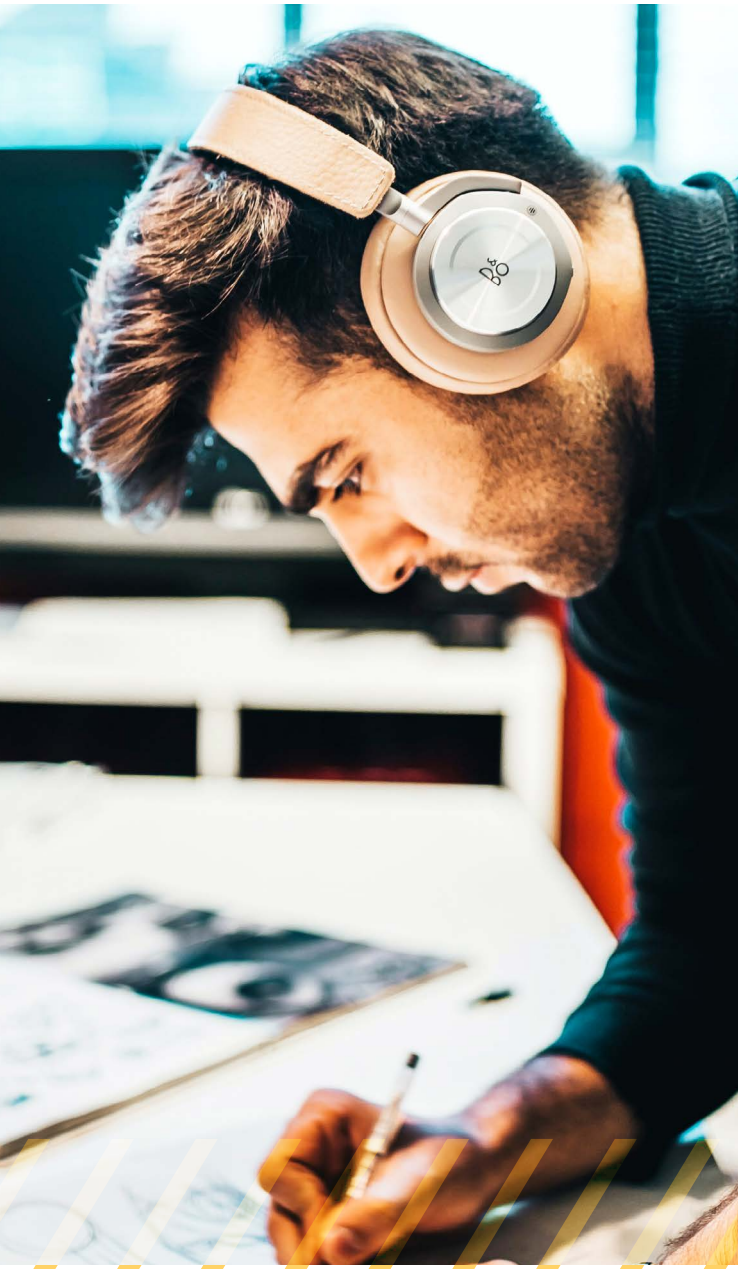

إن تحسين جودة التعليم العالي تمر أيضا عبر انفتاح أكبر للجامعة على محيطها: فمعظم الأساتذة اليوم كانوا طلابا في المؤسسات نفسها، ما يحول دون تجديد حقيقي لهيئة التدريس. وتشجيعا لتكوين الأساتذة في مؤسسات ذات صيت عالمي، **نقترح وضع برنامج منح دكتوراه لتمويل شامل للدراسة في جامعات أجنبية، مقابل التزام المترشحين بالعودة للتدريس في جامعة مغربية.** سيهم هذا البرنامج نحو 100 طالب في السنة وسيتيح لجامعاتنا **تنويع كفاءاتها** عبر توظيف دكاترة تكونوا في مجال أنشطة البحث الأكثر تقدما.

موازاة مع هذا الجهد الذي تبذله الدولة، **سنسمح بالخصم الضريبي للتبرعات المخصصة لتمويل منح الاستحقاق في التعليم العالي**. ولخلق تأثير محفز، نقترح أن تلتزم الدولة بتكملتها، أي المساهمة في هذا الجهد وفقا للتبرعات المقدمة. وسيهدف هذا الإجراء إلى مضاعفة موارد التمويل المتاحة لدعم التميز الأكاديمي.

فضلا عن ذلك، سنوسع شروط الخصم الضريبي للتبرعات ليشمل التمويل المباشر للجامعات (دون حاجة إلى المرور عبر جمعية ذات منفعة عامة)، **كما سنشجع نظام التكفل** القائم على عقد تناوب تلتزم المقاولة بمقتضاه بأداء مصاريف دراسة الطالب. قد يدوم التناوب طيلة المسار الجامعي ويتيح بذلك للطالب التخرج بشهادة وخبرة دون أن تؤثر ساعات عمله على تكوينه.

ختاما، ومن أجل انفتاح أكبر على عالم المقاولات، سندافع أيضا عن تطبيق المادة 7 من القانون 00-01 الذي يخول للجامعات **تطوير حاضنات مقاولات مبتكرة.** وبذلك، سيتمكن الباحثون والطلبة، الحاملون لمشاريع مقاولات بناء على نتائج أبحاثهم، من توظيف الموارد البشرية والبنيات التحتية للجامعة والاستفادة من المساعدة والمشورة في انتظار أن تؤتي أفكارهم ثمارها.

التكوين المهني والمستمر: طريق آخر نحو النجاح

ينبغي أيضا تطوير المسالك بين عالم المقاولات والتعليم عبر التكوين المهني والمستمر. **ويمكن أن تصير هذه المسالك رافعة قوية للتنمية** في العديد من القطاعات الأساسية لاقتصادنا من قبيل الصناعة التقليدية والصناعة الغذائية والذكاء الاصطناعي والفندقة.

يجب أن يكون التكوين المهني مصحوبا بتطوير عرض جيد يتماشى مع حاجيات المقاولات. وضمانا **لاستقلالها**، على الجامعات **اقتراح عرض تكوين مستمر مناسب لواقع المقاولات وحاجياتها**. كما يقترح إتاحة استعمال أكثر مرونة لأموال الضريبة المهنية من أجل توسيع ولوج النشيطين إلى **تكوينات في اللغات** واكتساب مهارات شخصية.

إن التكوين المهني يعد تحديا كبيرا من حيث إدماج الشباب في سوق الشغل أو من حيث تلبية حاجيات المقاولات من الكفاءات الخاصة. وفي حين تضاعف تقريبا عدد الشباب المستفيدين من التكوين المهني خلال العقدين الأخيرين، ما زال العرض الحالي من التكوين المهني يعاني أوجه قصور من قبيل عدم ملاءمة طرق التدريس وضعف اعتراف القطاع الخاص. إن الفجوة بين المهارات التي تقدرها المقاولات وتلك التي يكتسبها خريجو التكوين المهني تتجسد على أرض الواقع في معدل بطالة مرتفع في أوساط النشيطين من هذه الفئة، ويتراوح ذلك المعدل بين 21% و24%. لتقليص هذه الفجوة، نقترح **تشجيع تطوير تكوين مهني بأساليب تربوية متجددة يربط التجربة المهنية داخل المقاولة باكتساب الكفاءات الأساسية**.

وتعزيزا لجاذبية التكوين المهني، سنحرص أيضا على **خلق مسالك بين التكوين المهني والجامعات والمدارس الكبرى** في سبيل تمكين الطلبة الراغبين في الارتقاء بمسارهم الأكاديمي، وذلك بفضل نظام المصادقة على المكتسبات المهنية.

ورفعا للتحدي الذي يطرحه تحديث التكوين المهني، **سنسهر على تطبيق البرنامج الذي أطلقه صاحب الجلالة، من خلال فتح ومواكبة 12 مدينة مهن وكفاءات**. وستكون هذه المراكز التكوينية مؤسسات يكتسب فيها الشباب كفاءات مهنية متنوعة، تتيح تلبية حاجيات المقاولات من الموارد البشرية المؤهلة. وسيشمل التكوين المقدم تعلم اللغات وتبادلا مستمرا مع القطاع الخاص، لا سيما عبر التدريبات.

ستكون هذه المؤسسات الحديثة **راسخة في بيئتها المحلية، وستحتضن كل جهة مؤسسة منها**. إن الاندماج في منظومة جهوية سيتيح تحسين الفرص المتاحة للخريجين الجدد وتحديد برامج التخصصات الأكثر ملاءمة للنسيج الاقتصادي المحلي. وإن إضفاء الطابع الجهوي على عرض التكوين يتجسد، على سبيل المثال، في شعبة متخصصة في الصناعة البحرية في مدينة المهن والكفاءات لجهة سوس- ماسة أو شعبة متخصصة في الخدمات في مدينة المهن والكفاءات لجهة الدار البيضاء - سطات.

وبينما يركز عرض التكوين المهني الحالي على التكوين داخل المؤسسات التابعة له ويقوم على منطق مدرسي للتكوين، سنشجع، بدلا من ذلك، مسارات تأهيل تفضي إلى تكوين متوازن يجمع بين التجربة العملية والكفاءات التقنية. فضلا عن ذلك، ومن خلال تضمين تعلم اللغات والتكوين عن طريق التعلم بالتناوب، سنحرص على وضع مسارات تكوين مهني تسمح باندماج حقيقي في سوق الشغل. وختاما، فإن ترسيخ مدن المهن والكفاءات في بيئة محلية سيشجع **اللقاء بين الخريجين والمقاولات**، وسيمكن من تيسير الانتقال من التكوين إلى التشغيل.

الالـتــزام
- 5 -

إدارة مسؤولة
في خدمة
الصالح العام

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

ⵜⴰⵎⴰⵜⵜⴰ ⴰ

ⵜⵏⴰⵣⵓⵜ ⵜⴰⵏⵎⴰⵜⴰⵢⵜ

الإجراء 21:

"دار الأسرة"، شباك وحيد لمواكبة الأسر في حمايتها الاجتماعية

الإجراء 22:

تعزيز مراقبة جودة الخدمات العمومية، خاصة التعليم والصحة

الإجراء 23:

إحداث صندوق تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

الإجراء 24:

"جواز الشباب" لتسهيل الاندماج والتنقل

الإجراء 25:

تسريع وتيرة التحول الرقمي خدمة للمواطن

لقد ضاق المواطنون ذرعا من الممارسات التي تولد الشعور بالحگرة. لذلك سنحرص على أن تشجع الدولة الاندماجَ الاجتماعي واحترامَ الجميع، خاصة عبر **ضمان ولوج شامل إلى خدمات عمومية جيدة وامتيازات للشباب**. ويتطلب الإدماجُ الاجتماعي لسائر المواطنين وإمكانُ الولوج إلى ما تقدم الإدارة من خدمات عمومية تحقيقَ أهداف العدالة الثقافية واللغوية **من خلال تسريع ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية**.

لن يثق المواطنون في الإدارة إلا إذا تم توجيه مجهود الشفافية الإدارية في المقام الأول صوب محاربة الفساد في المصالح العمومية (تعليم، صحة، مقاطعات، إلخ.) ومصاحبته بإجراءات ملموسة تُحَسِّن ولوج الجميع إلى الخدمات العمومية. وفي سبيل تكريس أثر الإجراءات الاجتماعية الحالية وتلك التي نقترح، نتعهد **بتزويد المواطنين بمعلومات أوفى عن المساعدات التي يمكنهم الاستفادة منها**. كما أن أي عمل عمومي شفاف وفعال يتطلب **تعزيز الرقابة، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، وتقييما صارما للسياسات الاجتماعية**، فضلا عن إمكان الاعتماد على معطيات اجتماعية واقتصادية مُحَيَّنة وموثوقة.

ويعزى الاستهداف غير الدقيق للمساعدات الاجتماعية بالأساس إلى استخدام معطيات قديمة أو غير موثوقة أو غير نظامية في تحديد الفئات المستفيدة، فتكون بذلك **كلفة ضعف التدقيق باهظة**: رؤية متبصرة يخونها التنفيذ، وإحباط إزاء فشل سياسة اجتماعية طموحة، واستهداف غير دقيق للمستفيدين، وإهدار للمال العام.

إن الحكامة الجيدة ليست مسألة إرادة سياسية فحسب، بل تمر لزوما بالقدرة على إجراء تقييم شفاف ودقيق للسياسات المطبقة. ومن هذه الزاوية، تسرِّع الأزمة الصحية مسلسل الوعي بأن إنتاج ونشر المعلومات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والمالية فضلا عن **الاستهداف بإحداث سجل اجتماعي موحد** ليست ترفا، بل تشكل أساس عمل اجتماعي فعال وقريب من المواطن.

الإجراء 21:

"دار الأسرة"، شباك وحيد لمواكبة الأسر في حمايتها الاجتماعية

أول إجراء نقترحه هو إحداث شبابيك لمواكبة التدابير الإدارية وتلك المتعلقة بالحماية الاجتماعية: **"دار الأسرة"**. سيتيح هذا الإجراء للجميع ولوجا شفافا إلى الخدمات الإدارية وتلقي مساعدة في القيام بالخطوات الإدارية الأساسية.

نطمح إلى تقريب مساعدة الدولة من المواطنين بحكم أن هذه الخدمة ستخص تحديدا تقديم المساعدة الاجتماعية واستكمال الإجراءات الإدارية الأساسية، خاصة لفائدة الفئات المعوزة (مثل الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، أو تعيين طبيب أسرة بفضل بطاقة "رعاية" الصحية.

سيتيح هذا المقترح الملموس ضمان عدم تخلف أي مواطن عن استكمال إجراءاته الإدارية وسيواكب **مواصلة وتسريع التبسيط الإداري**. إذ ستشكل "دار الأسرة" نقطة مرجعية لإطلاع المواطنين على حقوقهم الاجتماعية وتوفير مواكبة أفضل للعديد من الأشخاص المؤهلين الذين لا يطالبون بحقوقهم بسبب جهلهم بها.

كما سيتيح تحسين الولوج إلى الخدمات العمومية الذي نقترحُ دعمَ القدرة الشرائية للأسر من خلال خفض كلفة الولوج إلى خدمات يحق لهم الاستفادة منها، وذلك مع الحد من مظاهر الفساد الإداري.

ومن أجل توسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية **عبر تحويلات مالية مباشرة بدلا من المساعدات المتفرقة**، سندعم أيضا **استكمال إحداث السجل الاجتماعي الموحد** لتحقيق استهداف فعال وأقل كلفة للمساعدات الاجتماعية الموجهة إلى المستفيدين المستحقين. وسيمكن هذا الإجراء من ترشيد برامج المساعدة الاجتماعية الحالية من خلال تيسير التعرف على المحتاجين إليها والحد من التداخلات والاحتيال والشطط وهي العوامل التي تنخر الثقة إزاء العمل العمومي.

فضلا عن ذلك، سيتيح السجل الاجتماعي الموحد تطوير ثقافة تقييم السياسات الاجتماعية المعمول بها، وذلك عبر تدابير منها على سبيل المثال، التحليل الدقيق لمعدلات التغطية الفعلية لبرامج المساعدة الاجتماعية الموجهة للمعوزين.

وستخول **معرفة المحتاجين معرفة دقيقة**، بالإضافة إلى **بنية تحتية معدة** لمواكبة المواطنين من أجل ضمان ولوجهم إلى المساعدات الاجتماعية، **ترشيد العديد من برامج المساعدة الحالية**، وزيادة **نجاعة** نظام الحماية الاجتماعية، وضمان حماية فعالة للجميع.

الإجراء 22:

تعزيز مراقبة جودة الخدمات العمومية، خاصة التعليم والصحة

لطالما تم توسيع نطاق السياسات الاجتماعية قبل التأكد من نجاعتها أو توافر الشروط المادية اللازمة لتنفيذها، ومن ذلك، على سبيل المثال، برنامج المساعدة الطبية (راميد). ويدخل ذلك في نطاق الاختلالات المؤسسية التي تشوب تطبيق الإصلاحات، ومن بينها تجاهل المبدأ القائل بالتجربة قبل التعميم، وغياب التقييم المنتظم للسياسات العمومية المنجزة، إلخ.

وضمانا لشفافية العمل العمومي والتوجيه السليم لعائدات الضرائب، سنسهر على ترشيد النفقات العمومية وتقييم نجاعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة. لذلك، سنحرص على **انتظام دراسات آثار السياسات العمومية وتطوير التجريب في تنفيذ البرامج الاجتماعية**.

سنُسنِد دورا مركزيا إلى **التجريب والتقييم** في تحسين السياسات المطبقة. وضمانا لنجاح طموحنا في الارتقاء بجودة التعليم المدرسي، نلتزم من جهة بالاستثمار في تكوين الأساتذة ورد الاعتبار لمهنة التدريس، ومن جهة أخرى، **بتعزيز وسائل عمل الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.**

وعلى نفس المنوال، ينبغي إرفاق مضاعفة ميزانية الصحة **(الالتزام 3) بهيئة تقييم يناط بها تتبع الإصلاحات والتجارب المنجزة.** هكذا، نقترح **إحداث هيئة متخصصة** قادرة على جمع وتوزيع المعطيات الضرورية لتطوير وتطبيق وتقييم سياسات صحية فعالة وهادفة. ومن شأن هذا الإجراء أن يتيح تحسين وحماية صحة كافة المواطنين.

وإن رغبتنا في تعزيز قدرات تقييم السياسات العمومية لها ما يبررها بحكم أن الأزمة الصحية كشفت أن نجاعة البرامج الصحية والاقتصادية والاجتماعية رهينة بمعرفة دقيقة لأوضاع المواطنين والمقاولات على حد سواء. لذلك نلتزم بتشجيع **إنتاج معطيات إحصائية اقتصادية واجتماعية عالية الجودة، فضلا عن ضمان ولوج حر لمعطيات الإدارة العمومية**. ذلك أن تجميع هذه المعطيات ومعالجتها خدمات عمومية أساسية سواء في تدبير أزمة صحية أو في تطبيق سياسات اجتماعية هادفة.

وتشجيعا لحصول الباحثين على المعطيات، سيتم وضع مسطرة شفافة للولوج إلى المعطيات الخام وتوفير معطيات مجزأة في أنماط تسهل استخدامها. وينبغي أن يحصل الباحثون المغاربة بسهولة على معطيات جيدة إذا نحن أردنا أن ينتجوا أبحاثا تستجيب للمعايير الدولية من حيث الجودة والابتكار. وإن **تطوير قدرات البحث الأكاديمي المغربي** سيعود بالنفع العميم على الدولة التي يمكن أن تعتمد على **خبرة معززة من أجل تحسين سياساتها الاجتماعية** على وجه الخصوص.

وإن جعل الدولة في خدمة الجميع معناه أيضا ضمان الشفافية واحترام القانون، مع **إعلان محاربة الفساد "قضيةً وطنية"**. إن إحداث الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها فرصة لتجريد هذه القضية الكبرى من الإيديولوجيا. لذلك **سنحرص على تعزيز استقلالية هذه الهيئة** إزاء محاولات استغلال محاربة الفساد، ونلتزم بدعم و تعزيز **قدرات التحقيق لدى هذه الهيئة** من أجل الارتقاء بها إلى مستوى **هيئة تنظيمية تحظى بالقدرة على الفعل المباشر من أجل الزجر ووضع حد للممارسات الفاسدة**.

علاوة على ذلك، تمر محاربة الغش والفساد بتتبع أكبر للمعاملات الاقتصادية اليومية. ويمكن توسيع نطاق هذا التتبع بفضل **الرقمنة النقدية وتطوير وسائل الأداء الإلكترونية (انظر الإجراء 25).** كما أن الشق الزجري لمحاربة الفساد ينبغي أن يكون مصحوبا بتطبيق سريع للآليات الرقمية داخل الإدارة والمصالح الاجتماعية والمصالح المالية، لأن تعزيز الحكامة الإلكترونية كفيل بزيادة فعالية الإدارة العمومية وتقليص فرص الفساد. لذلك، سندعم مثلا **التجريد المادي التام للعلاقة بين المقاولات والإدارة** بفضل آليات تقنية أثبتت نجاعتها في تقليص الفساد وتأخر الأداءات، من قبيل التدبير المندمج للنفقات. **وسنحرص خصوصا على استكمال عملية التجريد المادي الجاري للنفقات العمومية عبر الإيداع الإلكتروني للفواتير.**

الإجراء 23:

إحداث صندوق تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

جاء الاعتراف الرسمي بالأمازيغية نتيجة **للإرادة الملكية السامية** التي مكنت من قطع أشواط كبرى خلال العشرين سنة الماضية. وبدأ هذا المنعطف التاريخي مع خطاب أجدير الذي ألقاه جلالة الملك سنة 2001.

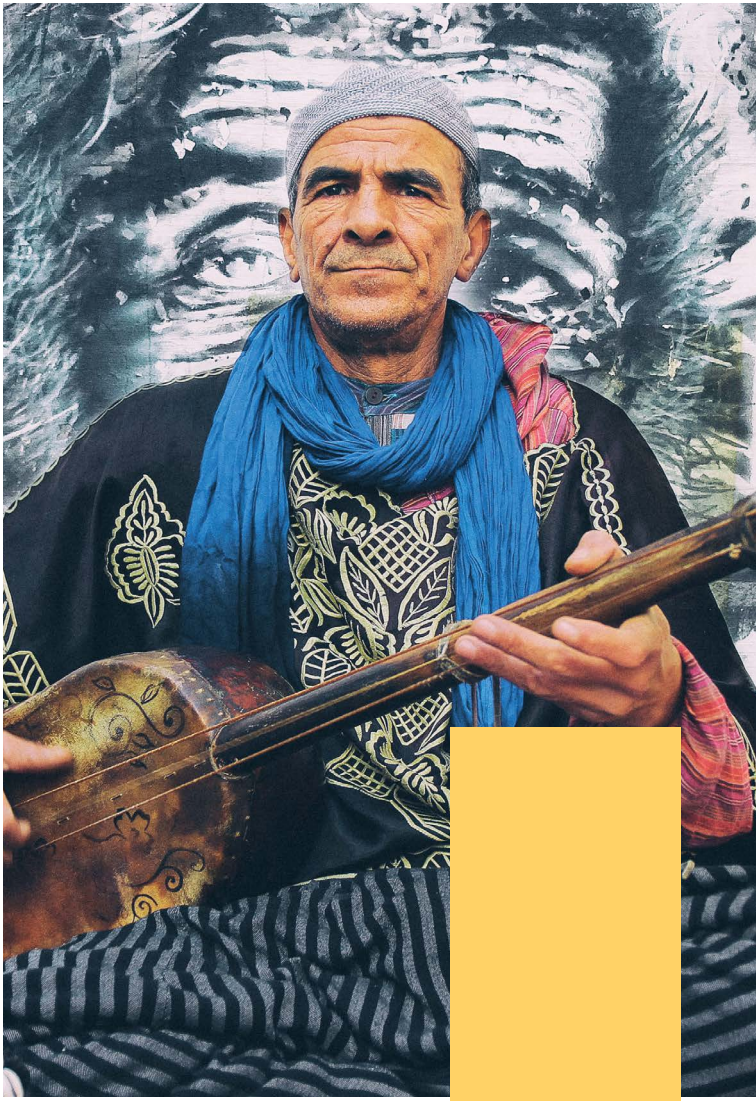

واليوم، يؤكد الأحرار أن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، الذي نص عليه دستور 2011، يجب أن يرتبط بالرؤية الاستباقية لصاحب الجلالة.

سنة 2019، اعتُمد أخيرا القانون التنظيمي الذي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وآليات دمجها في التعليم ومختلف مناحي الحياة، **وذلك بعد ثمان سنوات من الركود المحافظ.** ويؤكد هذا القانون بقوة وحزم مكانة الأمازيغية ومساهمتها **في العروة الوثقى للهوية المغربية المتعددة الروافد**.

لكن الطريق ما زال طويلا لأن الاعتراف ينبغي ألا يقتصر على الحقوق الثقافية واللغوية، بل يجب أن يمتد ليشمل **تدارك تأخر التنمية الاجتماعية والاقتصادية**: فمن حق المرأة الأمازيغية أن تتلقى العلاج على يد طبيب تستطيع أن تحاوره بلغتها، ومن حق المتقاضي الأمازيغي أن يستعين بخدمات مترجم لاستيعاب الحكم، ومن حق التلميذ الأمازيغي الاعتماد على لغته الأم لاكتساب المعرفة، إلخ.

ويرى الأحرار أن الإرادة السياسية القاضية بالمضي قدما في ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية لن تكون ذات جدوى **في غياب تعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذا الطموح**. ومن ثم، فإننا ندعو إلى **إحداث صندوق لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية**، كآلية مالية للدولة من أجل إدماج الأمازيغية في مجالات التعليم

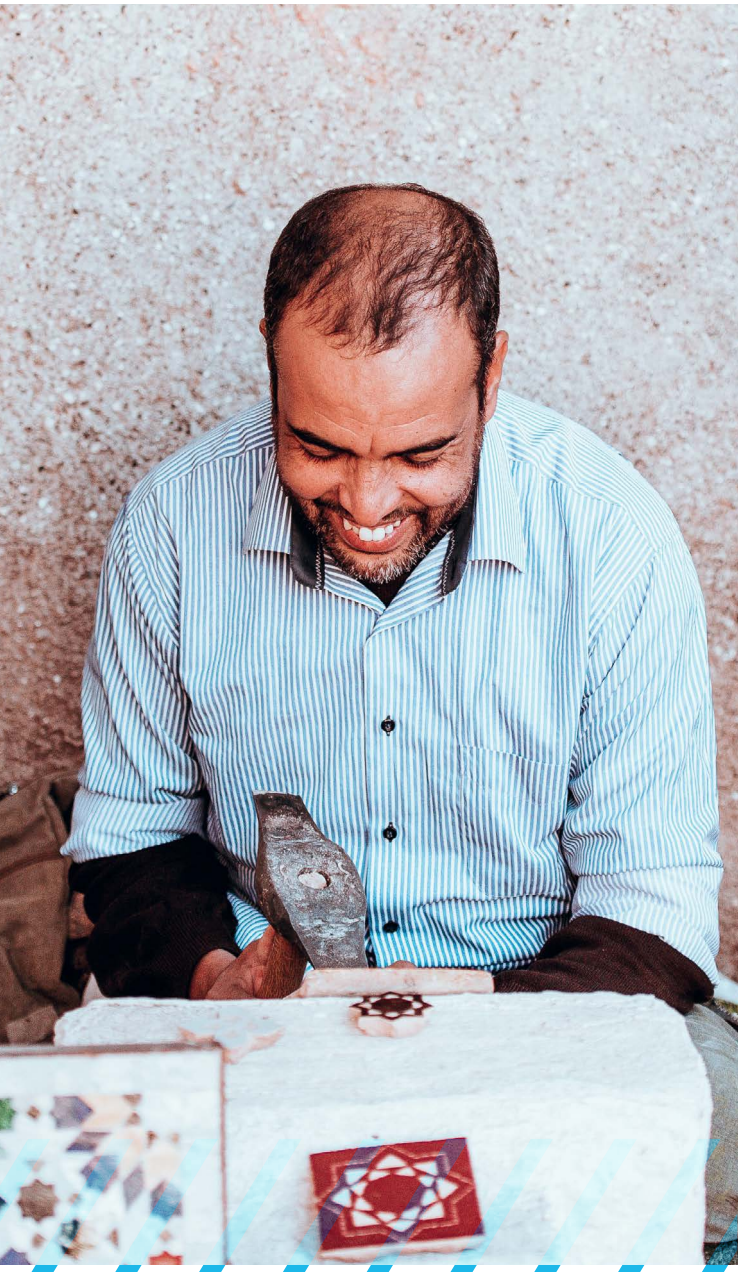

والتشريع والعمل البرلماني والمعلومات والاتصال والإبداع الثقافي والفني فضلا عن استعمالها في الإدارات وفي مجموع المرافق العمومية.

وسيعمل هذا الصندوق على تعزيز **العدالة الثقافية واللغوية**، على غرار آليات التمويل التي تعبأ في كل مرة كروافع إدماج للسياسات العمومية من أجل التنمية الاجتماعية والمجالية، من قبيل صندوق الإدماج الاجتماعي وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

سيستمد صندوق مواكبة ترسيم الأمازيغية موارده من ميزانية الدولة، وستصل إلى **1 مليار درهم ابتداء من سنة 2025**. وسيتم تعزيز حكامة الصندوق بإحداث لجنة استشارية تضم ممثلي القطاعات الوزارية المعنية وتنفتح على شخصيات لها إلمام بالقضية الأمازيغية. كما سيتم دعم الحكامة بلجان استشارية جهوية يترأسها الولاة وتضم في عضويتها رؤساء الجهات ورؤساء المصالح الخارجية على المستوى الجهوي.

الإجراء 24:

"جواز الشباب" لتسهيل الاندماج والتنقل

كشفت أزمة كوفيد-19 حجم التفاوتات التي تؤثر على الشباب، لا سيما شباب القرى مقارنة بنظرائهم في المدن. وفي غياب مبادرات قوية من السلطات العمومية، ثمة خطر كبير لتفشي خطابات سلبية تربط الشباب بظواهر كالبطالة والإدمان والعنف الحضري، وغيرها، في حين يستحق فيه الشباب أفضل من هذه الصورة المشوشة.

علاوة على ذلك، تعاني استراتيجية الشباب غياب التنسيق بين المتدخلين من وزارات مختلفة (التربية الوطنية، الشباب، الرياضة، الثقافة، إلخ.)، وهو ما يفضي إلى تبديد المسؤوليات. لذلك، نعتقد أن الإجراءات الهادفة والبراغماتية أفضل من الخطابات الرنانة عن الشباب، خاصة من خلال إحداث حقوق خاصة بالفئات العمرية من 16 إلى 30 سنة.

ونقترح أن يحدث هذا التمييز الإيجابي من خلال خلق "جواز الشباب" يكون في متناول كافة المغاربة المتراوحة أعمارهم بين 16 و30 سنة، بغض النظر عن ظروف دخلهم، وسواء كانوا من سكان المدن أو القرى. وبتوفير خدمات تفيد الجميع على قدم المساواة، نعتزم تقوية الشعور بالانتماء والقيم المجتمعية الإيجابية مع الأخذ في الحسبان الحاجيات المحددة للشريحة العمرية من المستفيدين.

وسيتيح "جواز الشباب" تخفيضات في كل وسائل النقل العمومية (حافلات، قطار، ترامواي) لجميع الشباب المتراوحة أعمارهم بين 16 و30 سنة. ومن المنتظر أن يرفع هذا الإجراء من وتيرة تنقل من لا يتمتعون بتخفيضات الطلبة، إذ ستتقلص النفقات التي غالبا ما تكون عائقا للتنقل إلى مقر العمل أو لإجراء مقابلات عمل. كما سيتيح الجواز الاندماج الاجتماعي لشباب عانى تحت وطأة الأزمة الصحية وسيُمَكن من الولوج إلى فضاءات الترفيه.

سيتخذ الجواز شكل بطاقة رقمية تكون أيضا بمثابة وسيلة في الجماعات الترابية وفي المؤسسات الثقافية والترفيهية لنيل تخفيضات على الخدمات المقدمة للشباب (رياضة، ثقافة، ترفيه). وسنعمل على إشراك الجماعات والشركاء الاقتصاديين من أجل تطعيم وتنويع عرض الخدمات المقدمة مع مرور الوقت. كما سنحث المؤسسات العمومية (المتاحف، قاعات العروض، المكتبات، المسابح، إلخ.) على منح تخفيضات نوعية لكل الشباب.

الإجراء 25:

تسريع وتيرة التحول الرقمي خدمة للمواطن

كشفت أزمة كوفيد-19 عما راكمت بلادنا من تأخر في مجال التطور الرقمي، وزادت الوعي باستعجالية أوراش الرقمنة الجارية. ويعكس البرنامج الذي نقترحه هذه الاستعجالية من خلال أربعة محاور كبرى لتعميق التحول الرقمي في بلادنا.

يتمثل المحور الأول في تنفيذ المخططات الرقمية لقطاعي الصحة والتعليم، وذلك بغاية تحسين جودة هذين المرفقين العموميين الأساسيين، مع تقليص التفاوتات الجهوية فيما يتعلق بالولوج. بخصوص الصحة، سيمكن تبني بطاقة "رعاية"، بالإضافة إلى تطوير الطب عن بعد، من تطوير عرض وجودة العلاجات **(انظر الإجراء 9).** وفيما يخص التعليم، ستتيح خطة التعليم الرقمي توسيع نطاق التعلم الإلكتروني وتجديد تكوين الأساتذة **(انظر الإجراء 17).**

فيما ينبني **المحور الثاني** على اللجوء للدفع بواسطة **الهاتف المحمول من أجل توزيع المساعدات الاجتماعية**، وذلك في أفق تعزيز الإدماج المالي. ومن خلال تعبئة السجل الاجتماعي الموحد، **نقترح توظيف برامج المساعدة الاجتماعية لتشجيع استعمال الدفع الإلكتروني على أوسع نطاق عبر إحداث التحويلات إلكترونيا**. وإن جعل البرامج الاجتماعية محركا للتحول الرقمي سيمكن من الإجابة على بُعدين من طموحنا: بُعد مغرب متضامن وبعد مغرب رقمي.

ويهدف **المحور الثالث** إلى تعميق رقمنة الإدارة في سبيل قربٍ ونجاعة أكبر للإدارة العمومية. لقد تم تحقيق إنجازات ملموسة وسريعة من أجل إرساء"حكومة ذكية"، في سياق تسارع التحول الرقمي الناجم عن الأزمة الصحية. وبهذا الصدد، تم تطوير ثلاث خدمات على وجه الخصوص: **مكتب ضبط رقمي، وتوقيع**

إلكتروني، وشباك إلكتروني لتلقي الرسائل داخل الإدارات.

ويعود الفضل في هذه التطورات إلى سياسة "الحكومة الإلكترونية" المدعومة منذ عدة سنوات من أعلى سلطة في البلاد. مع ذلك، ما زال ثمة كثير مما يتعين فعله، حيث قدرت الدراسات الأخيرة أن المواطنين يقضون في المتوسط 50 ساعة سنويا في القيام بإجراءات إدارية، أما متوسط المهنيين فيصل إلى 200 ساعة سنويا.

وينبغي لرقمنة الإجراءات ومواءمتها إتاحة حذف الإجراءات الإدارية الزائدة. من هذا المنظور، فإن إحداث المنصة الرقمية **"idarati.ma"** يمنح للمستعملين (الخواص والمهنيين) رؤية أوضح بشأن طلباتهم وحقوقهم. ونريد تعميق هذا الجهد عبر توسيع نطاق الخدمات المقدمة للمرتفقين مع الحرص على ألا تزيد هذه الرقمنة من عمق الفجوة الرقمية. وستقدمُ مواكبة **مجانية** للمواطنين الذين لا يملكون أجهزة مناسبة أو مستوى كافيا من المعرفة الرقمية، في فروع القرب، المسماة **"دار الأسرة" (انظر الإجراء 21)**. سيرخص لهذه الفروع اقتراح خدمات مواكبة فيما يتعلق بالمعاملات البنكية عبر الهاتف المحمول، وستكون مخولة لعقد شراكات مع وكالات تحويل الأموال من أجل القيام بمعاملات إدارية (دفع رسوم الطابع، أداء ضريبة السيارة، إيداع/سحب الملفات، تسديد الفواتير، إلخ.).

ويروم **المحور الرابع** توفير خدمات رقمية ذات صبيب عالٍ من أجل تقليص الفجوة الرقمية بين السكان وتحسين إنتاجية المقاولات المغربية. وفضلا عن تسهيل المعاملات، فإن تنامي الطلب على خدمات الهاتف المحمول يتيح فرصة **لتوفير خدمات رقمية ذات صبيب عالٍ جدا (تكنولوجيا 5G، الألياف البصرية)**، والتي ينبغي أن تخضع للخيارات الاستراتيجية للدولة في إطار منح التراخيص. لقد طور المغرب خبرة كبيرة في مجال منح تراخيص خدمات الهاتف وحقق نتائج مُرضية فيما يخص تغطية التراب الوطني وتجهيز الأسر. ويكمن التحدي الآن في **تعزيز المكتسبات لفائدة المرتفقين، وذلك من خلال تشجيع المنافسة وخفض الأسعار**.

يتطلع المغرب في الوقت الراهن إلى أن يصير من بين ثلاث دول الأوائل إفريقيا و40 الأوائل عالميا في مؤشر خدمات الإنترنت للأمم المتحدة. كما يصبو إلى خلق 2,500 مقاولة ناشئة في السنوات الخمس المقبلة. غير أن كل الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغايات قد تذهب سدى إذا لم تصاحبها استراتيجية حقيقية لمحاربة الفجوة الرقمية.

فرغم معدل مرتفع جدا لتغطية الهاتف المحمول (130%)، **يسجل المغرب استمرار التفاوتات الرقمية**، ذلك أن نحو ثلث السكان ليست لديهم إمكانية الولوج إلى الإنترنت، مع ارتفاع هذه المعدلات بين النساء وفي الأوساط القروية. وعلاوة على ارتفاع أسعار الخدمات، لازالت الأمية تمس شريحة هامة من الساكنة، ينضاف إليها ضعف مستوى المعرفة الرقمية، بما في ذلك لدى المستخدمين المتعلمين. وإن الهدف فيما يتعلق بالمهارات الرقمية هو تجاوز الاستخدامات السلبية البسيطة **(WhatsApp, Facebook)**، وهو **مجال ينبغي أن تؤدي فيه المدرسة دورها كاملا**، بما في ذلك عبر وضع إشهادات (جواز رقمي) ووحدات تربوية لمستخدمي الوسائط والمعلوميات **(انظر الإجراء 17)**.

كما سنعمل على تشجيع الفاعلين الاقتصاديين على الاستثمار في التكوين الأولي والمستمر لموظفيهم وذلك من أجل تطوير أنشطتهم الرقمية. وسنعزز دور الدولة الداعم **لتطوير منظومة للمقاولات الناشئة**، خاصة من خلال مواكبة مشروع "مقاولة ناشئة مبتكرة" الذي يمنح إمكانية التعامل بالعملة الصعبة في حدود **500,000 درهم سنويا**.

ENDURING FREEDOM
BSKIDS
1980
SIMPLE LIFE

خـا تـمـة

إن الأزمة تمنحنا فرصة تاريخية لإرساء أسس دولة أكثر عدلا وقوة. لاغتنام هذه الفرصة، يقدم الأحرار للمغاربة خطة واضحة وموثوقة.

إن الأولوية عائدة إلى **إنعاش** الاقتصاد للخروج من الأزمة بنجاح. لكن نجاح الإنعاش يعني في المقام الأول استخلاص العبر من الأزمة التي ذكرتنا بمدى ارتباطنا بعضنا البعض.

لذلك ينبغي **حماية** كل فرد من أفراد الوطن من تقلبات الظرفية ومن حوادث الحياة. ونظرا لأن نجاحنا لا يمكن أن يكون إلا جماعيا، لا بد أيضا من إدماج كل فرد منا في الاقتصاد، مع منح النساء والشباب على وجه الخصوص فرصة أداء دورهم كاملا.

في سبيل ذلك، فإن **تحويل** الاقتصاد والمرافق العمومية ضروري لوضعهما في خدمة خلق فرص الشغل والاندماج الاجتماعي وتقليص التفاوتات المجالية.

هذا إذن برنامجنا السياسي. إنه نابع من الجهد الجماعي للأحرار، وتم إثراؤه بلقاء المغاربة إناثا وذكورا. إنه يشكل **قطيعة واضحة** مع السياسات المتبعة منذ عقود عديدة، والتي لم **تستطع الاستجابة لانتظارات المجتمع المغربي وعجزت عن مواكبة إيقاع الزخم الإصلاحي لجلالة الملك محمد السادس.**

لكن هذه الإخفاقات ليست قَدَرا مقدورا! وقد حان الوقت لتغيير الأسلوب وإحياء الأمل في نفوس المواطنين. لقد شارك الأحرار، بإخلاص والتزام في العديد من الحكومات منذ 1998، لكنهم لم يتولوا زمام قيادتها. وقد مكنتنا تجربتنا من التعرف على محددات حكومة جيدة: زعامة متطلبة ومنصتة للمواطنين، وقدرة على تفعيل استراتيجيات قطاعية طموحة ومترابطة فيما بينها، **وانسجام مع التوجيهات الملكية وقدرة على التطبيق السليم للأهداف المتوخاة منها.**

لقد أظهر وزراء أولون في تاريخ المغرب الحديث، وبصلاحيات دستورية أقل من التي خولها دستور 2011، زعامة وقدرة على التوحيد، وهما خاصيتان اندثرتا بعد

الإصلاح الدستوري سنة 2011. وإن في ذلك دليلا قاطعا على أن الحل لا يكمن فقط في النصوص، بل في الأشخاص - رجالا ونساء - الذين يبثون الحياة في تلك النصوص. إن أفعالا قوية، وأنماطا جديدة من التشاور، والمحاسبة، كلها مقادير لا بد من توافرها إذا أردنا، غدا، مصالحة المغاربة مع السياسة.

لقد حان الوقت لإنهاء خطاب التأنيب اللامسؤول حول الفساد، الذي يثيره بعض الفاعلين السياسيين، دون إحراز تقدم يذكر. **إن تصورات الفساد ما فتئت تتزايد، لكن شيئا لم يُفعل لاستئصال جذوره**. وللأسف فإن لهذه الازدواجية عواقب. فبسب التناقض بين الخطابات والأفعال، يعتقد العديد من المواطنين أنه ليس بالإمكان كسب دعوى قضائية أو النجاح في مباراة دون دفع ثمن. وبذلك بلغ فقدان الثقة في الحكومة مستويات قياسية.

وبهذا الصدد، نطمح أن يكون رئيس الحكومة هو **المسؤول الحقيقي عن تنفيذ السياسات العمومية**، ورئيس الإدارة، مع الانتباه إلى خصوصيات المناطق ومنتخبيها، والذين تؤسس معهم الحكومة علاقات تعاون قائمة على أهداف مشتركة.

إننا مستعدون لتحمل مسؤولياتنا لأننا أعددنا خطة موثوقة لتحويل المعيش اليومي للمواطنين.

وبعيدا عن الوعود الجوفاء، يتألف برنامج الأحرار من 25 إجراء **ملموسا وقابلا للقياس** ستشكل كلها أساس التزاماتنا وستحدد **خارطة الطريق للفترة** 2021 – 2026.

إن هذه الإجراءات تُعبر عن مجالات العمل ذات الأولوية التي انبثقت عن الإنصات إلى المواطنين على مدى خمس سنوات: الحماية الاجتماعية، والصحة، والتشغيل، والتعليم، والإدارة. إلا أن العمل العمومي ومجالات تَدَخُّل الحكومة المقبلة يغطيان مجالات أخرى حشد من أجلها التجمع الوطني للأحرار كل هيئاته الموازية: شبيبة، ومهندسين، وسائقي سيارات أجرة، ومهنيي الثقافة، ومحامين، إلخ. من ثم، فإن برنامجنا السياسي ليس جامدا، بل سيتم إثراؤه باستمرار سواء من خلال مواصلة الإنصات إلى المواطنين أو من خلال مقترحات مناضلي الحزب وهيئاته الموازية.

وبفضل ما تَجَمَّعَ من مقترحات أثناء جولتنا "100 يوم، 100 مدينة"، سيكون بمستطاعنا تفعيل برنامجنا محليا. فعلى صعيد المجالس المحلية والإقليمية والجهوية، سيُعهد إلى منتخبينا، كل في نطاقه الترابي، بالتفعيل المحلي لما تم اتخاذه من إجراءات على المستوى الوطني. وسيمكن برنامج الأحرار "مسار المدن"، استنادا إلى خلاصات "100 يوم، 100 مدينة"، من تيسير هذه المهمة.

لقد حددنا الكلفة الإضافية للبرنامج الذي نقترحه، وتبلغ 275 مليار درهم على مدى خمس سنوات، أي بمعدل 55 مليار درهم في السنة. وسيوجه هذا الإنفاق العمومي الإضافي نحو الإنعاش الفوري لآلة التشغيل من أجل مواجهة آثار الأزمة، وتمويل الحماية الاجتماعية، والاستثمار في قطاعي التعليم والصحة الاستراتيجيين، وضمان حياة كريمة لكل المغاربة.

إن الكلفة الإضافية لبرنامجنا مقدور عليها وسنعبئ موارد شتى لتمويلها. وبالإضافة إلى الأثر الإيجابي للنمو على عائدات الدولة من الضرائب، سنعيد توجيه بعض نفقات الدولة لهذه الأوراش ذات الأولوية في سبيل فعالية مالية أكبر. كما سنعبئ موارد إضافية، خاصة عبر المساهمات الإرادية في صندوق زكاة المال، مع الحفاظ على مساهمة التضامن الاجتماعي.

في ذات الآن، نتعهد بعدم زيادة الضريبة على القيمة المضافة، ولا زيادة الضريبة على الدخل، ولا زيادة الضريبة على الشركات. وبالمقابل، نتعهد ببذل قصارى جهودنا كي يؤدي الجميع الضرائب الواجبة عليهم. لأننا نعتقد أن الأولوية لا تكمن في زيادة الضرائب بل الغاية أن تكون المساهمة في التضامن الوطني موزعة بشكل عادل. أو بعبارة أخرى، أن يساهم فيه الجميع، كل حسب إمكانياته.

سنعطي الأولوية للإنعاش، ونحدد لأنفسنا خمس سنوات لتعافي المالية العامة. يراهن إطار عمل الميزانية الثلاثي (2021 – 2023) على انتقال العجز المالي، الذي سببته الأزمة الصحية، من 6,2% سنة 2022 إلى 5,2% سنة 2023. وباحتساب الكلفة الإضافية لبرنامج الأحرار، يُتوقع أن ينتقل العجز العام من 6,9% سنة 2022 إلى 3,8% سنة 2026. وفي مواجهة هذا العجز، نثق في دعم جميع شركاء المغرب المؤمنين بمساره التنموي.

بملايير الدراهم	2022	2023	2024	2025	2026
الناتج الداخلي الخام	1176	1223	1272	1316	1362
معدل النمو	4,4 %	4,0 %	4,0 %	3,5 %	3,5 %
عجز الميزانية	6,9 %	6,4 %	5,3 %	4,3 %	3,7 %
كلفة برنامج الأحرار	44,7	48,8	54,0	57,5	65,0

إن برنامج الأحرار هو برنامجكم.
نعول على التزامكم وتعبئتكم.

#تستاهل_أحسن

5 التزامات... 25 إجراء...

يشكل البرنامج الذي بين أيديكم جواب التجمع الوطني للأحرار عن تحديات الأزمة الراهنة.
يقدم البرنامجُ خطة طموحة ومعقولة ومعززة بالأرقام لبلوغ ما أعربتم عنه، مواطنات ومواطنين، من انتظارات.

إن أولوياتنا هي أولوياتكم :
إنعاش الاقتصاد والتشغيل
الحماية في سائر أطوار الحياة
الإدماج عبر التشغيل والتعليم
تغيير الإدارة

هذا البرنامج برنامجكم.
نعول على التزامكم وتعبئتكم.

RNI التجمع الوطني للأحرار

موعدنا على:

@partirni @partirni

@parti_rni @partirni

www.rni.ma

#تستاهل_أحسن